



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

التهرب الضريبي في سورية: مقارنة اقتصادية سلوكية

رسالة مقدمة استكمالاً لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد:

أسامة أحمد الزربا

إشراف:

الدكتور هيثم أحمد عيسى

2021

(وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً)

سورة البقرة، الآية 30

شكر وتقدير

أتوجّه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لأستاذي المشرف الدكتور هيثم عيسى الذي لم يخل يوماً في تقديم أيّ مساعدة في سبيل نجاح هذا البحث ووصوله لهيئته الحالية الماثلة بين أيديكم.

والشكر أيضاً لأساتذتي أعضاء اللجنة الكرام.

الإهداء

إلى أصحاب كل الفضل، ومن قال لي يوماً: " لم نقدم لك كل ماتريد، ولكن قدمنا لك كل مانملك " .

أمي وأبي

إلى أصحاب الصباحات اللطيفة والضحكات الصاخبة ورفاق السهر .

إخوتي

إلى الثابتين رفاق الخطوة الأولى والخطوات الأخيرة، إلى من كانوا في السنوات العجاف سحاباً ممطراً .

أصدقائي

الفهرس

ix.....	الإطار العام للبحث
1	الفصل الأول: السياسة الضريبية والتهرب الضريبي
2	المبحث الأول: السياسة الضريبية
2	1-1-1 المقدمة
3	2-1-1 مفهوم الضريبة
4	3-1-1 الأسس النظرية لفرض الضريبة
4	4-1-1 قواعد فرض الضريبة
5	5-1-1 التنظيم الفني للضرائب
16.....	6-1-1 النظام الضريبي
17.....	7-1-1 السياسة الضريبية
18.....	8-1-1 أدوات السياسة الضريبية
19.....	9-1-1 أهداف السياسة الضريبية
21	المبحث الثاني: خصائص النظام الضريبي السوري
21.....	1-2-1 مقدمة
22.....	2-2-1 التشريع الضريبي في سورية (لمحة تاريخية)
23.....	3-2-1 أنواع الضرائب في النظام الضريبي السوري
27.....	4-2-1 الإعفاءات في النظام الضريبي السوري
30.....	5-2-1 النظام الضريبي في سورية: قراءة نقدية
31.....	1-5-2-1 مرحلة ما قبل الأزمة (1990-2012)
40.....	2-5-2-1 السياسة الضريبية خلال مرحلة الأزمة
44.....	6-2-1 الخاتمة

المبحث الثالث: التهَرَب الضريبي	45
1-3-1 المقدمة	45
2-3-1 تعريف التهَرَب الضريبي	46
3-3-1 أشكال التهَرَب الضريبي	47
4-3-1 أسباب التهَرَب الضريبي	47
5-3-1 نتائج التهَرَب الضريبي	51
6-3-1 مكافحة التهَرَب الضريبي	51
7-3-1 طرائق تقدير التهَرَب الضريبي	53
8-3-1 واقع التهَرَب الضريبي في سورية	55
9-3-1 الخاتمة	59
الفصل الثاني: الاقتصاد السلوكي بين النظرية والتطبيق العملي	60
المبحث الأول: الاقتصاد السلوكي: مقدمة نظرية	61
1-1-2 المقدمة	61
2-1-2 مفهوم الاقتصاد السلوكي	62
3-1-2 الاقتصاد التقليدي والاقتصاد السلوكي	66
4-1-2 أهم التحيزات لدى الأفراد حسب الاقتصاد السلوكي	68
5-1-2 الخاتمة	78
المبحث الثاني: نظرية النكز بالمفهوم الموسَّع	79
1-2-2 المقدمة	79
2-2-2 نمطا التفكير عند البشر	80
3-2-2 نظرية النكز بالمفهوم الموسَّع	80
4-2-2 مبادئ تطبيق النكزة	81
5-2-2 خطوات تصميم النكزة	82

88.....	6-2-2 أنواع النكزات
90.....	7-2-2 فريق الرؤى السلوكية
91.....	8-2-2 الطريقة الأولى E.A.S.T
92.....	9-2-2 الطريقة الثانية B.A.S.I.C
97.....	10-2-2 الخاتمة
98	المبحث الثالث: تطبيقات الاقتصاد السلوكي في السياسة العامة
98.....	1-3-2 المقدمة
98.....	2-3-2 تطبيقات الاقتصاد السلوكي
98.....	1-2-3-2 الحفاظ على الطاقة
99.....	2-2-3-2 المحافظة على المياه
99.....	3-2-3-2 النظم الغذائية المستدامة وتقليل هدر الطعام
99.....	4-2-3-2 إعادة التدوير وتقليل استهلاك المواد
100.....	5-2-3-2 حماية المستهلكين
102.....	6-2-3-2 التعليم
105.....	7-2-3-2 البيئة
108.....	8-2-3-2 استثمار المدخرات التقاعدية(المملكة المتحدة)
109.....	9-2-3-2 القطاع الصحي
113.....	3-3-2 الخاتمة
114	الفصل الثالث: الاقتصاد السلوكي والسياسة الضريبية في سورية
114	المبحث الأول: الاقتصاد السلوكي والتهرب الضريبي (دراسات حالة)
114.....	1-1-3 المقدمة
115.....	2-1-3 التأخر في سداد الضريبة في المملكة المتحدة
117.....	3-1-3 الإقرار الضريبي المبكر في أندونيسيا

122.....	4-1-3 اختبار التذكير بالعفو الضريبي في غواتيمالا
123.....	5-1-3 تحسين معدلات الامتثال الضريبي بين الشركات في كوستاريكا
124.....	6-1-3 رسائل التذكير لرفع معدل الامتثال الضريبي للضرائب الفردية في بولندا
127.....	7-1-3 الخاتمة
127	المبحث الثاني: التهرب الضريبي في سورية: قراءة نقدية سلوكية
127.....	1-2-3 المقدمة
128.....	2-2-3 العدالة الضريبية
131.....	3-2-3 الإعفاءات الضريبية في التشريع الضريبي
132.....	4-2-3 التشريعات القانونية ذات الصلة بالتهرب الضريبي
135.....	5-2-3 بادرة لتطبيق الاقتصاد السلوكي في سورية
135.....	6-2-3 تقويم سلوكيات تقدير الضريبة وتحصيلها (استطلاع رأي)
138.....	7-2-3 نتائج استطلاع الرأي وتقييم النظام الضريبي
139.....	8-2-3 الخاتمة
140	المبحث الثالث: نموذج اقتصادي سلوكي
140.....	1-3-3 المقدمة
141.....	2-3-3 خطوات بناء النموذج الاقتصادي السلوكي
142.....	3-3-2-1 تحديد المشكلة والهدف من تطبيق النكزة
142.....	3-3-2-2 تحديد المفاهيم السلوكية التي تُفسّر سلوك الأفراد
143.....	3-3-2-3 تصميم النكزة.....
144.....	3-3-2-4 تنفيذ النكزة.....
146.....	3-3-3 الخاتمة.....
147	الخاتمة
148	النتائج

149 المقترحات

149 التوصيات

150 المراجع

قائمة الجداول:

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
1	الضريبة التصاعدية وفق طبقات الدخل	13
2	الضريبة التصاعدية وفق شرائح الدخل	15
3	طرائق تقدير الضريبة	16
4	أنواع الضرائب في سورية	23
5	شرائح ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	25
6	الشرائح التصاعدية لضريبة الأرباح	26
7	إيرادات ضريبة الدخل والأرباح	26
8	تطور الناتج الإجمالي المحلي والإيرادات العامة في سورية	34
9	الإنفاق العام في سورية	38
10	الفجوة الضريبية في سورية (تقديراً)	56
11	أنواع النكزات	89

قائمة الأشكال والرسوم البيانية:

رقم الشكل	اسم الرسم البياني	رقم الصفحة
1	أسس النظام الضريبي	17
2	الأهمية النسبية لضرائب الدخل والأرباح من إجمالي إيرادات الضرائب	27
3	تطور الإيراد الضريبي بالنسبة لإجمالي إيرادات الدولة	31
4	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و الإنفاق العام	39
5	تطور الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأزمة	43
6	أثر التأخير	72
7	تجنب الخسارة	73
8	خطوات تطبيق النكسة	87
9	معدل ضريبة الدخل لأرباح الشركات حول العالم عام 2020	129

الملخص

تمر سورية الآن في مرحلة حرجية من إعادة الإعمار بعد سنوات من محاربة الإرهاب. هناك إجماع على أن الموارد المالية تمثل قيداً ملزماً على جميع الجهود الرامية إلى إعادة بناء الاقتصاد والمجتمع السوري.

يعد هذا البحث من بين الدراسات القليلة للغاية التي تناولت قضايا الاقتصاد السلوكي في سورية، ويستخدم منهجاً اقتصادياً سلوكياً لصياغة حل محتمل لمشكلة التهريب الضريبي الذي يحرم خزينة الدولة من الإيرادات الضخمة.

تناولت الدراسة في البداية موضوع الفجوة الضريبية في سورية مع أهم أسباب التهريب الضريبي. ثم تناولت الدراسة دوافع هذه المشكلة على المستويين الفردي (دافعي الضرائب) وكذلك الاجتماعي (المجتمع). بعد ذلك، تم بناء نموذج سلوكي يستخدم نظرية النكز ونتائج دوافع المشكلة لإجراء تدخل سلوكي لتعديل سلوك دافعي الضرائب لجعلهم أكثر استعداداً لدفع الضرائب المستحقة في تاريخ الاستحقاق.

استعرضت الدراسة العديد من دراسات الحالة من عدة دول لاستخلاص الدروس الرئيسة من تجاربهم وتوظيفها في حالة سورية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد السلوكي، التهريب الضريبي، الفجوة الضريبية، نظرية النكز، التدخل السلوكي، سورية.

الإطار العام للبحث

المقدمة

كان التهَرَب الضريبي ولا زال مشكلة تُؤرق الحكومات وتسعى دوماً إلى حلها، ويرجع ذلك إلى أهمية الضرائب بالنسبة للدولة كونها الإيراد المالي الأول الذي تعتمد عليه في الموازنة. في العادة، تلجأ الحكومات إلى حلول عدة لتمكين المتأخرين عن دفع الضريبة مثل:

- إعفاء المتأخرين عن تسديد التزاماتهم الضريبية من رسوم التأخير والغرامات في نهاية السنة المالية.
- تخفيض معدل الضريبة لكل الشرائح من خلال تعديل السياسة المالية بما يتعلق بالنظام الضريبي وأحياناً إعفاءات ضريبية لقطاعات معينة دون أخرى.

منذ بداية الأزمة في سورية سنة (2011) تزايدت كثيراً قائمة الخسائر الاقتصادية بكل أنواعها في سورية، ومنها الإيرادات الضريبية للحكومة التي تناقصت بمعدلات كبيرة ومتسارعة. خلال الفترة الأخيرة من الأزمة ولاسيما مع التعافي المتمثل بعودة بسط سيطرة الدولة على مناطق جديدة عملت الحكومة السورية على دعم النشاط الاقتصادي من خلال تقديم تسهيلات كبيرة للصناعيين والمستثمرين تمثلت في معظمها بإعفاءات ضريبية لكل المتأخرين عن السنوات السابقة. لكن، بالرغم من الجهود الحكومية في تحديث السياسة المالية الضريبية وتبسيط إجراءاتها وتخفيض معدلاتها وزيادة إعفاءاتها تستمر مشكلة التهَرَب الضريبي في سورية بل وربما تتوسع. فعلياً، يوجد جانبان لهذه المشكلة لا بدّ من دراستهما من أجل معالجة مشكلة التهَرَب الضريبي. يتعلق الجانب الأول بالسياسة الضريبية للحكومة ومدى عدالة الضريبة المفروضة، ويرتبط الجانب الثاني بسلوك الأفراد في التعامل مع هذه الضريبة وهذا يرجع إلى العوامل الاجتماعية والثقافية المسببة لهذا السلوك.

بما أن مشكلة التهَرَب الضريبي كانت مركبة من جانب سياساتي حكومي وآخر سلوكي فردي، فإنّ إحدى مقاربات الحل لهذه المشكلة تتمثل في دراسة إمكانية استخدام الاقتصاد السلوكي والأدوات التي يقدمها من أجل تحفيز الأفراد على تبني سلوكيات صحيحة تُحفّزهم على الالتزام بدفع استحقاقاتهم الضريبية وعدم التهَرَب منها. بدقة، يدمج الاقتصاد السلوكي علم النفس مع الاقتصاد في دراسة العوامل الاجتماعية والثقافية التي تقف خلف السلوك الاقتصادي (في دراسة هذا البحث التهَرَب الضريبي) عند الأفراد والاعتماد على نتائج هذه الدراسة في صياغة سياسات مالية تحاكي سلوك الأفراد وتؤثر فيه من أجل تحقيق الغاية المرجوة في حل مشكلة التهَرَب الضريبي.

مشكلة البحث:

يوجد بُعدان أساسيان للمشكلة التي يعالجها هذا البحث، حيث يُركز البُعد الأول على دراسة مسألة التهَرَب الضريبي في سورية من أجل تقديم تقدير أولي لحجمها، أما البُعد الثاني فيسعى إلى تقديم مقارنة جديدة لحل تلك المشكلة من خلال تطوير سياساتٍ مالية جديدة تستخدم أدوات الاقتصاد السلوكي (المالية السلوكية) تُركّز على العوامل الفكرية والاجتماعية التي تدفع الأفراد للتهَرَب من دفع الضريبة.

أهداف البحث:

- تحديد دور السياسات الضريبية في التهَرَب الضريبي.
- تقديم مقارنة جديدة لمعالجة مشكلة التهَرَب الضريبي تستخدم أدوات الاقتصاد السلوكي (المالية السلوكية).

أسئلة البحث:

- ما هو حجم التهَرَب الضريبي في سورية؟
- كيف تؤثر الإعفاءات الضريبية في التهَرَب الضريبي؟
- ما دور العوامل الفكرية والاجتماعية في تحفيز التهَرَب الضريبي؟
- كيف يمكن توظيف الاقتصاد السلوكي (المالية السلوكية) في تقديم مقارنة جديدة لمعالجة مشكلة التهَرَب الضريبي في سورية؟

فرضيات البحث:

- تُمثّل الإعفاءات الضريبية في أحد جوانبها حافزاً سلبياً يدفع الأفراد لتبني سلوكيات تقضيل عدم دفع الضريبة.
- توجد دوافع وقيم وممارسات فكرية واجتماعية تُهيئ البيئة المناسبة لتقبّل الأفراد للتهرب من دفع الضريبة.
- يمكن معالجة جزء من مشكلة التهرب الضريبي بوساطة نماذج الاقتصاد السلوكي.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في كونه من الدراسات الأولى في سورية التي تتبنى الاقتصاد السلوكي لمعالجة مسألة التهرب الضريبي بدءاً من تقدير حجمها إلى تحديد العوامل المساهمة فيها وانتهاءً بتقديم معالجة أولية لها. تزداد هذه الأهمية إذا تم الأخذ بالحسبان الحاجة المالية الكبيرة والملحة في فترة التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار التي تمر بها سورية بعد الأزمة التي استهدفتها، وبالتالي ضرورة تأمين موارد مالية جديدة وتحصيل الموارد المهدورة سواء بفعل التهرب الضريبي أو غيره.

منهجية الدراسة:

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في دراسة مشكلة التهرب الضريبي في الاقتصاد السوري خلال الفترة المدروسة وللتعرّف على أهم العوامل المؤثرة فيها واستشراف دور الاقتصاد السلوكي في معالجتها حيث سيكون أسلوب الوصف والتحليل والمنهج الاستنباطي هو الأداة الأساسية في الدراسة.

حدود الدراسة:

البعد المكاني: الجمهورية العربية السورية.

البعد الزمني: الفترة الزمنية الممتدة من سنة (1991) إلى سنة (2021).

صعوبات الدراسة:

- تجلت الصعوبة الأكبر في ندرة الدراسات الاقتصادية الأكاديمية العربية في مجال الاقتصاد السلوكي عامة، وفيما يتعلق بتطبيقات هذا الفرع من علم الاقتصاد في مجال السياسة المالية ولا سيما السياسة الضريبية.
- عدم توافر بيانات صادرة عن جهات حكومية رسمية لفترة الأزمة، وتم اللجوء إلى التقارير الدولية ودراسات الباحثين عن التهرب الضريبي المنشورة في الصحف الرسمية.

الدراسات السابقة:

ميخائيل، مجد. (2015)، "اقتصاد الظل في سورية وآليات علاجه دراسة تحليلية مقارنة لتجارب

تاريخية"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية.

بيّنت الدراسة ماهية اقتصاد الظل في سورية وأسباب ظهوره وآليات علاجه بالمقارنة مع السياسات التي اتبعت في كل من مصر والجزائر للحد من انتشار ظاهرة اقتصاد الظل، وتم ذكر التهرب الضريبي كأحد النتائج المترتبة على ظهور اقتصاد الظل دون التعمق بدراسته والوقوف على أسبابه وسبل معالجته.

خالد الحموي، سيرين. (2016)، "تأثير العوامل السلوكية في عوائد الأسهم (دراسة تطبيقية في سوق دمشق للأوراق المالية)"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية.

قدّمت الدراسة تحليلاً لأثر التحيزات السلوكية في سلوك المستثمرين في سوق الأوراق المالية، ويُعد البحث الأول في سورية الذي يدرس الاقتصاد السلوكي وأسباب قرارات الأفراد غير العقلانية، ولكن يركز البحث على التمويل السلوكي الذي يتعلق فقط بسلوك الأفراد في الأوراق المالية دون التطرق لبقية تطبيقات الاقتصاد السلوكي على الأصعدة الأخرى.

ميالة، مؤيد. (2006)، "علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

بيّنت الدراسة النظام الضريبي والذي هو ليس إلا صياغة عملية للسياسة الضريبية للدولة، وأنها مرتبطة بالنظم الاجتماعية وتسعى لزيادة النمو بما ينعكس إيجاباً على معيشة الأفراد من خلال زيادة معدلات التوظيف وانخفاض معدل البطالة، وبيّنت الدراسة أيضاً خصوصية كل دولة لها سياسة ضريبية يجب أن تتسجم مع البنى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع وتلبي احتياجات أفرادها لكن لم تتطرق الدراسة إلى كيفية تعديل سلوك الأفراد في حال لم يكن منسجماً مع السياسة الضريبية بما يحقق النمو الاقتصادي المرجو الوصول إليه.

أهم ما يميز هذه الدراسة هو محاولة تقديم نموذج لحل مشكلة التهرب الضريبي من خلال الاعتماد على الاقتصاد السلوكي، ودراسة الأسباب الكامنة وراء سلوك الأفراد غير العقلاني، وتقديم حلول تتوافق مع تحيزاتهم الفكرية التي قد يكون سببها الفرد نفسه أو البيئة المجتمعية التي يتواجد الفرد ضمنها لضمان تحسين الامتثال الضريبي.

الفصل الأول: السياسة الضريبية والتهرب الضريبي

المبحث الأول: السياسة الضريبية

1-1-1 المقدمة

يستعرض هذا المبحث مفهوم الضريبة وتعريفها، ومن ثم الوقوف عند أهم الأسس النظرية لفرض الضريبة بين الأفراد والحكومة وشرح قواعد فرض الضريبة، ثم الانتقال إلى التنظيم الفني للضرائب الذي يشمل كلاً من المطرح الضريبي الذي يختلف باختلاف نوع الضريبة. وسيتم التطرق لأنواع الضرائب بشكل مُفصل وذكر مزايا كل نوعٍ ومساوئه على حدا، ومعدل الضريبة وطرق حسابه وأخيراً تحقق الضريبة وتحصيلها. ثم سننتقل إلى دراسة النظام الضريبي وبيان مفهومه، ومن ثم شرح أسسه الرئيسية المتمثلة بالتشريع الضريبي والإدارة الضريبية والسياسة الضريبية، ثم التوسع في شرح السياسة الضريبية التي تشكل الأساس الذي يقوم المُشرّع لأجله بفرض الضرائب والوقوف على مفهومها وأهم أدواتها.

1-1-2 مفهوم الضريبة

بدأ استخدام الضريبة مع وجود المجتمع وتطوّر مفهومها بتطوره حيث اتخذت أشكالاً عدّة على مر العصور التاريخية، إلا أنّ الأهمية الكبرى للضريبة بدأت في التبلور في القرن السابع عشر، حيث تحولت من خدمة اختيارية يقوم بها الأفراد إلى فريضة إلزامية تُؤدّى بشكلٍ نقدي، حيث تمّ الاتفاق في القرن الثامن عشر على أن تتم موافقة ممثلي الشعب على الضريبة قبل فرضها. كانت بريطانيا أول من أعلنت ذلك عندما أصدر الملك شارل وثيقة إعلان الحقوق عام (1628) والتي قضت وجوب موافقة ممثلي الشعب على كل ضريبة قبل فرضها، لتقر فرنسا هذه الوظيفة بعد قيام الثورة (1789)، وتنتشر فيما بعد إلى بقية دول العالم لتصبح قاعدة دستورية راسخة التطبيق¹.

وقد كثرت التعريفات لمفهوم الضريبة في الأدبيات الاقتصادية، ونختار منها التالي:

- تعد الضريبة فريضةً نقدية تقطعها الدولة أو من ينوب عنها وبصفة نهائية دون أن يقابلها نفع خاص، وتقرضها الدولة طبقاً لقدرة المكلّف، وتستخدمها في تغطية النفقات العامة².
 - هي فريضة مالية يدفعها الفرد بصفة جبرية إلى الدولة أو إلى إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمةً منه في تغطية النفقات العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة³.
 - هي استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقاً لمقدرتهم التكليفية بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخّل الدولة⁴.
- ومن خلال دراسة هذه التعريفات نلاحظ أن كلها تؤكد على صفة الإلزام وعلى استخدام حصيلتها لتغطية الأعباء العامة.

¹ شرف، سمير (2008)، "الاقتصاد المالي والنقدي"، منشورات جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، ص 79-80 .
² محمد ياسين، كامش ومحمد أمين، خلادي (2014)، تقرير بحث لنيل شهادة الليسانس بعنوان "الغش والتهرب الضريبي"، جامعة أبي بكر بلقايد، قسم العلوم التجارية، الجزائر، ص 9.

³ محمد ياسين، كامش ومحمد أمين، خلادي (2014)، تقرير بحث لنيل شهادة الليسانس بعنوان "الغش والتهرب الضريبي"، مرجع ذكر سابقاً، ص 11.

⁴ العدي، إبراهيم، المهاني، محمد خالد، الخطيب، خالد. (2017). "المحاسبة الضريبية"، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية ، ص 16.

1-1-3 الأسس النظرية لفرض الضريبة

توجد نظريات عدّة تشكل الأساس لفرض الضريبة نذكر هنا النظريتين الأكثر أهمية اللتين سيُركّز البحث عليهما:

• نظرية العقد الاجتماعي:

حسب هذه النظرية يُقر أن دفع الضريبة يُبنى على أساس العلاقة بين الدولة والأفراد، حيث يدفع الأفراد الضريبة مقابل منافع تقدّمها الدولة لهم على فرض وجود عقد ضمني بين الحكومة والأفراد تقدّم الحكومة بموجبه مختلف الخدمات والمرافق اللازمة لاستمرار معيشتهم ورفاهيتهم، مقابل تنازل الأفراد عن جزءٍ من دخولهم وثرواتهم لها على شكل ضرائب.

• نظرية التضامن الاجتماعي:

تستند هذه النظرية إلى فكرة أساسية تنص على أنّ الأفراد يُقرون بضرورة وجود الدولة لتعمل على تحقيق مصالحهم وإشباع حاجاتهم، ويلتزمون بدفع الضرائب المفروضة عليهم نتيجةً لنشوء تضامن اجتماعي لتتمكن الدولة من القيام بوظائفها وتوفير الخدمات العامة للأفراد، وتستند هذه النظرية إلى فكرة السيادة التي تمارسها الدولة على مواطنيها⁵.

1-1-4 قواعد فرض الضريبة

لتحقيق التوازن بين مصلحة الدولة في الحصول على مواردها ومصلحة المكلف في تخفيض أعبائه يجب على المشرّع الضريبي أن يأخذ بالحسبان مجموعة من القواعد عند وضع التشريع الضريبي، وجوهر هذه القواعد هو:

- **العدالة:** تنبع هذه القاعدة من القدرة التكليفية لدافع الضريبة في المساهمة بتحمّل الأعباء العامة بحيث تكون مساهمته في هذه الأعباء متناسبة مع دخله، فمن يحصل على دخلٍ عالٍ يحصل بالمقابل على

⁵ عبد الحميد، عفيف (2014) "فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة (2012-2001) دراسة حالة الجزائر" رسالة ماجستير جامعة فرحات عباس، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص5.

حماية الدولة له ولدخله، ولكن عليه أن يساهم في نفقات الدولة بقسطٍ أكبر. ومع انخفاض الدخل تنخفض المساهمة في نفقات الدولة ويُعفى أصحاب الدخل المنخفضة من أداء كامل الضريبة أو جزءٍ منها⁶.

- **الوضوح واليقين:** يجب على المشرّع الضريبي أن يوفر الوضوح التام في صياغته لأي ضريبة ستُفرض على المكلف من حيث مقدارها وزمن جبايتها ومكان دفعها، فلا يجوز للضريبة أن تكون مبهمة قابلة للتأويلات وإلا سيعتبرها المكلف ضريبةً تعسفية تؤدي إلى إرهاق المكلفين والاختلاس وعدم دفعها.
- **الملاءمة:** يُقصد بهذه القاعدة تحصيل الضريبة في أكثر الأوقات ملاءمةً للمكلف لكي يسهل عليه دفعها. ويعد الوقت الذي يحصل فيه المكلف على دخله أو ريعه أكثر الأوقات ملاءمةً لدفع الضريبة، كأن تُجبي ضريبة الأرباح في نهاية الدورة المالية وعند تحقيق الربح.
- **الاقتصاد:** وتعني الاقتصاد في نفقات جباية الضرائب، أي أن تكون نفقات جباية الضريبة في حدود المعقول مقارنةً بالمرودود الضريبي، ولذلك يجب فرض الضرائب التي تكثر إيراداتها وتقل نفقات تحصيلها.
- **المرونة:** ويقصد بالمرونة نسبة التغير في حصيلة الضريبة مقارنةً بالتغير في الدخل القومي، ولذلك يجب أن تزداد الحصيلة الضريبية كلما زاد الدخل القومي، والعلاقة بينهما طردية⁷.

5-1-1 التنظيم الفني للضرائب

ويُقصد به مجموعة الإجراءات التي تتعلق بفرض الضريبة وتحصيلها، وتختلف من فترةٍ إلى أخرى، ومن دولةٍ إلى أخرى، فكل دولة تحاول صياغة التنظيم الفني للضريبة استناداً إلى مزيجٍ متكامل من أنواع الضرائب تحقق من خلاله أهداف مجتمعتها، حيث يتأثر هذا التنظيم بطبيعة النظام الاقتصادي والسياسي للدولة ودرجة تطوره.

⁶ العكام، محمد خير (2018)، "المالية العامة"، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، ص165.

⁷ الجليلاتي، محمد (2000)، "النظام الضريبي السوري واتجاهات إصلاحه"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص4

1-1-5-1 الوعاء الضريبي

عند تنظيم الضريبة فإنّ أول ما يقوم به المشرع هو تحديد مطرح هذه الضريبة، ويُقصد بمطرح الضريبة المادة الخاضعة للضريبة، وهذا المطرح قد يكون إيراد شخص أو المال بحد ذاته وقد يكون واحداً أو متعدداً. وكما عرّف البحث الضريبة سابقاً بأنها استقطاع نقدي لذلك فإنّ مطرح الضريبة هو مالّ سواء أكان دخلاً أم نفقة أم ثروة. إنّ اختيار مطرح الضريبة إجراء مهم جداً في دراسة أي نظام ضريبي، وغالباً ماتسمى الضرائب باسم مطرحها، وتُقسم إلى عدة أنواع حسب هذا المعيار⁸.

أولاً. الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة⁹:

ويُقصد بنظام الضريبة الوحيدة أن تفرض الدولة ضريبة واحدة فقط، كأن تُفرض الضريبة على النشاط الزراعي أو الربح العقاري أو الانفاق العام أو رأس المال أو مجموع الدخل لكل مكلف. ويرى أنصار هذا النوع من الضرائب أنها تتميز بالبساطة والسهولة وانخفاض نفقات تحصيلها إلا أنه يُعاب عليها مايلي:

- صعوبة اختيار الأموال والنشاطات التي تصلح لتكون مطرحاً للضريبة الوحيدة.
- اعتماد الدولة على ضريبة وحيدة لتمويل نفقاتها يزيد من العبء على المكلف بها ويدفعه لمحاولة التهرب منها.
- غير عادلة لاعتمادها على نشاطٍ وحيد وليس على الأنشطة المختلفة.

في حين يُقصد بنظام الضرائب المتعددة أن تعتمد الدولة على أنواع متعددة ومختلفة من الضرائب، وقد أدت عيوب الضريبة الوحيدة إلى جعل الدول تقصّل نظام الضرائب المتعددة، ولكن هذا لايعني الإفراط في فرض الضرائب، لأنّ ذلك يؤدي إلى تعقيد النظام الضريبي وزيادة نفقات التحصيل وعرقلة النشاط الاقتصادي، لذلك على الدول اختيار الضرائب المفروضة بعناية بحيث لا يزيد عددها بصورة كبيرة وتكون منسجمة مع نظامها وبنائها الاقتصادي.

⁸ المهاني، محمد خالد، الجشي، محمد خالد (2000)، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، مرجع سابق، ص194.

⁹ فريهود، محمد سعيد (2004)، "مبادئ المالية العامة"، الجزء الأول، منشورات جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ص173 - 175.

ثانياً. الضرائب العينية والضرائب الشخصية:

تُعرف الضرائب العينية بأنها الضرائب التي ترتبط بمطرحها دون أن تأخذ بالحسبان ظروف المكلف الشخصية والعائلية، فمثلاً تُفرض ضريبة الرواتب والأجور على العاملين دون التمييز بين العامل الأعزب والعامل المتزوج الذي يعيل زوجةً وأولاداً، وتمتاز الضرائب العينية بالبساطة والسهولة في التطبيق وانخفاض تكاليف تحصيلها إلا أنها غير عادلة، حيث لا تأخذ المقدرة التكاليفية والحالة الاجتماعية للمكلف بالحسبان. أما الضرائب الشخصية فهي الضرائب التي لا ترتبط بمطرحها فقط بل تأخذ بالحسبان الظروف الشخصية والعائلية للمكلف، أي تأخذ المقدرة التكاليفية والحالة الاجتماعية للمكلف بالحسبان، وبالتالي تُعد أكثر عدالة مقارنة بالضرائب العينية.

ثالثاً. الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:

إنّ تقسيم الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة هو تقسيم قديم، وما زال هذا التقسيم مستخدماً في كثير من الدول. فالضريبة المباشرة هي الضريبة التي تُفرض على رأس مال المكلف أو دخله بشكل مباشر مع مراعاة مقدراته التكاليفية، أما الضريبة غير المباشرة فهي الضريبة التي تُفرض على استعمالات الدخل. يبدو من التعريفين السابقين أنّ التمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة سهل، إلا أنّ الواقع غير ذلك. فالتفريق بين هذين النوعين من أكثر الأمور الضريبية تعقيداً لعدم وجود معيار واضح يميز بين النوعين بشكل نهائي إلا أنّه توجد معايير عدّة للتفريق بين الضرائب المباشرة وغير مباشرة ومنها:

أ. **المعيار الإداري:** بحسب هذا المعيار تُصنّف الضريبة مباشرة إذا اعتمدت في تحقق الضريبة وتحصيلها على قوائم اسمية تتضمن أسماء المكلفين ونوع الضريبة التي يخضع لها كلّ منهم ومقدارها، أما الضرائب التي تُجبي بمناسبة وقوع حوادث معينة، وليس بالاعتماد على جداول اسمية مُعدّة مسبقاً، ويتعذر فيها اسم المكلف ومقدار الضريبة بشكل مسبق فتُصنّف ضرائب غير مباشرة.

ب. **المعيار الاقتصادي:** وفق هذا المعيار تعد الضريبة مباشرة إذا كان الشخص الذي يتحمل عبء الضريبة بشكلٍ نهائي هو ذاته المكلف بها، أما إذا استطاع المكلف بالضريبة نقل عبئها إلى شخص آخر فتكون الضريبة غير مباشرة¹⁰.

ج. **معيار الثبات والاستقرار:** تعد الضريبة مباشرة وفقاً لهذا المعيار إذا كانت المادة الخاضعة للضريبة تتمتع بقدرٍ معين من الثبات والاستقرار لدى المكلف كالدخل أو رأس المال أو العقارات، أما إذا كانت تُفرض على تصرفاتٍ عرضية أو متقطعة فإنها تكون غير مباشرة.

مما سبق يمكن القول إنه من الصعب وضع معايير ثابتة ودقيقة وشاملة للتفريق بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والمالية العامة تجاوزت مثل هذا التقسيم، والتشريعات الضريبية المعاصرة لم تنص في قوانينها على ضريبة أنها مباشرة وغير مباشرة، هذا بالإضافة إلى أن المنظمات الدولية تقسم إيرادات الدولة على النحو التالي:

- الضرائب على الدخل والثروة.

- ضرائب الإنتاج والاستهلاك، وتتضمن الضرائب الجمركية وضرائب الإنتاج والضرائب على النفقات والخدمات.

تتميز الضرائب المباشرة بالعديد من المزايا من أهمها:

❖ **الانتظام والثبات النسبي:** بمعنى أنها دورية، وتؤدي في مواعيد محددة، وتُفرض على عناصر تتمتع بالثبات النسبي، فلا تتأثر كثيراً بالتقلبات الاقتصادية أو إنفاق الأفراد مثل الضريبة على ريع العقارات والضريبة على الأرباح التي تُفرض في وقت محدد كل سنة (عادة في نهاية السنة المالية).

❖ **ملاءمتها:** تُحصل الضرائب المباشرة بعد أن يتحقق الإيراد الخاضع للضريبة في مواعيد تتناسب مع ظروف المكلفين بها.

1. 10 الضابط، مدين إبراهيم (2001)، "نور ضرائب الدخل في تمويل الموازنة العامة للدولة في سورية (دراسة مقارنة وتحليلية من

واقع قطع حسابات الموازنات العامة للأعوام 1988 وحتى عام 1996)"، مجلة جامعة دمشق-المجلد السابع عشر - العدد الثاني،

❖ **عدالتها:** يُراعى عند فرض الضرائب المباشرة المقدرة التكلفة لدافع الضريبة والظروف الشخصية الخاصة به كمصدر دخله وأعبائه العائلية.

❖ **انخفاض نفقات تحصيلها:** بما أنّ الضرائب المباشرة تُفرض على عناصر واضحة يسهل حصرها فإن نفقات تحصيلها تكون أقل من نفقات تحصيل الضرائب غير المباشرة.

أما عيوبها فيمكن تلخيصها بما يلي:

❖ **ضخامة عبئها النفسي:** تُؤدّي الضريبة المباشرة مرةً واحدة كل سنة عن طريق اقتطاع جزءٍ من دخل المكلف، الأمر الذي يُشعره بوطأتها ويدفعه إلى محاولة تخفيفها عن طريق التهرب.

❖ **التوقيت غير الملائم:** تُحصّل الضرائب المباشرة مرة واحدة في السنة، فهناك فترة بين استحقاق الضريبة وأدائها لخزينة الدولة.

بالمقابل، تتميز الضرائب غير المباشرة بأنّ الفرد لا يشعر بوطأتها لأنه يدفع الضرائب غير المباشرة ضمن أسعار السلع بشكلٍ مستمر، ولأنّ عمليات التداول والاتفاق لا تتوقف طوال السنة وهي تشمل جميع المواطنين كونها تُفرض على استخدامات الدخل.

أما عيوب الضرائب غير المباشرة فتتمثل بما يلي:

❖ **عدم عدالتها:** بما أنّ الضرائب غير المباشرة تُفرض على استخدامات الدخل فهي لاتراعي المقدرة التكلفة للأفراد لأن عبئها يكون أكثر وطأةً على أصحاب الدخل المنخفضة من أصحاب الدخل المرتفعة، ذلك أنّ الجزء الأكبر من دخلهم يُنفق على الاستهلاك. إلا أنه يمكن للدولة أن تتبع سياسة التمييز في الضرائب غير المباشرة ما يجعلها أكثر عدالةً كإعفاء السلع الضرورية وتخفيض معدلها وفرض معدلٍ مرتفع على السلع الكمالية.

❖ **ارتفاع نفقات تحصيلها:** تتطلب الضرائب غير المباشرة نفقات تحصيلٍ كبيرة لأنّ مطرحها يكون من النفقات الاستهلاكية والحوادث العرضية، كما أنها غير ثابتة فتحصيلها يحتاج إلى عدد أكبر من الموظفين لجبايتها.

رابعاً. الضرائب على رأس المال والدخل والانفاق

أ. **الضرائب على رأس المال:** تُفرض هذه الضرائب على رأس المال، وتمتاز بأنها تُشجع على استثمار هذه الأموال وتزيد من الدخل القومي عندما تُفرض على أموال مجمدة كالخلي والمجوهرات، كما تساعد الحكومة على إعادة توزيع الثروة بين المواطنين فهي تُفرض على أصحاب الثروات والأغنياء ولا تُفرض على العمال وأصحاب الدخل المحدود.

يُعاب على هذا النوع من الضرائب قلة حصيلتها لسهولة التهرب منها، حيث يسهل إخفاء بعض الأموال كالخلي والمجوهرات بالإضافة إلى صعوبة تطبيقها لعدم وضوحها وإمكانية التلاعب في حسابها. تأخذ الضرائب على رأس المال أحد الأشكال التالية:

✚ **الضريبة على ملكية رأس المال:** تُفرض على إجمالي رأس المال الذي يملكه الفرد بغض النظر عن طريقة الحصول عليه وقد طُبّق هذا النوع من الضرائب في الأنظمة المالية القديمة، أما في الوقت الحالي فيُطبّق في الحالات الاستثنائية التي تحتاج الدولة فيها إلى أموال إضافية كالحروب أو الأزمات الاقتصادية.

✓ **الضريبة على زيادة رأس المال:** تُفرض هذه الضريبة على الزيادة الاستثنائية برأس المال دون أن يرافقها جهد ملموس من قبل المالك، ومن أمثلة هذه الضرائب الضريبة التي تُفرض على جوائز اليانصيب والضرائب على الزيادة في قيمة العقارات. وتتخذ هذه الضرائب أحد الشكلين التاليين¹¹:

الأول: تُفرض كضريبة طارئة على الزيادة الطارئة في رأس المال في فترات زمنية معينة كعشر سنوات مثلاً، وذلك من خلال تقدير قيمة الملكية في بداية الفترة ونهايتها وفرض الضريبة على الفرق بينهما.

¹¹ العبيدي، سيد علي محمد. (2011). "اقتصاديات المالية العامة"، دار دجلة، عمان، الأردن، ص154-156.

الثاني: إضافة الزيادة في رأس المال إلى الدخل العام للمكلف وإخضاعها للضريبة العامة على الدخل، أي تُعامل الزيادة كدخل رغم اختلاف طبيعتها عن الدخل، فهي غير دورية ولا تتجدد بشكلٍ دوريّ وتحدث دون جهدٍ من المكلف.

 **الضريبة على انتقال الملكية واكتساب الثروة:** تُفرض الضريبة على انتقال الثروة من شخصٍ إلى آخر، أي عند اكتساب ثروةٍ بدون جهدٍ كما في حالات الهبة والوصية والإرث، وأهم أشكالها الضريبة على التركات وتُفرض إما على مجموع التركة بعد دفع جميع الالتزامات المترتبة على المورث أو الموصي وقبل توزيع التركة على الورثة أو الموصى لهم، أو على حصة كل وارث أو موصى له كلّ على حدا بعد دفع جميع الالتزامات المترتبة على المورث أو الموصي وبعد توزيع التركة على الورثة أو الموصى لهم.

ب. الضرائب على الدخل: تُفرض هذه الضريبة على دخل المكلف. وقد اختلف الماليّون حول تحديد مفهوم الدخل، فمنهم من عدّ الدخل هو ما يُمكن انفاقه دون المساس بالمصدر الذي هو الثروة أو رأس المال، ومنهم من حدّد مفهوم الدخل بالاعتماد على صفة الدورية، فالدخل بالنسبة لهم كل ريع يتجدد بشكلٍ دوريّ، ومنهم من عدّ الدخل هو ما ينتج عن مصدرٍ دائم ويتجدد بشكلٍ دوريّ، ومنهم من عدّ كل زيادة في رأس المال هي دخل. تأخذ الضريبة على الدخل أحد الشكلين التاليين:

✓ **الضريبة العامة على الدخل:** تُفرض هذه الضريبة على مجموع الدخول الذي يحصل عليها المكلف من مختلف المصادر، فمثلاً إذا كان المكلف تاجراً يحقق أرباحاً من أعماله التجارية ويملك أرضاً زراعية فإنّ الضريبة تُفرض على الدخول الناتجة عن التجارة والزراعة معاً، وتتميز هذه الضريبة بأنها تحقق العدالة الضريبية لأنّ تحديد حجم دخول المكلف يسمح بمعرفة قدرته التكاليفية، وتُمكن من مراعاة أعبائه العائلية والشخصية بشكلٍ صحيح، وتسمح بتطبيق المعدلات التصاعدية لأنّ مطرحها كبير نسبياً، ولكن يُعاب عليها ما يلي:

- يتطلب تطبيقها وجود إدارة ضريبية تتمتع بكفاءة عالية.
- غالباً لا تُفرّق بين مصادر الدخل المختلفة بل تفرض عليها معدلاً واحداً.
- يتطلب تطبيقها ارتفاع مستوى الوعي الضريبي عند المكلفين.

✓ **الضرائب النوعية على الدخل:** تُفرض هذه الضريبة على كل نوعٍ من أنواع دخل المكلف حسب مصدره، فالدخل الزراعي يخضع لضريبة الدخل الزراعي، والأرباح التجارية تخضع لضريبة الأرباح التجارية. وتمتاز هذه الضرائب بأنها:

- تفرّق بين المطارح الضريبية المختلفة، ويمكن أن تحقق العدالة الضريبية النوعية.
 - تمكّن الإدارة الضريبية من اختيار الأسلوب المناسب لفرض الضريبة وتحصيلها لكل نوعٍ من أنواع الدخل.
- ولكن يُعاب على هذا النوع من الضرائب ما يلي:

- تعدّد الإجراءات الضريبية وتنوعها خاصة عندما يكون للمكلف أكثر من مصدرٍ للدخل مما يساعد على التهرب منها.
- لا تُلحظ أعباء المكلف الشخصية والعائلية لأنها تُفرض على جزءٍ من دخل المكلف مما لا يسمح بالحصول على صورة واضحة عن قدرته التكليفية.

ج. **الضريبة على الإنفاق:** ويقصد بها الضرائب المفروضة على التصرف بالدخل وإنفاقه للحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية المختلفة. وبما أنّ إنفاق الفرد على السلع والخدمات قد يقسم إلى شراء سلعٍ وخدمات محلية أو أخرى مستوردة أو الاثنين معاً¹² فيمكن تقسيم الضرائب على الإنفاق إلى نوعين:

🌈 **الضرائب على إنفاق السلع والخدمات المنتجة محلياً:** قد تُفرض هذه الضرائب على سلعةٍ أو خدمة واحدة، وقد تُفرض على عددٍ معين من السلع والخدمات، ولكن مهما كان عدد السلع والخدمات التي تخضع لهذه الضرائب فإنها سوف تأخذ أحد الأشكال التالية:

☒ **الضريبة على مرحلة واحدة:** تُفرض الضريبة على السلعة في مرحلةٍ واحدة فقط من المراحل الإنتاجية والتوزيعية التي تمر بها السلعة أو الخدمة، فقد تُفرض في مرحلة شراء المواد الأولية، أو عند انتقال السلعة من المنتج إلى تاجر الجملة، أو عند انتقالها من تاجر الجملة إلى تاجر التجزئة، أو عند بيع السلعة من تاجر التجزئة إلى المستهلك وذلك حسب طبيعة اقتصاد الدولة.

¹² عطوي، فوزي (2003)، "المالية العامة (النظم الضريبية وموازنة الدولة)"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص72.

✕ **الضريبة التراكمية على كل المراحل:** تُفرض الضريبة على السلعة في كل مرحلة من مراحل انتاجها وتوزيعها، أي تُفرض على قيمة السلعة عندما تكون مادة أولية وعند تمام انتاجها أو انتقالها من المنتج إلى تاجر الجملة، وعند انتقالها من تاجر الجملة إلى تاجر التجزئة، وعند بيع السلعة من تاجر التجزئة إلى المستهلك النهائي، وقد تُفرض بمعدل واحد على السلعة في كل المراحل أو بمعدلات مختلفة من مرحلة إلى أخرى. يُعاب على هذه الضريبة عدم إمكانية فرضها بمعدلات كبيرة نسبياً لأنها ستؤدي إلى زيادة الأسعار والتضخم، بالإضافة إلى اختلاف عبء الضريبة من سلعة إلى أخرى نظراً لاختلاف المراحل التي تمر بها كل سلعة مع صعوبة عملية المراقبة والحرص نظراً لكثرة المعاملات وتكرارها.

✕ **الضريبة على القيمة المضافة:** تُفرض هذه الضريبة على السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع التي تمر بها كل سلعة أو خدمة، فهي تشبه الضريبة التراكمية على كل المراحل، ولكنها تختلف عنها في أنها تُفرض على القيمة المضافة على السلعة في كل مرحلة، أي على الفرق بين قيمة المخرجات وقيمة المدخلات في كل مرحلة، وتمتاز هذه الضريبة بأنها (1) تُؤخذ المعاملة الضريبية لكل السلع مهما كثرت مراحل إنتاجها، (2) إمكانية وجود رقابة داخلية على كل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة وتوزيعها، فتاجر الجملة مثلاً سيطلب من المنتج توضيح مبلغ الضريبة الذي دفعه وإلا فإنه سيضطر إلى دفعها، (3) انخفاض عبئها الضريبي مقارنة بالضريبة التراكمية على كل المراحل. ولكن يُعاب عليها (i) يتطلب تطبيقها وجود نظام استعلام ضريبي قوي، (ii) ضرورة مسك المكلفين سجلات على درجة كبيرة من الدقة، (iii) التوسع الأفقي في عدد المكلفين بها يسهم في زيادة تكاليف تحصيلها.

🌈 **الضرائب الجمركية (السلع والخدمات المستوردة):** تُفرض الضرائب الجمركية على السلع والخدمات عند اجتيازها الدوائر الجمركية كمستوردات، ويخضع فرض الضرائب الجمركية إلى سياسة الدولة في الاستيراد. وتسمى مجموعة الضرائب الجمركية المفروضة على السلع والخدمات المستوردة في بلد معين اسم "التعريفات الجمركية".

1-1-5-2 معدل الضريبة

بعد تحديد مطرح الضريبة يجب على المشرع تحديد معدلها، ويُقصد به المبلغ الذي يُفرض على المادة الخاضعة للضريبة الذي يختلف باختلاف نوع الضريبة ونوع مطرح الضريبي. هذا وعند تحديد المعدلات الضريبية يجب على المشرع أن يعتمد على دراسة فنية وموضوعية حتى يتم تحديد المعدلات المُثلى للضرائب، فالمعدلات الضريبية تحقق دوراً مهماً في تحقيق وفرة الحصيلة الضريبية العائدة إلى خزينة الدولة، والمعدلات الضريبية الأكثر استخداماً هي المعدلات الثابتة (الضريبة النسبية) والمعدلات المتصاعدة (الضريبة التصاعدية).

أ. **الضريبة النسبية:** هي الضريبة التي تُفرض بالمعدل نفسه أياً كان حجم وعائها، حيث لا يتغير المعدل إذا تغير حجم مطرح الضريبي، فمثلاً إذا كانت ضريبة الدخل تُفرض بمعدل (10%) فالشخص الذي دخله (10000 ل.س) يدفع (1000 ل.س)، والشخص الذي دخله (20000 ل.س) يدفع (2000 ل.س)، وبالتالي حصيلة النسبة الضريبية تتغير بمبلغ تغير وعائها نفسه.

ب. **الضريبة التصاعدية:** هي الضريبة التي يزداد معدلها كلما زادت قيمة مطرحها، أي يزداد معدل الضريبة كلما زاد حجم مطرحها. وتمتاز هذه الضرائب بكونها عادلة وتحدّ من تركّز الثروات في أيدي فئات قليلة، حيث يتم تقسيم المادة الخاضعة للضريبة إلى طبقاتٍ أو شرائح. علماً أن للتصاعد الضريبي أنواعاً مثل:

- **التصاعد بالطبقات:** بموجب هذه الطريقة تُقسم المادة الخاضعة للضريبة إلى طبقات، ويزداد معدل الضريبة

عند الانتقال من طبقة إلى طبقة أعلى. والمثال التالي يوضح الطريقة:

الجدول (1): الضريبة التصاعدية وفق طبقات الدخل

الطبقة	الدخل	معدل الضريبة
الأولى	حتى 10000 ل.س	5%
الثانية	من 10001 - 20000 ل.س	7%
الثالثة	من 20001 - 30000 ل.س	10%

الرابعة	من 30001 ل.س ومايليها	15%
---------	-----------------------	-----

على الرغم من بساطة هذه الطريقة إلا أن زيادة طفيفة في دخل المكلف قد تؤدي إلى زيادة الضريبة بنسبة أكبر من قيمة الزيادة.

فمثلاً الفرد الذي دخله (30000 ل.س) يدفع ضريبة مقدراها (3000 ل.س) فإذا زاد دخله بمقدار (100 ل.س) فإنه سيصبح ضمن الطبقة الرابعة ويصبح مبلغ الضريبة $(30100 * 15\% = 4515 \text{ ل.س})$ ، أي ازداد مبلغ الضريبة (1515 ل.س) مقابل زيادة (100 ل.س) في مبلغ الدخل.

• التصاعد بالشرائح: بموجب هذه الطريقة تُقسم المادة الخاضعة للضريبة إلى عدة شرائح ويُطبق على كل شريحة معدل خاص بها ويتصاعد من شريحة لأخرى. والمثال التالي يوضح الطريقة:

الجدول رقم(2): الضريبة التصاعدية وفق شرائح الدخل:

الشريحة	الدخل	معدل الضريبة
الأولى	1000 ل.س الأولى	5%
الثانية	1000 ل.س الثانية	7%
الثالثة	1000 ل.س الثالثة	10%
الرابعة	أكثر من 3000 ل.س	15%

فإذا كان دخل الفرد (9000 ل.س) تكون الضريبة:

$$1120 \text{ ل.س} = (1000 * 5\% = 50) + (1000 * 7\% = 70) + (1000 * 10\% = 100) + (6000 * 15\% = 900)$$

1-5-3 تحقيق الضريبة وتحصيلها

تُقسم عملية تحقق الضريبة وتحصيلها إلى المراحل التالية:

1- تحديد الوعاء الضريبي (أساس قياس الضريبة): يُعد تحديد الوعاء الضريبي شرطاً لازماً لتحديد مقدار الضريبة والذي يُحدد بطرق عدّة يبين الجدول التالي أهمها:

الجدول رقم(3): طرائق تقدير الضريبة

طريقة التصريح	طريقة التقدير الإداري	طريقة التقدير الجزافي
بموجب هذه الطريقة يقوم المكلف بتقديم تصريح عن مقدار دخله أو رأس ماله وتخضع تصريحات المكلفين إلى رقابة الإدارة المالية للتأكد من صحتها.	بموجب هذه الطريقة تلجأ الدوائر الضريبية إلى تقدير وعاء الضريبة من خلال المعلومات المختلفة التي تحصل عليها من المكلف كالمستندات والحسابات المنتظمة. وفي حال امتناع المكلف عن تقديم المعلومات بنفسه تلجأ الدوائر الضريبية إلى تقدير مطرح الضريبة بنفسها معتمدة على جميع الطرق التي تمكنها من ذلك.	بموجب هذه الطريقة يُقدّر وعاء الضريبة بشكل إجمالي وتقريبي دون بحث أو تدقيق وذلك بالاعتماد على قرائن تتعلق بالنشاط الاقتصادي دون تحديد قواعد واضحة يمكن الأخذ بها.

2- تحقق الضريبة: ويقصد بتحقق الضريبة تحديد قيمة الضريبة المستحقة، أي صدور قرار من الإدارة المالية بتحديد المبلغ الواجب على المكلف دفعه بعد تحديد مطرح الضريبة وتقديره وتنزيل الأعباء والإعفاءات التي سمح بها المشرع ونسب معدل الضريبة إلى الباقي.

3- جباية (تحصيل) الضريبة: وهي المرحلة التي يتم خلالها تحصيل الضريبة المستحقة على المكلف وفق القواعد والأصول القانونية. وعادةً يحدد المشرع المدة الزمنية التي يجب خلالها أن تدفع الضريبة المستحقة.

1-1-6 النظام الضريبي

هو مجموعة الضرائب المطبقة في إطار معين من استخدام الفن المالي في مجتمع معين وفي لحظة معينة بما يحتويه من قواعد قانونية وفنية للضرائب فضلاً عن العناصر الأيديولوجية والمقومات الاقتصادية والإدارية التي تتفاعل معها تلك القواعد، ويقوم النظام الضريبي على ثلاثة أسس يبينها الشكل التالي¹³:

الشكل رقم (1): أسس النظام الضريبي.



1-1-7 السياسة الضريبية

تستعرض الدراسة فيما يلي بعض التعريفات لمفهوم السياسة الضريبية:

- هي مجموعة البرامج التي تضعها الحكومة وتنفذها عن عمد مستخدمةً في ذلك كل الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار معينة أو لتجنب آثار أخرى لا توائم أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

¹³ السيوفي، قحطان (2008)، "السياسة المالية في سورية"، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سورية، ص 82.

- هي مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي التي تتعلق أساساً بتنظيم حصيلة الضرائب في الاقتصاد من أجل تغطية الإنفاق الحكومي والتأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حسب إرادة الدولة من جهة ثانية¹⁴.

1-1-8 أدوات السياسة الضريبية

إن للسياسة الضريبية أدوات عدة لتحقيق أهدافها وتتمثل بـ:

- **الإعفاء الضريبي:** هو إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين بدفع الضريبة، وقد يكون مؤقتاً أو دائماً. وعادة ما تمنح الدولة هذه المزية للمستثمرين في قطاعات معينة، وهي طريقة تسمح بالتأثير على المستثمرين لتنشيط هذه القطاعات وفق مقتضيات السياسة الضريبية أو لتحصيل الأموال بشكل أسرع.
- **التخفيضات الضريبية:** تعني خضوع الفرد لمعدلات ضريبية أقل أو تقليص الوعاء الضريبي مقابل التزامه ببعض الشروط كالاستثمار في قطاع ما، أو إنشاء المشروع الاستثماري في مكان تحدده الدولة، أو تدريب بعض العمالة ... الخ.
- **نظام الاهتلاك:** يُعرّف الاهتلاك بأنه النقص الحاصل في قيمة الأصول الثابتة المستخدمة في عملية الإنتاج مع مرور الزمن ويُعبّر عنه بالقسط السنوي للاهلاك، ويُحسم من الإيرادات الخاضعة للضريبة، ويعد أحد عوامل التمويل الذاتي للمؤسسة من خلال استبدال الأصول المهلكة.
- **إمكانية ترحيل الخسائر إلى سنوات لاحقة:** وتُشكل وسيلة مهمة لامتناع الآثار الناجمة عن الخسائر الواقعة في سنوات معينة من خلال تحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يتم تآكل رأس المال المستثمر في المشروع، حيث تعدّ المعاملة الضريبية للخسائر الواقعة هي أهم وسيلة لتشجيع التراكم الرأسمالي في اتجاه النشاطات الاقتصادية المرغوبة¹⁵.

¹⁴ حمزة، برزوق (2017)، "السياسة الضريبية"، رسالة ماجستير في جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، ص29.

¹⁵ حمزة، برزوق (2017)، "السياسة الضريبية"، مرجع تم ذكره سابقاً، ص34.

1-9 أهداف السياسة الضريبية

- **الهدف المالي:** يعد الهدف الأهم الذي تسعى السياسة الضريبية إلى تحقيقه لتوفير الموارد المالية اللازمة للإنفاق العام وإشباع الحاجات العامة.
- **الهدف الاقتصادي:** يتحقق هذا الهدف من خلال استخدام السياسة الضريبية كأداة توجيه والتأثير في قرارات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والادخار، حيث أن فرض ضريبة على نشاط معين وإعفاء على نشاط آخر سيؤدي إلى التحوّل باتجاه النشاط المعفي من الضرائب. بالإضافة إلى ذلك تؤدي السياسة الضريبية دوراً مهماً في تخفيف حدة التضخم وترشيد الاستهلاك والحثّ على الادخار وحماية الصناعة المحلية وتشجيعها من خلال فرض ضرائب على المستوردات المنافسة، وكل ذلك يتم وفقاً للسياسة الضريبية التي تنتهجها الدولة.
- **الهدف الاجتماعي:** يتحقق من خلال توفير مقومات العيش الكريم للأفراد ورفع مستوى معيشتهم، كما يجب استخدام حصيلة الضرائب في الصحة والتعليم والإسكان ودعم السلع الضرورية وتحقيق التنمية الشاملة.
- **الهدف السياسي:** حيث تكون لدولة ما معاملة متميزة دون غيرها فيتم إعفاء المستوردات منها من الضرائب الجمركية أو تخفيضها أو منع دخول مستورداتها أو رفع مبلغ الضرائب عليها، وكل ذلك يتم وفقاً للسياسة الضريبية للبلد وسياسته الخارجية¹⁶.

¹⁶ عبد الصبور الدلجاوي، أحمد (2018)، "مفاهيم أساسية حول السياسة الضريبية"، مجلة الميزان، ص50.

10-1-1 الخاتمة

عرض هذا المبحث مفهوم الضريبة واعتمادها على مبدأ الإلزام، فهي تُفرض بصفة نهائية وبدون مقابل ولكن يوجد دائماً أسس نظرية يقوم عليها فرض الضريبة. كما تم التعريف بأهميتها كإحدى أهم أدوات السياسة المالية ودورها في الإيرادات العامة وقواعد فرض الضريبة والتي من أهمها العدالة واليقين. بعد ذلك، تناول البحث بتوسّع أنواع الضرائب وفق معايير عدّة بالإضافة إلى مفهوم النظام الضريبي وأسسها المتمثلة بالسياسة الضريبية والإدارة الضريبية والتشريع الضريبي، مع التوسّع في مفهوم السياسة الضريبية كونها تُشكل الهدف والغاية من فرض الضرائب.

مثّلت محتويات هذا المبحث مقدمةً ضرورية لتسهيل الانتقال إلى المبحث الثاني الذي سيتناول عرض أهم خصائص النظام الضريبي السوري بشكل مفصل مع الوقوف عند أنواع الضرائب في سورية مع تتبّع تطورها، ومن ثم عرض السياسة الضريبية بشكل نقدي لمعرفة مدى تحقيقها لأهدافها. وتعتمد البحث تقسيم العرض خلال فترة الدراسة من (1991-2012) م ومن ثم فترة الأزمة حتى الوقت الحالي في شرح منفصل.

المبحث الثاني: خصائص النظام الضريبي السوري

1-2-1 مقدمة

يستعرض هذا المبحث لمحة تاريخية عن التشريع الضريبي في سورية مع ذكر التشريعات الضريبية النافذة مقسمةً وفق نوع الضريبة وبيان أهمية كل منها مع عرض الإعفاءات في النظام الضريبي في سورية، وسيحاول البحث تقييم السياسة الضريبية بطريقة نقدية من خلال مدى تحقيقها لأهدافها المرجوة من فرض الضرائب المتمثلة بالحصيلة الضريبية أو الهدف المالي والعدالة والبساطة والملاءمة وأخيراً مدى مساهمة السياسة الضريبية في دعم النمو الاقتصادي وذلك من خلال الوقوف على أهم المؤشرات خلال فترة الدراسة، وسيتم تقسيم الدراسة في هذا المبحث إلى قسمين: ماقبل فترة الأزمة، فترة الأزمة.

1-2-2 التشريع الضريبي في سورية (لمحة تاريخية)

مرّ النظام الضريبي في سورية بمراحل عدة بدأت بعد الاستقلال وتُوّجت بصدر القانون رقم (85) في عام (1949)، ليتم تحديد مصادر الدخل والضرائب والرسوم المفروضة، ثم صدر بعدها القانون المالي الأساسي للدولة رقم (96) لعام (1967) الذي تمّ بموجبه تعديل قانون ضريبة الدخل للشركات العامة التي جعلها القانون شخصيةً تجارية أو صناعية ملزمةً بدفع الضرائب للدولة مثل القطاع الخاص. وفي الفترة (1985-2000) صدرت جملة من المراسيم كان أبرزها قانون المغتربين رقم (19) لعام (1990) القاضي بمنح إعفاءات جمركية متعددة للسوريين المغتربين الراغبين في العودة وإقامة مشاريع داخل سورية، وقانون الاستثمار رقم (10) لعام (1991) القاضي بمنح إعفاءات ضريبية للمستثمرين لمدة خمس سنوات وإعفاء كامل من الرسوم الجمركية عند تأسيس المشروع، وتمّ تعديله لاحقاً في عام (2000) في القانون رقم (7) بزيادة الإعفاءات الضريبية لمشاريع الاستثمار وتخفيض ضريبة الدخل للشركات المساهمة من (32%) إلى (25%).¹⁷

في عام (2003) ظهرت مساعي حكومية لتطوير النظام الضريبي وتحديثه، فأعدت الحكومة قانون ضريبة الدخل رقم (24) لعام (2003)، وبعد عرضه على مجلس الشعب أفاد خبراء بأنه إعادة انتاج للمرسوم رقم (85) وأنه لا يلي الطموحات بالتطوير ولا يتفق مع المعطيات المعاصرة لذا لم يتم اعتماده. إلا أن القانون نفسه تم إصداره من دون إجراء أي تعديل عليه أو إعادة دراسته في حين تم إلغاء ضرائب ورسوم قديمة لم تعد ذات جدوى (مثل رسم المواشي والاغتراب وضريبة الآلات وغيرها)، وبقيت طريقة تقدير قيمة المطرح الضريبي خاضعة لنظام الضرائب النوعية كما في القانون (85) الذي لم يعد مطبقاً إلا في عدد محدود من الدول.¹⁸

¹⁷ عتيقة بن طاطة (2009)، "النظام الضريبي في كل من سورية والجزائر"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية، ص6.

¹⁸ القاضي، حسين (2011)، "السياسة الضريبية في سورية"، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، سورية، ص12.

1-2-3 أنواع الضرائب في النظام الضريبي السوري

يتألف هيكل النظام الضريبي من ضرائب نوعية مباشرة كالضريبة على الدخل ورأس المال وضريبة رؤوس الأموال المتداولة وغيرها، وضرائب نوعية غير مباشرة على الإنفاق والاستهلاك ورسوم مثل رسم كُتّاب العدل والرسوم القضائية، رسم الإنفاق الاستهلاكي، رسم الطابع، رسم الصيد البري والبحري، رسم حصر التبغ، رسوم التجارة الخارجية وحصيلة الحماية التجارية والصناعية، ضريبة المواد المشتعلة، رسوم الإحصاء، رسوم المعادن والمقالع، الرسوم الفصلية. والجدول التالي يوضّح الضرائب النافذة حالياً في النظام الضريبي السوري.

الجدول رقم (4) : أنواع الضرائب في سورية

اسم الضريبة	القانون أو المرسوم	معدل الضريبة
ضريبة الرواتب والأجور وفق معدلات تصاعدية	المرسوم التشريعي رقم (24) لعام (2020)	تبدأ أدنى شريحة من (4%) عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين الحد الأدنى المُعفى (50000 ل.س)، وأعلى شريحة (18%) عن جزء من الدخل الصافي الشهري الذي يتجاوز (260000 ل.س)
ضريبة أرباح المهن والحرف الصناعية تقسم إلى فئتين: فئة مكلفي الأرباح الحقيقية الخاضعة لمعدل ضريبي متصاعد وفئة مكلفي الدخل المقطوع	المرسوم التشريعي (51) لعام (2006)	تبدأ أدنى شريحة من (10%) عن جزء الربح الصافي الواقع بين الحد الأدنى المعفى (200 ألف ليرة سورية، وأعلى شريحة (28%) عن جزء من الربح المتجاوز لقيمة مليون ليرة حتى ثلاثة ملايين.

ضريبة رؤوس الأموال المتداولة	عُدلت في القانون (24) لعام (2003)	تُقرض بمعدل وحيد قدره (7.5%).
ضريبة ريع العقارات	عُدلت وفق المرسوم التشريعي (53) لعام (2006)	تقع الشرائح بين (14%) عن جزء الربع السنوي الذي لا يتجاوز (1750 ل.س) و(60%) عن جزء الربع السنوي الذي يتجاوز (20) ألف ليرة سورية
ضريبة ريع العَرَصات	حُدثت وفق المرسوم التشريعي (53) لعام (2006)	تقع الشرائح بين (6.5 بالألف) عن الربع الذي لا يتجاوز (20) ألف ليرة سورية و(12.5 بالألف) عن الربع الذي يتجاوز (100) ألف ليرة سورية.
الضرائب على الإنفاق الاستهلاكي تشمل (31) بنداً من المواد الاستهلاكية والخدمات	حُدثت بموجب القانون رقم (18) لعام (1987) وتم إجراء تعديلات عليه وفق المرسوم (61) لعام (2004).	أقل ضريبة مقدارها (1.5%) على جميع المواد المستوردة ماعدا المواد الأولية اللازمة للصناعة لرسم جمركي (1%) وأعلى ضريبة مقدارها (35%) على المواد الكحولية المستوردة ومحلية الصنع.
الضرائب الجمركية على الصادرات والواردات	قانون الجمارك رقم (9) لعام (1975) والمرسوم التشريعي رقم (265) لعام (2001).	أعلى رسم لا يتجاوز (60%) من قيمة البضاعة في التعرفة النافذة لعام (2007).
رسم الانتقال على التركات والهبات والوصايا	عُدلت وفق المرسوم (56) لعام (2004)	تتراوح بين (6.9%) على المبادلة و(75%) على الوصية وفق القيمة المخمّنة.

الضريبة التصاعدية على الرواتب والأجور وفق المرسوم التشريعي رقم 24 لعام 2020 ويوضح الجدول التالي معدلات الضريبة المقسمة وفقاً لشرائح الدخل.

الجدول رقم (5) شرائح ضريبة الدخل على الرواتب والأجور

الشريحة	الشرائح بالليرة السورية	معدل الضريبة
الأولى	1 - 50000 ل.س	مُعفى
الثانية	50001 - 80000 ل.س	4%
الثالثة	80001 - 110000 ل.س	6%
الرابعة	110001 - 140000 ل.س	8%
الخامسة	140001 - 170000 ل.س	10%
السادسة	170001 - 200000 ل.س	12%
السابعة	200001 - 230000 ل.س	14%
الثامنة	230001 - 260000 ل.س	16%
التاسعة	260000+ ل.س	18%

وبين الجدول التالي شرائح ضريبة الدخل على الأرباح وفق المرسوم التشريعي 51 سنة 2006 النافذ حالياً في سورية.

الجدول رقم (6) الشرائح التصاعدية لضريبة الأرباح

الشريحة	شرائح الأرباح (ليرة سورية)	معدل الضريبة
الأولى	1 - 50000 ل.س	مُعفى
الثانية	50001 - 200 ألف ل.س	10%
الثالثة	200 ألف - 500 ألف ل.س	15%
الرابعة	500 ألف - 1 مليون ل.س	20%
الخامسة	1 مليون - 3 مليون ل.س	24%
السادسة	3 ملايين ل.س وما فوق	28%

ونظراً لأهمية ضرائب الدخل والأرباح في النظام الضريبي نعرض في الجدول التالي قيمة إيراد ضريبة الدخل والأرباح للسنوات الأخيرة.

الوحدة: مليون ل.س

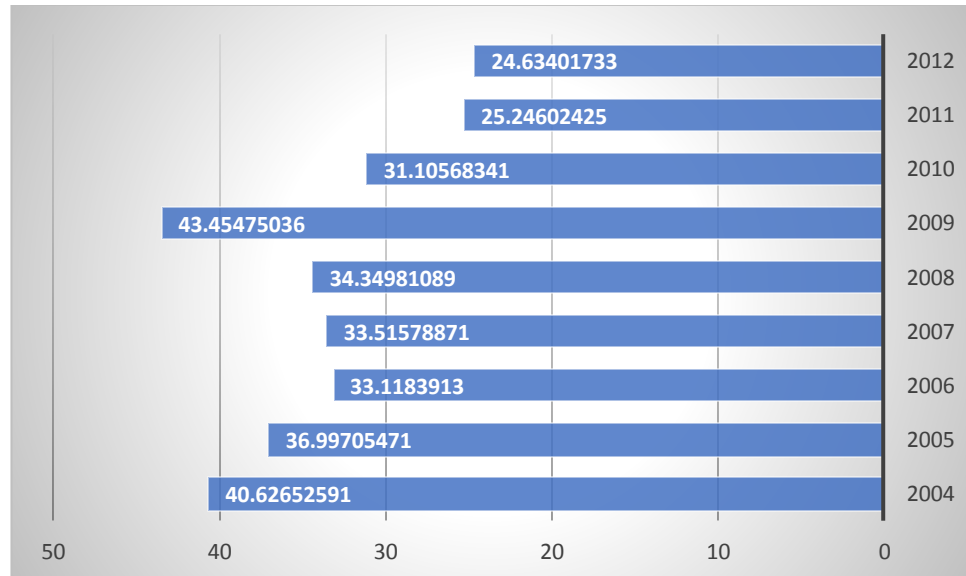
جدول (7) إيرادات ضريبة الدخل والأرباح

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الضرائب على الدخل والأرباح	59073	59290	65022	74212	88639	126087	81379	51308	35859
إجمالي الإيرادات الضريبية	145405	160256	196332	221424	258048	290157	261621	203232	145567

المصدر: وزارة المالية، العمليات المنفذة في الموازنة العامة.

ونلاحظ من خلال الشكل التالي أن أعلى قيمة لإيراد ضرائب الدخل والأرباح كانت في سنة (2009)، حيث بلغت (43%) من إجمالي الإيرادات الضريبية، والنسبة الأقل كانت في سنة (2012) مع بداية ظهور نتائج الأزمة على الاقتصاد السوري، وبالمتوسط بلغت نسبة مساهمة ضرائب الدخل والأرباح (33.67%) من إجمالي الإيرادات الضريبية، وهذا يُعطي دلالة واضحة على الأهمية الكبيرة لضرائب الدخل والأرباح في المساهمة في الإيرادات الضريبية، في حين أن أنواع الضرائب الأخرى تساهم بنسبة (67%) من الإيرادات الضريبية بالرغم من أن الأهمية الأكبر تُعطى لضرائب الدخل والأرباح، وبالتالي يجب أن تكون حصتها أكبر من إجمالي الإيرادات.

الشكل رقم(2): الأهمية النسبية لضرائب الدخل والأرباح من إجمالي إيرادات الضرائب



1-2-4 الإعفاءات في النظام الضريبي السوري

يتميز النظام الضريبي السوري بكثرة الإعفاءات والتي يصفها بعض الاقتصاديين بأنها لم تَوَدَّ الهدف الذي وُضعت من أجله في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وضيّعت أموالاً كثيرة على الخزينة العامة للدولة من جهة أخرى. وأهم هذه الإعفاءات:

1- قانون المغتربين القاضي بمنح إعفاءات جمركية متعددة للسوريين المغتربين الراغبين في العودة وإقامة مشاريع داخل سورية¹⁹.

2- قانون الاستثمار رقم (10) لعام (1991) القاضي بمنح إعفاءات ضريبية للمستثمرين لمدة خمس سنوات وإعفاء كامل من الرسوم الجمركية عند تأسيس المشروع²⁰، وتمّ تعديله لاحقاً بزيادة الإعفاءات الضريبية لمشاريع الاستثمار وتخفيض ضريبة الدخل للشركات المساهمة من (32%) إلى (25%)²¹.

3- إعفاءات واردة في قانون ضريبة الدخل رقم (24) لسنة (2003) وتعديلاته²² التي تتعلق بالحد الأدنى المُنْفَى من ضريبة الدخل.

4- الإعفاءات الواردة بموجب نصوص قانونية خاصة:

ونبيّن فيه أهم الإعفاءات التي أقرها التشريع السوري وخص بها بعض الجهات ليستثنيها من الخضوع لضريبة دخل الأرباح:

- الدخل الزراعي: حدّدت المادة (4) من قانون ضريبة الدخل رقم (24) لسنة (2003) الجهات المعفاة من ضريبة الأرباح لممارستها النشاط الزراعي:

- المستثمرون الزراعيون الذين يقومون بجمع وبيع المحاصيل الزراعية التي تنتجها الأراضي التي يمتلكونها أو يستثمرونها. كما أن هذا الإعفاء يشمل الثروة الحيوانية التي يقوم هؤلاء بتربيتها في هذه الأراضي.

- الشركات التعاونية الزراعية التي تنحصر أعمالها بالقيام باستلام المحاصيل من المشتركين وتقوم بتحويل هذه المحاصيل وبيعها، ويبقى ذلك محصوراً في إطار الاستثمار الزراعي فقط.

- الجمعيات التعاونية الزراعية لشراء الآلات والأدوات الزراعية واستثمارها في أراضي الأعضاء.

- الأشخاص الذين يمارسون: التأليف والعزف والتلحين والنحت والرسم باليد.

- دور الحضانة ومعاهد ودور مؤسسات ذوي الحاجات الخاصة.

¹⁹ القانون 19 سنة 1990.

²⁰ القانون 10 سنة 1991.

²¹ القانون رقم 7 سنة 2000.

²² المادة الرابعة من القانون 24 سنة 2003.

- الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون الذين يتعاطون النقل الجوي أو البحري، ويُشترط لمنح الإعفاء إلى الأشخاص غير السوريين المعاملة بالمثل²³.
- جميع النشاطات القائمة ضمن المناطق والأسواق الحرة.
- مدن الملاهي وجميع الحفلات الفنية الرياضية وعرض الأزياء خلال فترة إقامة معرض دمشق الدولي.
- إعفاء شركات الإنتاج الدرامي من القطاعين العام والخاص من الضرائب والرسوم المالية والجمركية والبلدية بنسبة (50%)²⁴.
- إعفاء المداجن والمباقر من الضريبة على الدخل لمدة خمس سنوات اعتباراً من سنة (2012)²⁵.

5- الإعفاءات الواردة بموجب تعليمات لاحقة:

- ✓ منح حسم ضريبي مقداره درجتان إضافة لما هو منصوص عليه بالفقرات (أ، ب، ج) من المادة (5) من المرسوم التشريعي رقم (51) لعام (2006) لكل من المشاريع الصناعية المشملة بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم (8) لعام (2007) في المدن الصناعية (حسياء ودير الزور)، أما باقي المشاريع الصناعية الأخرى المرخصة وفقاً لهذا المرسوم فتمنح الحسم الضريبي وفقاً لأسس محددة واردة بنص القرار²⁶.
- ✓ اعتبار الجمعيات الخيرية ليست من الجهات المحددة بالقانون (60) لعام (2004)، وبالتالي ليست ملزمة باقتطاع الضرائب على المتعاملين معها²⁷.
- ✓ الإعفاء من ضريبة دخل الأرباح الحقيقية للمشاريع التي يتم تشميلها وفقاً المرسوم التشريعي رقم (8) لعام (2007)، وقانون رقم (15) لعام (2008) المتعلق بالتطوير والاستثمار العقاري، وقرار المجلس الأعلى للسياحة رقم (186) لعام (1985) بعد نفاذ المرسوم التشريعي رقم (54) تاريخ 2009/9/10، والمقامة في

²³ المادة التاسعة من القانون 41 المعدل بتاريخ 2005-12-26.

²⁴ المرسوم رقم 33 لسنة 2012 .

²⁵ المرسوم 26 لسنة 2012.

²⁶ - القرار الوزاري رقم 129 تاريخ 2007/12/13 / رئاسة مجلس الوزراء .

²⁷ - القرار رقم 2563 تاريخ 2010/12/26.

محافظات دير الزور والحسكة والرققة لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء الاستثمار بما في ذلك مشاريع النقل الداخلي فقط²⁸.

✓ إعفاء الشركات الهندسية الاستشارية المحدثة وفق القرار رقم (11) تاريخ 2009/2/2 بمنحها حسمًا ضريبياً قدره درجتان من معدلات الضريبة المحددة بموجب المادة (16) من القانون (24) لعام (2003) والمعدلة بالمرسوم رقم (51) لعام (2006) لمدة خمس سنوات من تاريخ إنشائها²⁹.

✓ الاستثناء من استيفاء سلفة على ضريبة الدخل من قبل الأمانات الجمركية، وتشمل المستوردين من فئة المشاريع المشمولة بقانون الاستثمار رقم (10) لعام (1991) وتعديلاته، والمؤسسات الصناعية المشمولة بأحكام المرسوم (103) لعام (1952) خلال فترة الإعفاء، والمنشآت السياحية المشمولة بأحكام القرار (186) لعام (1985)، والآلات الصناعية المستوردة لصالح المنشآت الصناعية المرخصة أصولاً والشركات المساهمة التي طرحت أكثر من (50%) من أسهمها على الاكتتاب العام، والمستوردين الذين يستوردون مواداً لصالح العقود المبرمة مع القطاع العام والتعاوني والمشارك والشركات الأجنبية³⁰.

1-2-5 النظام الضريبي في سورية: قراءة نقدية

يقدم البحث تقويماً للنظام الضريبي الحالي على مرحلتين ماقبل الأزمة وفترة الأزمة استناداً إلى مجموعة من المعايير تتجلى بأهداف الضريبة نفسها للوقوف على أهم مآخذ حقيقته الضرائب من الأهداف المرجوة من فرضها. وأهم هذه المعايير هي:

- الحصيلة الضريبية.

- العدالة.

²⁸ - المرسوم التشريعي رقم 54 لعام 2009 .

²⁹ - القرار رقم 12/م و تاريخ 2009/2/2 .

³⁰ - القرار رقم 2226 تاريخ 2005/8/27 المعدل بالقرار 1036 تاريخ 2008/3/6 .

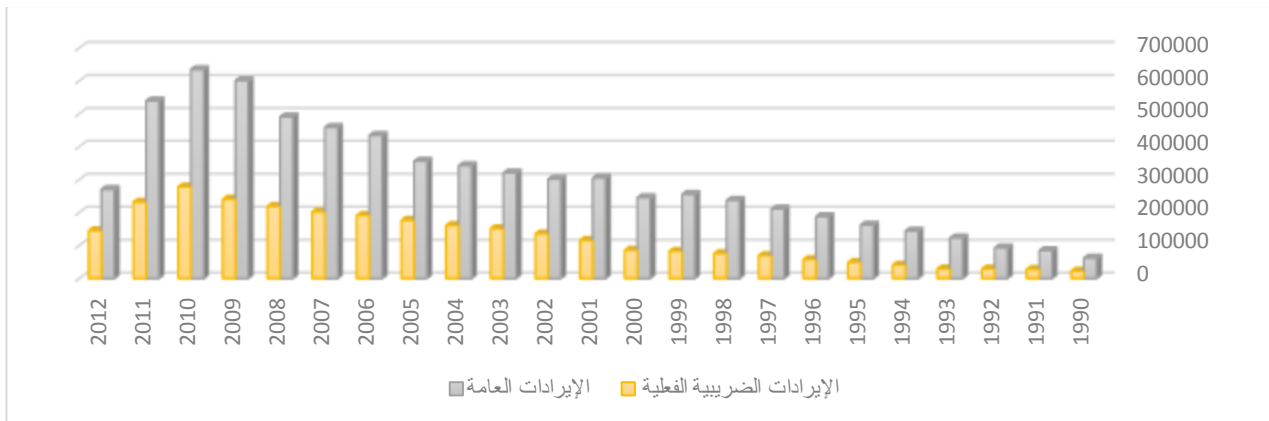
- البساطة والملائمة.
- دعم النمو الاقتصادي.

1-2-5-1 مرحلة ما قبل الأزمة (1990-2012)

أ. تطور الحصيلة الضريبية

رغم أنَّ هدف التشريعات المتلاحقة كان إشباع الحاجة المالية للدولة بالدرجة الأولى إلا أنَّ النظام الضريبي النافذ عجز عن تأمين الموارد المالية اللازمة لتمويل الإنفاق العام المتزايد. ومما لاشك فيه أنَّ الإيرادات الضريبية في العموم هي أهم موارد الدولة على الإطلاق، حيث تموّل (90%) من الإنفاق العام في الدول المتقدمة³¹، في حين بلغت نسبة الإيرادات الضريبية (54%) من الإيرادات العامة في سورية لسنة (2012) وهي أعلى قيمة بلغت هذه النسبة نظراً لانخفاض الإيرادات العامة بشكل كبير في بداية سنوات الأزمة، في حين كانت القيمة الأكثر انخفاضاً هي (24%) في سنة (1993)، وبلغت هذه النسبة وسطياً (38%) في فترة الدراسة. ويوضّح الشكل التالي تطوّر الإيرادات خلال سنوات الدراسة.

الشكل رقم (3) تطوّر الإيراد الضريبي بالنسبة لإجمالي إيرادات الدولة



المصدر: مصرف سورية المركزي، النشرات الربعية للأعوام المذكورة.

³¹ زيدان، رامي (2006)، "حساسية النظام الضريبي في سورية"، منشورات وزارة الثقافة، سورية، ص 97.

نلاحظ من خلال الرسم أنَّ الإيرادات الضريبية كانت تتزايد بشكلٍ تدريجي ومتواصل منذ بداية فترة الدراسة حتى سنة (2010)، وهذه الزيادة طبيعية بسبب زيادة الإيرادات العامة بشكل عام وتزايد الناتج المحلي الإجمالي الذي يتناسب طردياً مع هذه الزيادة، وأيضاً بسبب التشريعات الضريبية العديدة التي صدرت ضمن هذه الفترة والتي كانت تجسداً فعلياً لرؤية الإصلاح الاقتصادي. ومع ذلك، كان ذلك التحسن أقل من المتوقع سيما بعد تعديل عدة تشريعات ضريبية، ويمكن القول إنَّ عدم القدرة على رفع نسبة مساهمة النظام الضريبي في الإيرادات العامة ترجع إلى أسباب عدّة لعل من أهمها:

- كثرة القوانين الضريبية وتعديلاتها مما جعلها معقدة ويصعب تطبيقها على المكلفين والإدارة الضريبية المكلفة بجبايتها لكثرة التأويلات في تطبيقها وإفساح المجال لانتشار الفساد الإداري للتخلص من الروتين المعقد لدفع الضريبة، والسبب نفسه يدفع المكلفين للتهرب الضريبي.
- كثرة الإعفاءات الضريبية التي فُرضت لمراعاة ظروف المكلفين في قطاعات معينة ودخولهم المتدنية أو لتوجيه الاستثمار في قطاعات معينة أو إقامة مشروعات في مناطق نائية، وتكون الإعفاءات في هذه الحالة تخفيفاً لتكاليف الاستثمارات في مثل هذه المناطق، ومثال ذلك الإعفاءات الواردة في قانون الاستثمار رقم (10) سنة (1991) وإعفاءات قانون ضريبة الدخل عن الدخل من الاستثمارات الزراعية لتوجيه الاستثمار في القطاع الزراعي وتطويره وزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي التي حافظت على قيمة ثابتة وسطياً بلغت (25%)³². وهذا مايؤكد على أنَّ الإعفاءات لم تحقق الهدف المرجو منها بالصورة الأمثل ويجب إعادة النظر فيها لتماشى الوضع الاقتصادي والمعيشي للمكلفين في الوقت الحالي. وسنعرض فيما يلي أهم المقاييس التي تتعلق بالحصيلة الضريبية في سورية وهي:

1- الطاقة الضريبية في سورية:

مفهوم الطاقة الضريبية يعبر عن العبء الضريبي الأمثل إلى قدرة الدخل القومي على تحمل الضرائب، ويعرف هذا المؤشر على أنه الحد الأقصى للإيرادات التي يمكن تحصيلها من خلال الضرائب، مع الأخذ بالحسبان كل

³² المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2012، ص430.

من حجم الناتج المحلي الإجمالي وهيكله ومقدار النفقات العامة ومستوى إنتاجيتها، وكذلك مقدرة الأفراد على تحمل الضرائب وقدره الحكومة على تحصيلها. ومن هنا يجد البحث أن الطاقة الضريبية تمثل العبء الضريبي الأمثل الذي يحقق التوازن ما بين حاجة الحكومة للضريبة لتغطية نفقاتها وبين مقدرتها على تحصيل تلك الضرائب، وكذلك مقدرة الأفراد على دفع الضرائب³³.

2- العبء الضريبي في سورية:

يعبر مفهوم العبء الضريبي عما تمّ استقطاعه فعلاً من الدخل القومي على شكل إيراداتٍ ضريبية، ويتميز بكونه مؤشراً مهماً لمدى قدرة النظام الضريبي على إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية. ويعرفه بعضهم بأنه العبء الذي يقع على عاتق أي شخصٍ طبيعي أو اعتباري أو على رأس المال في لحظةٍ ما، ويُقاس بمقدار ما يحمله هذا الشخص أو رأس المال سنوياً نسبةً إلى طاقة كل منهما³⁴، ويمكن من خلال هذا المؤشر معرفة مدى إمكانيات البلد من رفع إيراداته الضريبية نسبةً إلى إمكانياته الاقتصادية والهيكلية الممكنة. ويمثل العبء الضريبي نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي ويُحسب وفق الصيغة التالية³⁵:

$$\text{العبء الضريبي} = \text{حجم الاستقطاع الضريبي} / \text{الناتج المحلي الإجمالي}$$

وسنعرض في الجدول التالي كلاً من الناتج المحلي الإجمالي، والإيرادات العامة للدولة، والإيرادات الضريبية، وبيان الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات، وحساب العبء الضريبي لفترة الدراسة (1990-2012).

³³ Mirrlees, James, (2010). "Dimensions of Tax Design", Institute for Fiscal Studies, oxford university press.

³⁴ عبد القادر المجالي، أحمد (2016)، "تقدير الطاقة والجهد الضريبي في الأردن"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 43، الملحق 1، جامعة مؤتة، الأردن.

³⁵ السيوفي، قحطان (2008)، السياسة المالية في سورية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ص 106-107.

الجدول (8) تطور الناتج الإجمالي المحلي والإيرادات العامة في سورية (الوحدة: مليون ل.س)

العام	الناتج الإجمالي بسر السوق	معدل نمو الناتج المحلي	الإيرادات العامة	الإيرادات الضريبية الفعلية	نسبة الإيراد الضريبي من الإيرادات العامة	العبء الضريبي
1990	268328	-	61875	22123	0.35	%8.2
1991	311500	0.16	84690	27720.2	0.32	%8.8
1992	371630	0.19	93042	29408.2	0.31	%7.9
1993	413757	0.11	123018	29488.6	0.24	%7.1
1994	506101	0.22	144162	40455.6	0.28	%7.9
1995	570975	0.12	162040	48903	0.30	%8.5
1996	690857	0.20	188050	57371	0.30	%8.3
1997	745569	0.08	211125	69296	0.32	%9.2
1998	790444	0.06	237300	82337	0.34	%10.4
1999	819092	0.03	255300	93259	0.36	%11.3
2000	903944	0.10	245574	88801	0.36	%9.8
2001	966383	0.06	305286	92060	0.30	%9.5
2002	1022304	0.05	301658	116008	0.38	%11.3
2003	1074163	0.05	320939	117620	0.36	%10.9
2004	1266890	0.17	342465	145405	0.42	%11.4
2005	1506438	0.18	356290	160256	0.50	%10.6
2006	1726404	0.14	434865	196332	0.45	%11.3
2007	2020838	0.17	458571	221424	0.48	%10.9
2008	2448060	0.20	490904	258048	0.52	%10.5
2009	2520705	0.03	600830	290157	0.48	%11.5
2010	2834851	0.12	634425	206621	0.32	%7.2
2011	3252720	0.14	539266	203232	0.37	%6.2
2012	3024842	-0.07	270273	145567	0.53	%4.8

المصدر: الأعمدة (2-3-4) المكتب المركزي للإحصاء - المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة وموقع وزارة المالية والنسب تم حسابها من قبل

الباحث.

من خلال الجدول نلاحظ أن العبء الضريبي وصل إلى (11.5%) في سنة (2009) وهي القيمة الأعلى التي سجلها، ولكنها تعد منخفضة مقارنةً بالدول النامية حيث يبلغ العبء الضريبي في مصر مثلاً (21%). بينما كانت أصغر قيمة للعبء الضريبي (4.8%) في سنة (2012)، وذلك بسبب الحرب التي قد بدأت تظهر آثارها في هذه السنة. من جهةٍ أخرى، تعد نتائج قياس العبء الضريبي في سورية غير دقيقة لأنه لم يتم تنزيل حجم القطاعات المُعفاة من التكلفة الضريبي من الناتج المحلي الإجمالي كدخل الاستثمارات الزراعية والدخول السياحية وسائر مصادر الدخل المُعفاة من التكلفة بنصوصٍ خاصة، مما يؤدي إلى خروج تقريباً ما لا يقل عن (50%) من الناتج المحلي الإجمالي عن دائرة التكلفة الضريبي³⁶. بالإضافة إلى أن النظام الضريبي المتبع هو نظام الضرائب النوعية، أي إن لكل دخلٍ ضريبةً خاصة به، وبالتالي لا يتناول جميع عناصر الدخل مما يؤدي إلى حصيلة ضريبية مفتتة مثلاً (كالطبيب الذي يعمل كأستاذ في كلية الطب ولديه عيادة خاصة ويقوم بإجراء العمليات في المشافي ويتاجر بالعقارات). هذا يعني أن كل نشاط سيخضع لضريبة بنوعية مختلفة وبيان ضريبي خاص، وبالتالي عدم القدرة على إخضاع دخل الطبيب لضريبة الدخل المتصاعد وتقيتها إلى ضرائب متعددة ذات حصيلة متدنية³⁷.

ب. العدالة:

يمكن أن تشمل مناقشة عدالة الضرائب جوانب عدّة. تشير بعض الدراسات إلى أن الإعفاءات تُحل بمبدأ العدالة الضريبية والتوزيع العادل للعبء الضريبي، فهي سخية وكبيرة لأصحاب الدخل الكبيرة ولم تستخدم كأداة في توجيه المستثمرين نحو الاستثمارات طويلة الأجل التي تزيد من الناتج المحلي الإجمالي وتؤدي إلى تقوية البنية الإنتاجية للاقتصاد الوطني، بل أدت إلى اتجاه الاستثمارات نحو قطاع الخدمات وفوّتت على الخزينة العامة موارد كبيرة منذ عام (1991). كما لجأت مختلف الإدارات والوزارات لدينا ولأسبابٍ مبررة أحياناً وغير مقنعة أحياناً أخرى إلى إعداد تشريعاتٍ أجازت منح إعفاءات ضريبية متنوعة بحجة تشجيع النشاط الاستثماري، وإن هذه الإعفاءات تشكل خرقاً لمبدأ المساواة بين الأفراد، وبالتالي ألقت على كاهل الأفراد والنشاطات التي لا تستفيد من هذه الإعفاءات

³⁶ المهاني، محمد خالد (2000)، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، مرجع ذكر سابقاً، ص433.

³⁷ العدي، إبراهيم (2019)، "واقع النظام الضريبي وأفاق تطويره"، المرصد العمالي للدراسات والبحوث، دمشق.

عبء التكاليف الضريبي بكامله مما جعل الإحصاءات التي تتكلم عن مؤشر العبء الضريبي في سورية الذي يُقدّر في أحسن أحواله بـ (11.5%) من الناتج المحلي الإجمالي ذات دلالة غير واقعية وأنها غير صحيحة على صعيد الواقع الفردي والقطاعي.

تشير بعض الدراسات إلى أن الإحصاءات في الحقيقة تفوق ذلك بكثير على من لم تشملهم تلك الإعفاءات، علماً بأن غالبية الإيرادات الضريبية تأتي من القطاع العام، بينما لا يؤدي القطاع الخاص سوى جزءٍ يسير لا يتناسب مع حجمه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتجدر الإشارة إلى أنه رغم هذه الإعفاءات الكبيرة فإنّ التشريع الضريبي السوري قد خلا تماماً إلا بنسبة ضئيلة وحالات قليلة من الإعفاءات الشخصية والعائلية وإعفاءات الحد الأدنى من الدخل التي تركز عليها جميع التشريعات الضريبية المعاصرة والعادلة، وإنّ هذه الإعفاءات الضريبية على الصعيد الاقتصادي هي خروج عن القاعدة العامة في التكاليف، وقد وجدت لمساعدة الأنشطة والمشاريع ذات الربحية والربحية الضعيفة ودعمها أو تلك التي لا يرغب المستثمرون القيام بها بسبب ضخامة الأخطار أو صعوبات المكان³⁸.

أدت الإعفاءات الضريبية في سورية إلى سوء توزيع في الدخل القومي، وأضررت أكثر نسبياً بالطبقة المتوسطة والفقيرة، وضيّعت موارد على الدولة، ولم تحقق الاستثمار المنشود الذي تتعلق أسباب ضعفه بجملة من العوامل مثل الإدارة والقضاء والبنى الهيكلية، وتعقيدات التشريعات الضريبية بوجود ضريبة أو عدم وجودها. وعلى الرغم من إلغاء بعض الإعفاءات ولاسيما إعفاءات قانون الاستثمار رقم (10) لعام (1991) وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم 51 لعام (2006) والنافذ بتاريخ 2007/1/1 فإنه يمكن للبحث تقييم عدالة النظام الضريبي السوري من خلال الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة من إجمالي الإيرادات الضريبية، حيث كانت تقدر وسطياً بـ (53.53%)³⁹. وهذا يؤكد حقيقة السياسة الضريبية غير العادلة لأن هذا النوع من الضرائب يقع أثره على المستهلك

³⁸ نجمة، إلياس (2003)، "السياسة المالية في سورية"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية تاريخ 2003/9/23 .

³⁹ حاج خليل، مادلين (2016)، "علاقة الإيرادات الضريبية بتغيرات الدخل القومي في سورية (دراسة تحليلية خلال الفترة (2000-2011))"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

الذي يشتري السلعة أو الخدمة دون المراعاة لدخله أو وضعه المعيشي، ولأنها تحمّل الطبقات الفقيرة والمتوسطة الأعباء نفسها التي تحملها الطبقة الغنية⁴⁰.

ج. البساطة والملاءمة:

إن البساطة في صياغة التشريع الضريبي تجعله أكثر قابليةً للتطبيق بالشكل الصحيح، حيث يكون مفهوماً وواضحاً للمكلفين، وهذا سيساعد في تسهيل عمل الإدارة الضريبية في جباية الضرائب المفروضة، لأن كلاً من المكلفين والإدارة الضريبية يعرف تماماً ما المطلوب منه في القانون الضريبي ولا مجال للتأويلات في تفسيره. ولكن لا ينطبق ما تقدّم على التشريع الضريبي في سورية، ويمكن أن نذكر كمثال قانون ضريبة الدخل رقم (24) لعام (2003) والتعديلات التي حصلت عليه في المرسوم التشريعي (51) لعام (2006)، وبالإجمال لا يكاد يخلو أي قانون ضريبي من مواد عدة أو تعديلات كثيرة مما قد يُساء فهمه عند التطبيق للقانون ويفتح المجال أمام تأويلات لا حصر لها عند تفسير القانون لتطبيقه مما يزيد العبء على المكلفين وسيجعلهم يحاولون التخلص منه بأي وسيلة وهذا بدوره يؤدي إلى انتشار الفساد للتخلص من روتين دفع التكاليف الضريبية وبيروقراطيته أو الإدلاء بتقارير وهمية عن الأرباح، أو حتى التملص تماماً من دفع الضريبة.

د. دعم النمو الاقتصادي:

يتجلى أثر السياسة الضريبية في دعم النمو الاقتصادي عن طريق الحصيلة الضريبية التي تُشكّل دوراً مهماً في الإيرادات العامة التي ستموّل فيما بعد الإنفاق العام للحكومة بشقيه الاستثماري والجاري الذي يتناسب طردياً مع الإيرادات المُحصّلة سلباً أو إيجاباً. ويُمكن القول إن الإنفاق يخلق فرصاً لتحسين العملية الإنتاجية وزيادة القدرة الشرائية، وبالتالي مزيداً من الإيرادات فيما بعد والعكس بالعكس. ويُعد مؤشر النمو الاقتصادي المُشعر الأهم في دراسة السياسة الضريبية لكونه النتيجة النهائية المُبتَغاة من السياسة الضريبية التي تتمثل في توظيف الإيرادات

⁴⁰ محمود الإدلبي، منى (2013)، "الضريبة على الدخل المقطوع في التشريع السوري (النطاق الشخصي)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29 العدد الثالث، ص 184.

المتحصلة في تمويل الإنفاق العام لزيادة التنمية وتحقيق الرفاه الاجتماعي من خلال عدالة توزيع الدخل والإنفاق على القطاعات الإنتاجية. ويوضح الجدول التالي مقدار الإنفاق العام في سورية للسنوات الأخيرة بشقيه الجاري والاستثماري.

جدول رقم (9) الإنفاق العام في سورية (مليون ل. س)

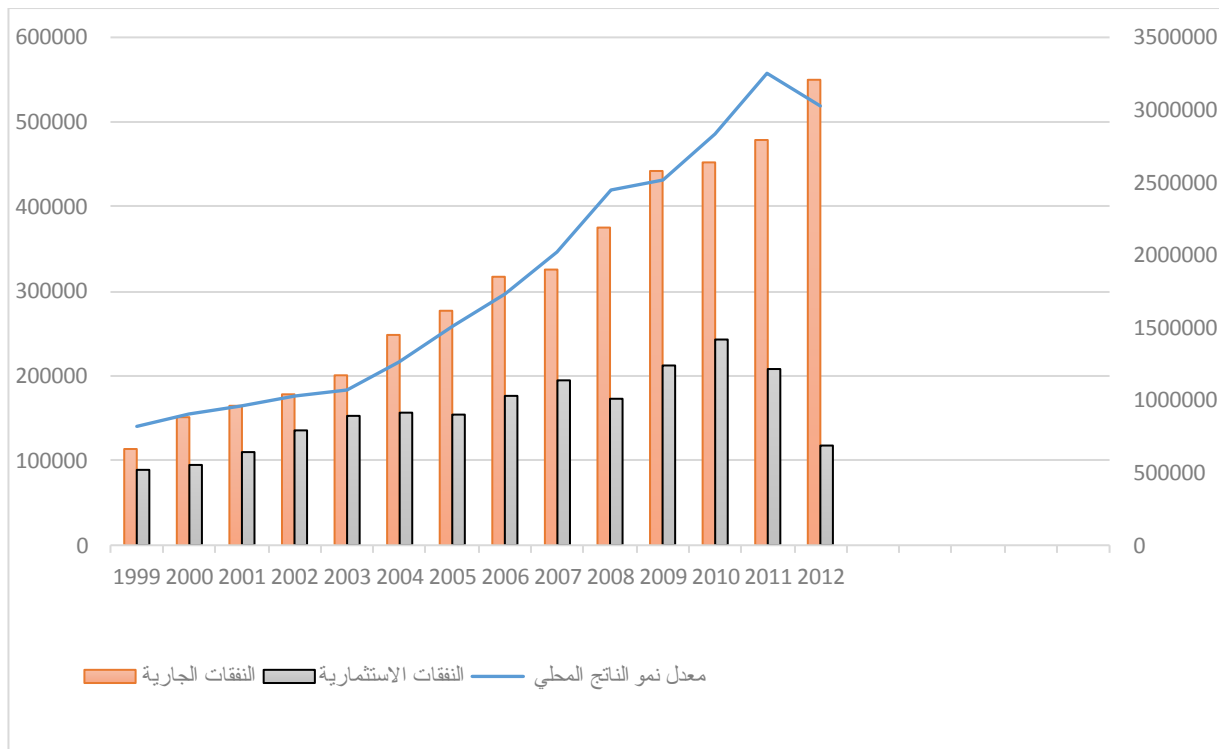
السنة	معدل نمو الناتج المحلي	النفقات	معدل نمو النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية
1999	-	202801	-	89086
2000	0.10	246194	0.21	94895
2001	0.06	274831	0.11	110070
2002	0.05	314050	0.14	135718
2003	0.05	353651	0.12	152871
2004	0.17	405145	0.14	156647
2005	0.18	431402	0.06	154358
2006	0.14	493700	0.14	176487
2007	0.17	520531	0.05	194834
2008	0.20	548394	0.05	173067
2009	0.03	654573	0.19	212393
2010	0.12	695384	0.06	243065
2011	0.14	686994	0.01-	208207
2012	0.07-	667726	0.02-	117800

المصدر: النشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي، العمليات المنفذة في الموازنة العامة للأعوام المذكورة وتم حساب النسب من قبل الباحث.

ومن خلال مقارنة النفقات مع الإيرادات في الجدول (8) نلاحظ وجود عجز في سنوات الدراسة وأن النفقات تفوق الإيرادات. وعليه يستنتج البحث أن السياسة الضريبية لا تقوم بدعم النمو الاقتصادي بالقدر الكافي من خلال قيامها بتمويل الإنفاق عن طريق الإيرادات الضريبية، ويُعزى سبب العجز الحاصل في الإيرادات إلى الإعفاءات الضريبية

الكثيرة والتهرب الضريبي. ويوضح الشكل التالي نسبة كل من الانفاق الجاري والاستثماري من إجمالي الإنفاق ومدى تأثيرها في الناتج المحلي الإجمالي، ونلاحظ من خلال الجدول أنه في عدة سنوات يكون معدل نمو الإنفاق أقل من معدل نمو الناتج المحلي، وهذا يعكس أهمية الإنفاق الاستثماري في مشاريع إنتاجية ذات أمد طويل الأجل. ونلاحظ من خلال الرسم البياني التالي أن توزع الإنفاق الجاري وسطياً (60%) من إجمالي الإنفاق والنسبة المتبقية هي للإنفاق الاستثماري على طول سنوات الدراسة حتى سنة (2012) تزامناً مع بداية الأزمة، حيث تزايد الإنفاق الجاري لازدياد الإنفاق العسكري واعتماد الحكومة على اقتصاد الأزمة وتزايد الإنفاق على الحاجات الأساسية للمواطنين وتأمينها بشكل دائم.

الشكل رقم (4): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و الإنفاق العام.



المصدر: النشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي، العمليات المنفذة في الموازنة العامة للأعوام المذكورة.

وفي النهاية تمكّن البحث مقارنة مبلغ إجمالي النفقات مع إجمالي الإيرادات ونسبة مساهمة الإيرادات الضريبية منها من تقييم السياسة الضريبية بشكل أدق لكون النمو الاقتصادي هو العامل الأهم في الحكم على مدى نجاح السياسة

الضريبية بغض النظر عن كيفية توزّع الإنفاق، ولكن من جهة أخرى كيفية توجيه الإنفاق تؤدي دوراً مهماً في زيادة القدرة الشرائية للأفراد من خلال زيادة الأجور أو توسيع الأسواق أو حتى من خلال إنشاء مشاريع إنتاجية، وهذا كله سيعود على الخزينة بمزيد من الإيرادات الضريبية.

1-2-5-2 السياسة الضريبية خلال مرحلة الأزمة

مما لا شك فيه أن وقع الأزمة والحرب الحالية كان مأساوياً على المستوى الكلي للاقتصاد السوري ومسيرة التنمية الاقتصادية، وفي ظل هذه الظروف لن يكون من السهل التحقق من صحة البيانات المالية والاقتصادية بسبب التدمير الحاصل في بعض المؤسسات الإنتاجية والبنية التحتية، ومع ذلك سيحاول البحث تقديم مقارنة للواقع الاقتصادي والمالي في سورية منذ مطلع الأزمة في سنة (2011) والوقوف على أهم المؤشرات لتقييم السياسة الضريبية في هذه الفترة حسب البيانات المتوافرة:

• الحصيلة الضريبية:

رغم ضآلة البيانات الرسمية خلال فترة الأزمة كان من الواضح تأثيرها البالغ على الحصيلة الضريبية، إذ انخفضت نسبتها إلى (12.8%) من إجمالي الإيرادات العامة للحكومة، وتراجعت حصة ضرائب الدخل من إجمالي الضرائب إلى (18.3%) في سنة (2018)⁴¹، وذلك بسبب توقف كثير من المؤسسات عن الإنتاج ونزوح الكفاءات وأصحاب رؤوس الأموال نتيجة اتساع رقعة المناطق الساخنة والتخريب للبنية التحتية والمؤسسات، وازدياد الإنفاق الحكومي الناجم عن ارتفاع الإنفاق العسكري وزيادة الدعم الحكومي للسلع الأساسية والمحروقات مقابل انخفاض الإيرادات العامة للدولة يزيد من مشكلة العجز في الموازنة، حيث سارعت الحكومة إلى الاستدانة من المصرف المركزي عن طريق التمويل بالعجز لصعوبة تغطية هذا العجز من مصادر أخرى كالضرائب أو الإيرادات للمؤسسات

⁴¹ "دراسة: نحو 13% مساهمة الضرائب في سورية بإيرادات الدولة"، 2019، <https://b2b-sy.com/news/53486>

الإنتاجية للدولة أو عوائد النفط، ولكن مع بدء تلاشي الأزمة وتحرير مناطق واسعة من الإرهاب وإعادة الأمان إليها وعودة المنشآت للإنتاج لابد للحكومة من وضع الحلول الأخرى لسد العجز من خلال التحصيل الضريبي⁴².

• العدالة:

كان للأزمة بالغ الأثر على الطبقة الفقيرة والمتوسطة من ناحية تكاليف المعيشة، حيث بلغ التضخم مستويات قياسية أثناء فترة الأزمة وقُدِّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) (2010=100) خلال شهر آب (2020) لجميع السلع بشكل وسطي (2107.8%)⁴³. وفي ظل اتباع الحكومة اقتصاد الأزمة عملت على تأمين السلع الأساسية وتوفيرها بأسعار مُخَفَّضة للأفراد مثل الكهرباء والماء ووقود التدفئة والغاز، حيث بلغ الرقم القياسي لأسعارها (612.9%) في حين تضاعفت أسعار السلع والمواد الغذائية (3000%).

ومن أجل تخفيف الأثر المتزايد لارتفاعات الأسعار المتتالية على القوة الشرائية للأفراد تم صدور مراسيم تشريعية عدة خلال الأزمة تتضمن زيادة للأجور من خلال رفع الحد الأدنى المُعفى من ضريبة الدخل أو زيادة مبلغ الأجور وكان أبرزها المرسوم التشريعي رقم (23) لعام (2019) الذي نص على إضافة مبلغ مقطوع على الرواتب والأجور قدره (20) ألف ل.س، والرسوم رقم (24) للسنة نفسها الذي قضى بإضافة مبلغ (16) ألف ل.س على الرواتب الشهرية للمتقاعدين⁴⁴، بالإضافة إلى تعديل لقانون ضريبة الدخل على الرواتب والأجور فيما بعد بالمرسوم التشريعي (24) لعام (2020) الذي رفع الحد الأدنى المُعفى من ضريبة الدخل إلى (50) ألف ل.س، ليأتي بعد ذلك المرسوم التشريعي (19) لعام (2021) الذي ينص على زيادة الرواتب والأجور بنسبة (50%) ورفع الحد الأعلى للأجور إلى (71515) ل.س دون تعديل للشرائح في قانون ضريبة الدخل، حيث بقي الحد الأدنى المُعفى من الضريبة هو (50) ألف ل.س.

⁴² تأثير الأزمة في الاقتصاد السوري (2015)، مركز دمشق للدراسات والأبحاث (مداد)، سورية، ص43.

⁴³ المكتب المركزي للإحصاء، "تقرير التضخم CPI"، الموقع الرسمي للمكتب المركزي للإحصاء، تاريخ الدخول للموقع 2020/10/17

الرابط: <http://cbssyr.sy/CPI/2020/cpi-month08-2020.htm>

⁴⁴ أحمد عيسى، هيثم (2019)، قراءة في المرسومين التشريعيين 23 و 24 لعام 2019 من منظور تحديات تحسين مستوى المعيشة في سورية"، المرصد العمالي للدراسات والبحوث، دمشق، سورية.

مما لاشك فيه أن زيادة الرواتب والأجور من خلال صدور مراسيم تشريعية عدّة خلال فترة الأزمة تعد خطوة شجاعة تجاه تحسين مستوى المعيشة لذوي الدخل المحدود لكنها رغم ذلك لم تواكب الارتفاعات المتتالية في أسعار السلع، ولم تؤدّ الغرض المفروض منها في تحسين مستوى المعيشة ورفع القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود، بالإضافة إلى عدم تحقيقها مبدأ العدالة في الضريبة لكون العاملين في القطاع العام الفئة الأكثر تحملاً للعبء الضريبي وعدم تغطية زيادة الرواتب لارتفاع الأسعار الحاصل، وبالتالي تكون القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود في انحدار مستمر⁴⁵.

• دعم النمو الاقتصادي:

لن نتمكن من تقييم مدى مساهمة الإيرادات الضريبية خلال الأزمة لعدم توافر بيانات فعلية لهذه الفترة ولكن بالإمكان أن يُعطي البحث لمحة بشكل عام عن الاقتصاد السوري من خلال بعض المؤشرات:

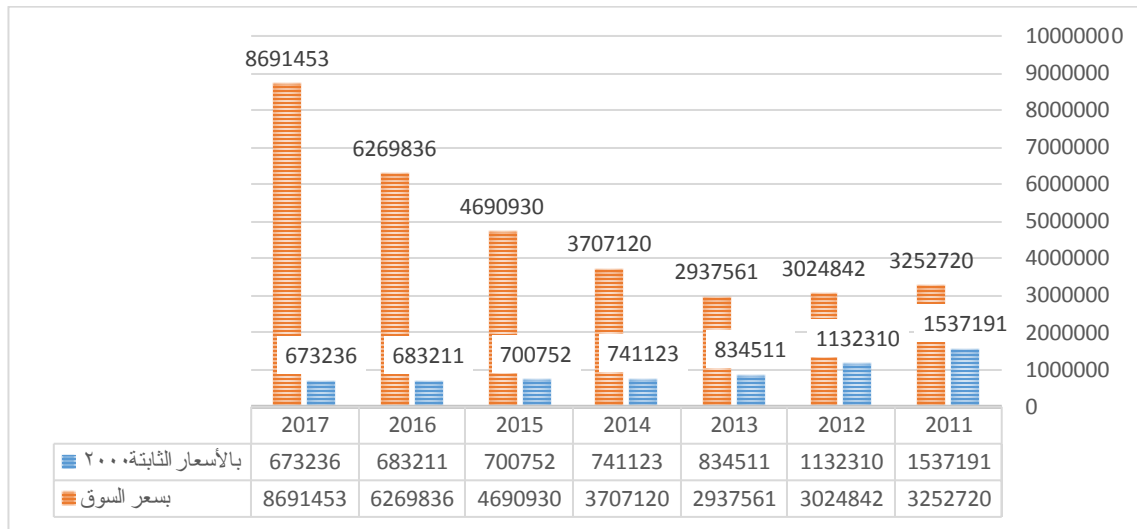
1- الناتج المحلي الإجمالي:

تميّزت هذه الفترة بانحدار الناتج المحلي منذ منتصف سنة (2011) حتى سنة (2014) بسبب الصدمة في مطلع الأزمة وحدث شلل وانحيار اقتصاديين ولاسيما في المناطق الساخنة، بالإضافة إلى هجرة الكفاءات ورؤوس الأموال وتدمير المؤسسات العامة والبنية التحتية الذي نتج عنه فقدان البيانات الضريبية، ثم بدأ الاقتصاد السوري بعدها بمحاولة امتصاص الصدمة والتكيف مع الأزمة والتحول إلى اقتصاد الحرب من خلال إيجاد حلول بديلة للنهوض الجزئي وإيجاد مصادر بديلة للطاقة، وأعطت الحكومة الأولوية لتأمين المواد الأساسية كالوقود والغذاء والدواء، وشهدت هذه الفترة عودة بعض الأنشطة الاقتصادية تدريجياً واتساع رقعة المناطق الآمنة وتحرير كثير من المناطق وإعلانها خالية من الإرهاب وهذا ما نلاحظه من خلال الرسم البياني التالي حيث إن هناك تزايداً متسارعاً في الناتج المحلي الإجمالي من سنة (2014) وحتى سنة (2017)، ولكن هذه الزيادة الكبيرة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي هي وهمية لكونه مُقيماً بالأسعار الجارية، ونظراً للتضخم الجامح الذي ضرب الاقتصاد السوري

⁴⁵ محمود، عشتار (2019)، مقال بعنوان "كتلة زيادة الأجور الفعلية 162 مليار ليرة فقط"، صحيفة قاسيون، تشرين 2.

في فترة الأزمة، ولكن وفقاً لمقياس الأسعار الثابتة لسنة (2000) نلاحظ أنّ الناتج المحلي الإجمالي لم يتزايد على الإطلاق بل على العكس مازال مستمراً بانحداره، ومن البديهي كون الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية مرتبطين بشكل طردي ستكون الإيرادات الضريبية منخفضة بدرجة انخفاض الناتج المحلي نفسها.

الشكل رقم (5): تطور الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأزمة⁴⁶ (مليون ل.س.)



2- الإنفاق الحكومي:

توجّه الإنفاق خلال هذه الفترة بنسبة لا تقل عن (75%)⁴⁷ بشكل وسطي في سنوات الأزمة لتخفيف آثار الأزمة على المواطنين، بينما بقي الإنفاق الاستثماري ضمن المناطق الآمنة بما يخدم تأمين كل ما هو ضروري وفق مقتضيات هذه الفترة حسب اقتصاد الأزمة المُتّبع من الحكومة.

⁴⁶ المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنة 2018.

⁴⁷ المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2019، جدول 5/14.

1-2-6 الخاتمة

عرض هذا المبحث أهم مؤشرات تقويم النظام الضريبي وهي التحصيل الضريبي والعدالة والبساطة للقوانين والمساهمة في دعم النمو الاقتصادي وتمت الدراسة على مرحلتين قبل الأزمة وبعدها، وقد استنتج البحث أن النظام الضريبي لا يحقق من أهدافه إلا الهدف المالي وبأعباء كبيرة على كاهل الطبقة الفقيرة والمتوسطة. ووجود كثير من الإعفاءات التي تتنافى مع إعادة توزيع الدخل وعدم تراكمه في يد طبقة معينة، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد ظاهرة الطبقة في المجتمع. وهذا كله يولد سلوكيات لدى الأفراد باتجاه التهرب الضريبي والفساد الإداري بسبب زيادة العبء الضريبي عليهم وغلاء المعيشة في فترة الأزمة ماعدا إحساسهم بعدم العدالة، وهذا يوضح المشكلة الجدية في التشريعات الضريبية وأن الإعفاءات يجب أن تكون موجهة أكثر لنوي الدخل المحدود لزيادة قدرتهم الشرائية وبالتالي زيادة الإنتاج وتحريك العجلة الاقتصادية وعقلنة الإعفاءات لكبار المكلفين وتوجيهها نحو دعم الصادرات أو الإعفاءات من الرسوم الجمركية على الآلات والمواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج لأن المرحلة القادمة في سورية تحتاج للإنفاق أكثر لأجل تطوير البنية التحتية وإعادة الإعمار، وهذا يدفع الحكومة للبحث عن طريقة لإنعاش الإيرادات الضريبية لأنها مصدر التمويل الأهم في الموازنة وللغوص في المشكلة الأهم ألا وهي التهرب الضريبي.

المبحث الثالث: التهَرَب الضريبي

1-3-1 المقدمة

على الرغم من أهمية الضريبة في تمويل إيرادات الدولة لم يصل المكلف بالضريبة إلى التجرد من أنانيته بصورة كاملة بحيث ينظر إلى الالتزام بدفع الضريبة على أنه واجب وطني، لذا فإنه من الطبيعي أن نتوقع من جانب المكلفين بدفع الضريبة رد الفعل الذي يأخذ صورة الدفاع عن مصالحهم، وذلك إما بتقادي الضريبة كلياً أو على الأقل بالتقليل من نطاق الاقتطاع الضريبي المفروض عليهم. ومن هنا نشأت ظاهرة "التهرب الضريبي"، حيث سنعرض في هذا المبحث مفهوم التهَرَب الضريبي بأنواعه مع بيان أهم أسبابه ومع مناقشة وجهة نظر الاقتصاد السلوكي من هذه الناحية، وسيحاول البحث تقدير قيمة التهَرَب الضريبي من خلال مفهوم الفجوة الضريبية ومناقشة واقع التهَرَب الضريبي في سورية وبيان أهم الحلول لحل مشكلة التهَرَب الضريبي.

1-3-2 تعريف التهرب الضريبي

يوجد تعريفات عدة للتهرب الضريبي يستعرض البحث فيما يلي بعضاً منها:

- تعريف قاموس إدارة الأعمال: محاولة غير مشروعة لتقليل المسؤولية الضريبية إلى الحد الأدنى من خلال الأساليب الاحتيالية للتحايل على قوانين الضرائب أو إحباطها، مثل تقديم بيان وهمي للدخل الخاضع للضريبة بشكل متعمد أو عدم السداد المتعمد للضرائب المستحقة، في حين أن التهرب الضريبي يعد جريمة يُعاقب عليها بكل من العقوبات المدنية والجنائية، لكن التجنب الضريبي ليس كذلك.⁴⁸
 - هو محاولة المكلف الخاضع للضريبة عدم دفع الضريبة كلياً أو جزئياً متبعاً في ذلك طرقاً وأساليب مخالفة للقانون وتحمل في طياتها طابع الغش.⁴⁹
 - التهرب الضريبي هو إجراء غير قانوني يتجنب فيه الشخص أو الكيان دفع التزام ضريبي حقيقي بشكل متعمد، يخضع الأشخاص الذين تهربوا من الضرائب عامةً إلى تهمة جنائية وعقوبات كبيرة. يعد عدم دفع الضرائب المتعمد جريمة فيدرالية بموجب قانون ضريبة خدمة الإيرادات الداخلية (IRS).⁵⁰
- وبتعريف شامل يُمكن تعريف التهرب الضريبي: بأنه تعمد الفرد أو المؤسسة تقديم بيانات مضلّة في سبيل تخفيف عبء الضريبة الواقعة عليه أو حتى عدم دفعها، ويعد من الجرائم الاقتصادية التي فرضت كل قوانين الضرائب في العالم عقوبات جنائية ومدنية تجاهها.
- بالمقابل، يُعرّف التجنب الضريبي بأنه ابتعاد الفرد أو تجنبه الخضوع للتكليف الضريبي، كأن يتجنب مثلاً شراء سلعة قد تُفرض عليها ضريبة جمركية، بينما التهرب الضريبي هو محاولة الفرد التملّص من دفع الضريبة الواقعة عليه بغض النظر عن نوع الضريبة بشتى الوسائل. ويتشابه التهرب والتجنب الضريبي في كونهما يحرمان خزينة

⁴⁸ HMRC (2014), Tackling tax evasion, Issue briefing, pp2.

⁴⁹ الجليلاتي، محمد (2000) ، النظام الضريبي السوري واتجاهات إصلاحه، مرجع تم ذكره سابقاً، ص7.

⁵⁰ Internal Revenue Service (n.d), The Difference Between Tax Avoidance and Tax Evasion, pp2.

الدولة من الإيرادات المالية، ولكن يختلف التجنب الضريبي في كونه الأثر المراد من فرض ضريبة مرتفعة على السلع الاستهلاكية المستوردة مثلاً لتشجيع الصناعة الوطنية واتباع سياسة إحلال المستوردات.

3-3-1 أشكال التهرب الضريبي

يوجد أشكال عدّة للتهرب الضريبي تتفاوت من حيث الخطورة ومدى الانتشار وهي:

1- التهرب الضريبي: ويتجسّد في محاولات المكلف الخاضع للضريبة الإفلات من عبئها سواء بالاستفادة من

الثغرات القانونية الضريبية، أو بالتحايل على المصطلحات القانونية دون خرقها.

2- الغش الضريبي: وهو أخطر أشكال التهرب من الضرائب، ويرد النص عليه في التشريعات الضريبية والجزائية

لمعظم الدول، كونه يرتكز على استخدام وسائل وأساليب مخالفة للقوانين، كالاختيال والغش والتزوير، في

سبيل التخلص من الضرائب، ومثال ذلك تقديم تقارير مزورة أو وهمية إلى الإدارة الضريبية⁵¹

4-3-1 أسباب التهرب الضريبي

التهرب الضريبي ظاهرة عامة أو على الأقل تكاد تكون هكذا، ومع ذلك يختلف نطاقها من بلدٍ لآخر

بصورة واضحة. وإذا كان السبب الظاهر للتهرب هو رغبة المكلف في الاحتفاظ بأمواله وعدم التنازل عنها

للدولة، إلا أن دوافع المكلف في تصرفاته بهذا الشكل وقدرته في الوصول إلى تحقيق رغبته تسمى الدوافع

الجوهرية أو معنويات الضرائب، حيث افترضت دراسة (Allingham & Sandmo) عام (1972) لسلوك المكلف

وجود ثلاثة عوامل مؤثرة في لجوئه إلى تعظيم منفعته من خلال قرار التهرب الضريبي، هذه العوامل هي: احتمال

كشف التهرب والتعرض للمعاقبة، ومعدل العقوبة المفروضة في حال كشف التهرب، ودرجة كره المكلف للمخاطرة⁵².

ويمكن تلخيص أسباب التهرب الضريبي بما يلي:

⁵¹ الصابوني، جميل (د.ت)، "التهرب الضريبي"، الموسوعة القانونية المتخصصة، تاريخ الدخول للموقع 2021/7/5 الرابط: <http://arab-ency.com.sy/law/overview/163424>

⁵² Fantozzi, Roberto (2016), tax evasion and underground inequality: A parametric analysis, UNIVERSITY OF OTAGO, p275.

- ضعف الوعي الضريبي والأخلاق المالية عند المكلفين. ويرجع بعض المؤلفين سبب ضعف الوعي الضريبي عند المكلفين إلى المعارضة والمخالفة للقوانين. وبشكل عام يرجع إلى انعدام الثقة بين الأفراد والسلطة المالية لاعتقادهم أنهم يدفعون للدولة أكثر مما يأخذون منها، وأن الدولة تُسيء استخدام الأموال العامة، وقد يكون السبب في ذلك الاعتقاد ببعض الاعتبارات التاريخية⁵³، وعدم وجود عدالة ضريبية في توزيع العبء الضريبي أو تعدد الضرائب المفروضة على الوعاء نفسه وإعطاء الاستثناءات دون وجود نص قانوني.
- التشريع الضريبي يكون سبباً للتهرب من الضريبة عندما يكون غير مستقر ويتعدّل بصورة متواصلة، ولا شك أن التعديل يكون تبعاً للسياسة المالية والحالة الاقتصادية السائدة، لكن كثرة التعديلات تُشعر المكلف بشيء من الضيق قد يدفعه إلى التهرب. ومما يدفع المكلف للتهرب أيضاً ألا يتم الفصل بين القضاء والسلطة المالية وستكون حينها علاقة المكلف بالدولة هي علاقة القوي بالضعيف، فاعتراضاته في تطبيق القانون تكون إلى الدولة التي هي نفسها تفرض الضريبة بسلطاتها وامتيازاتها والإدارة المالية التي تحكم في النزاعات بين الدوائر المالية والمكلفين دون الرجوع إلى القضاء، وبذلك تحكم لصالحها مما يدفع المكلف إلى التهرب من الضريبة نتيجة شعوره بالظلم، وإلى جانب الصفات العامة للتشريع الضريبي تؤدي الصياغة القانونية دوراً في تشجيع المكلف على التهرب، فبقدر ما تكون صياغة القانون معقدة يكون المجال أوسع لتدخل الإدارة الضريبية في تحديد الإعفاءات والتخفيضات الضريبية مما يؤدي إلى عدم قناعة المكلف بالضريبة المفروضة عليه وإلى محاولة التهرب منها، وبقدر ما تكون صياغة التشريعات الضريبية ضعيفة تكثر الثغرات مما يدفع المكلف إلى التفتيش عن وسائل للتهرب من خلال الثغرات⁵⁴.
- يتولد لدى الفرد الشعور بالظلم مما يدفعه إلى التهرب بسبب ازدياد العبء الضريبي عن الحد المعقول، وتزداد فرص التهرب كلما زادت درجة تعقيد النظام الضريبي، لأن تصريح المكلف هو الطريقة الأساسية لتقدير قيمة الضريبة. ومن الأسباب الأخرى للتهرب أنها تُقدّر بشكل جُزافي دون الاستناد إلى نص واضح أو عدم العدالة

⁵³ مراد حلمي، محمد (د.ت)، مالية الدولة، كلية الحقوق جامعة عين شمس، مصر، ص 227.

⁵⁴ عودة كاظم، حيدر (2016)، دوافع التهرب الضريبي في العراق دراسة ميدانية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18 العدد 2، ص 235.

بين المكلفين نتيجة ضعف الوعي لدى موظفي الإدارة التنفيذية مما سيؤدي إلى تهريب المكلف لعدم اقتناعه بالضريبة المفروضة عليه لشعوره بالظلم.⁵⁵

• نوع الضريبة: حيث نقل فرص التهريب بصفة عامة في نطاق الضرائب غير المباشرة أكثر منه في نطاق الضرائب المباشرة لكون الضرائب غير المباشرة يقع أثرها على مستهلك السلعة، وكذلك تختلف ضرائب الدخل فيما بينها اختلافاً كبيراً من هذه الناحية، فمثلاً تزيد فرص التهريب كقاعدة عامة في نطاق ضرائب المهن غير التجارية عنها في نطاق ضرائب المهن التجارية، لأن مراقبة الدخل غير التجارية أصعب بكثير من مراقبة دخول المهن التجارية، وتزيد فرص التهريب زيادة واضحة في ضريبة الدخل المقطوع عنها في ضريبة الأرباح الحقيقية، لأن المكلفين بضريبة الدخل المقطوع غير ملزمين بمسك الدفاتر في أغلب الأحيان ويتم تقدير الضريبة بشكل جزافي.⁵⁶

• طرائق تحصيل الضريبة: من المؤكد أن استخدام طريقة الحجز عند المنبع قد أدى إلى تقليل فرص التهريب أمام المكلفين، وهناك اتجاه عام نحو التوسع في هذه الطريقة كلما سمحت الظروف الفنية للضريبة بذلك، كما أن إجراءات التكاليف والجباية تدفع المكلف إلى التهريب من الضريبة.

• تؤدي مجموعة من الظروف الاقتصادية الخاصة بالمكلف والظروف الاقتصادية العامة إما إلى التهريب من الضريبة أو إلى عدم قيامه بواجبه الضريبي كاملاً. ومن أهم هذه الظروف:

❖ المقارنة بين ما يحصل عليه المكلف من منفعة وما يتعرض له من مخاطر بسبب تهريبه من الضريبة، إذ كلما زادت الأعباء الضريبية كان الحافز أكبر عند الأفراد للتوجه إلى العمل في اقتصاد الظل.⁵⁷

❖ يختلف نطاق التهريب باختلاف الظروف الاقتصادية العامة، ففي فترات الرخاء تقل درجة حساسية الأفراد مع ازدياد دخولهم لارتفاع الأسعار وارتفاع الضرائب، وتزيد فرص انعكاس الضرائب على الآخرين، وكل ذلك يقلل من احتمالات التهريب، ويحدث العكس في فترات الكساد. ويلاحظ أن موقف الدولة تجاه

⁵⁵ العدي، إبراهيم (2015)، أثر تعقيد النظام الضريبي في التهريب الضريبي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الأول، العدد 31.

⁵⁶ محمود الإدلبي، منى (2013)، الضريبة على الدخل المقطوع في التشريع السوري (النطاق الشخصي)، مرجع ذكر سابقاً، ص 167-168.

⁵⁷ Fantozzi, Roberto, pp 276.

التهرب يختلف حسب الظروف الاقتصادية أيضاً، حيث تُبدي الدولة نوعاً من التساهل في فترات الرخاء بسبب زيادة إيراداتها و تتشدد في فترات الكساد بسبب انخفاض إيراداتها.

إن الروح المعنوية أيضاً تُعد متغيراً مهماً يجسد سلوك دافع الضرائب تجاه الواجبات المالية والتهرب الضريبي تردعه العقوبات ويمكن عدّه قراراً اقتصادياً في ظل عدم اليقين، حيث يمكن لدافعي الضرائب تقدير المزايا الاقتصادية وتكاليف التهرب الضريبي وعدم الامتثال الضريبي من خلال العوامل المتعلقة بمواقف دافعي الضرائب وتصوراتهم⁵⁸.

من خلال إدخال بعض جوانب السلوك في الاعتبار من قبل العلوم الاجتماعية والتي يمكن مناقشتها تحت عنوان "الاقتصاد السلوكي" الذي يُعرّف على نطاق واسع بأنه نهج يستخدم الأساليب والأدلة من العلوم الاجتماعية وخاصة علم النفس لتحليل عملية اتخاذ القرار عند الفرد والجماعة، وكان الدافع الأساسي لإدخال رؤية الاقتصاد السلوكي هو عدم الرضا عن النهج الاقتصادي لتحليل السلوك الفردي وخلافاً للنهج الكلاسيكي التقليدي لخيارات المستهلك، يواجه الباحثون قيوداً تحدّ من قدرتهم على تقدير التهرب الضريبي مثل الذهنية المحاسبية وعدم التفكير بالأسباب اللاعقلانية للفرد التي تدفعه إلى التهرب الضريبي بغض النظر عن الأسباب المعتادة المتمثلة بارتفاع معدلات الضريبة أو تعقيد التشريع الضريبي. لكن أثبتت الدراسات العكس تماماً حتى مع وجود إعفاءات ضريبية لم يتجه الأفراد باتجاه سلوك الامتثال الضريبي إلا بنسبة قليلة رغم أن السلوك المتوقع من الأفراد هو الامتثال بنسبة كاملة عند وجود أي إعفاء، وهذا يؤكد أن الاختبارات تتأثر بالطرق التي يتم تأطيرها بها⁵⁹، لذلك يجب أن تكون الاختبارات تُراعي الطبيعة البشرية التي يُمكن أن تُوصف باللاعقلانية عند اتخاذ القرارات الاقتصادية وتكون مأخوذة بالمشاعر والعواطف، ولا يُمكن تفسير هذه القرارات من وجهة نظر اقتصادية بحتة⁶⁰.

⁵⁸ Hichem, khlif Imen Achek(2015),"The determinants of tax evasion: a literature review", International Journal of Law and Management, Vol. 57 Issue 5, page7.

⁵⁹ James Alm(2012), Measuring, Explaining, and Controlling Tax Evasion: Lessons from Theory, Experiments, and Field Studies, Department of Economics Tulane University New Orleans, LA, Working Paper 1213, July.

⁶⁰ Titos, Ritsatos(2014),"Tax evasion and compliance; from the neo classical paradigm to behavioral economics, a review", Journal of Accounting & Organizational Change, Vol. 10 ,page 249.

1-3-5 نتائج التهرب الضريبي

- إن انخفاض حصيلة الضرائب تضر بالخزينة العامة ويؤدي إلى المساس بسير المرافق العامة وقيام الدولة بوظائفها المختلفة، ومما يزيد من خطورة التهرب أنه قد يدفع الدولة حتى تعوض الحصيلة الضائعة للتوسع في الضرائب غير المباشرة التي يكون فيها التهرب محدوداً رغم ما هو معروف عن هذه الضرائب من عدم عدالتها بالنسبة للطبقات الفقيرة.
- يزيد التهرب الضريبي الأعباء الملقاة على المكلفين غير المتهربين، وقد يدفعهم بدورهم إلى التهرب بسبب شعورهم بالغبن، وهكذا قد تشيع روح الغش في الجماعة وهو أمر خطير.
- يؤدي التهرب إلى نتائج خطيرة جداً من حيث المساس بإنتاجية الاقتصاد القومي، فمن ناحية يؤدي وجود إمكانيات واسعة للتهرب في نطاق نشاط معين إلى اجتذاب الأفراد والأموال نحوه حتى ولو لم يكن مفيداً بالنسبة للدولة، أي حتى لو كانت إنتاجيته الاجتماعية منخفضة بالنسبة لغيره من أوجه النشاط التي لا تتوافر فيها أو تقل فيها هذه الإمكانيات. ومن ناحية أخرى يُخلّ التهرب الضريبي بشروط المنافسة بين المشروعات، فهو لا يسمح بانتصار المشروعات الأكثر كفاءة أو الأكثر فائدة بالنسبة للدولة والأفضل تجهيزاً أو الأحسن تنظيمياً حسب ما يقضي به منطق الإنتاجية، بل على العكس يعطي فرصة الانتصار للمشروعات الأكثر قدرةً على التهرب من الضرائب⁶¹.

1-3-6 مكافحة التهرب الضريبي

تختلف طرق مكافحة التهرب الضريبي تبعاً للنظام الضريبي بشكل عام ولكل ضريبة بشكل خاص، وتسعى الدولة جاهدة إلى مكافحة التهرب بالوسائل الممكنة كافة. وفي واقع الأمر فإن مكافحة التهرب الضريبي تتم بالعمل على منع وقوعه وعلى معاقبة مرتكبيه.

⁶¹ حسن كاظم، صالح (د.ت)، "مكافحة التهرب الضريبي ضرورة ملحة في الحد من الفساد"، قسم البحوث والدراسات دائرة الشؤون القانونية، العراق، ص 31.

حيث يتم منع وقوع التهرب الضريبي بالدرجة الأولى من خلال إزالة أو على الأقل تخفيف الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى التهرب، وتستخدم الدولة في هذا المجال الوسائل التالية:

- تبسيط النظام الضريبي ووضوح القواعد الضريبية وسهولتها سيؤدي إلى اقتناع المكلف بالضريبة ووجوب دفعها، وذلك بسبب عدم وجود ثغرات في التشريع الضريبي تفتح الطريق للاختلاف في تفسيره من حيث معدلات الضريبة والتخفيضات والإعفاءات. ويكون إصلاح التشريع الضريبي عن طريق اجتماع كل الفئات المعنية بتطبيقه وإعادة صياغة التشريع من جديد⁶².
- زيادة كفاءات الإدارة المالية لكي تكون رقابتها على المكلفين وأوعية الضرائب فاعلة بشكل أكبر، ومساعدة موظفي الجباية الضريبية بفهم كل مهنة ووسائل التهرب المحتملة في نطاقها من خلال التأهيل والتدريب.
- تشديد رقابة الإدارة على المكلفين. وتتحقق هذه الرقابة بأشكال متعددة مثل إعطاء الموظفين الماليين حق الاطلاع على أوراق المكلف ومستنداته ودفاتره عند تقدير الضريبة وإلزام المكلفين بمسك الدفاتر مع تشديد العقوبة لغير الملتزمين أو من يثبت تعمدهم تقديم بيانات مضللة ولذلك يجب نشر الوعي المحاسبي وتمييزته حتى يتم تسجيل حركة أعمال المنشآت في الدفاتر تسجيلاً صحيحاً، أو تطلب الإدارة المالية من المكلف القيام بحلف اليمين على صحة المعلومات التي صرح بها، بالإضافة إلى اشتراك المؤسسات والهيئات العامة التي تستطيع أن تساهم في إمداد الدوائر المالية بالبيانات الموجودة لديها، والتي تصلح أن تكون مصدراً حياً من مصادر تقديرات الضرائب المستحقة على بعض المكلفين. ومن هذه الهيئات الدوائر العقارية ودائرة الجمارك ودائرة الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى المؤسسات العامة الأخرى. وقد أعطت رقابة الإدارة المالية ثمارها في كثير من الدول.
- تطبيق مبدأ العدالة في الضريبة من خلال إعفاء الحد الأدنى اللازم لمعيشة المكلف وأخذ الحالة العائلية في الحسبان، ومراعاة الأعباء الأخرى مع التمييز بين ما يكون مصدره رأس المال أو يكون مصدره العمل، لأن تطبيق الضرائب العادلة يتناسب طردياً مع التحصيل الضريبي.

⁶² العدي، إبراهيم (2015)، أثر تعقيد النظام الضريبي في التهرب الضريبي، مرجع تم ذكره سابقاً، ص 255.

- نشر الوعي لدى الأفراد وتقوية الثقة المتبادلة بين المكلفين والحكومة من خلال تعريف الأفراد بالخدمات التي تؤديها لهم الدولة، وإن الإنفاق الحكومي يستهدف صالح المجتمع عامةً، وأن تهريبهم من الضرائب نتائجه تعود بالسوء على الجميع ويجعل الدولة تتجه لتوسيع نطاق الضرائب غير مباشرة والمعروفة بعدم عدالتها.⁶³
- تقديم مقترحات للأفراد من خلال منصات التواصل لمشاريع خدمية وتنفيذها لتلبي حاجتهم في رؤية بعض أوجه إنفاق الإيراد الضريبي لتعميق الثقة بين الأفراد والحكومة.

1-3-7 طرق تقدير التهرب الضريبي

- يُعد العائق الأساسي أمام حساب التهرب الضريبي أو تقديره هو توافر البيانات وعدم قدرة الطرق المباشرة عن تقديره كالاستبيان مثلاً لكونها لن تعطي الباحثين بيانات دقيقة نظراً لتخوف الأفراد من الإجابة بشكل صريح عن تكليفهم الضريبي ومدى صحته، ولكن رغم ذلك يمكن تقديره بعدة طرق غير مباشرة.
- من خلال الفرق بين عدد العمالة الرسمية المسجلة في دوائر الدولة والعمالة الفعلية من خلال الإحصائيات السكانية.
 - من خلال المقارنة بين الطلب على النقد والمعروض النقدي وفقاً للنتاج المحلي الإجمالي من خلال قانون كمية النقد $(M*V = P*Y)$.
 - من خلال المقارنة بين معدل اختلاف الطلب على الطاقة ومعدل اختلاف الناتج المحلي الإجمالي في فترة ما، حيث يتم المقارنة بين سنة وأخرى بين تغير معدل نمو الناتج المحلي وتغير معدل الطلب على الطاقة.
- ولكن كل هذه الطرق تقتصر على تقدير التهرب الضريبي من ناحية واحدة متجاهلة بقية المسببات للمشكلة، لذلك لا يمكن اعتماد أي منها لكونها قاصرة عن إعطاء صورة واضحة عن مقدار التهرب الضريبي.
- لكن بالإجمال كل الطرق لحساب التهرب الضريبي هي تقديرية، لكن أقربها للواقع هو مقياس الفجوة الضريبية المُعتمد من قبل **Her Majesty's Revenue Customs (HMRC)**، وهي جهة غير وزارية تابعة لحكومة

⁶³ الخطيب، خالد(2000)، التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق العدد 16، المجلد الثاني، ص166.

المملكة المتحدة ومسؤولة عن تحصيل الضرائب ودفع بعض أشكال الدعم⁶⁴، بالإضافة إلى بعض الجهات المسؤولة عن الإيرادات الضريبية مثل **Internal Revenue Service (IRS)**، وهي هيئة حكومية في الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة عن تحصيل الضرائب والخدمات الحكومية.

الفجوة الضريبية

يُمكن تعريفها بأنها الفارق بين الإيرادات الضريبية الواجب تحصيلها وبين ماتم تحصيله فعلاً، وقياس هذه الفجوة يُعطي تصوّراً مبدئياً عن أسباب الخلل في النظام الضريبي ومعرفة الأسباب الكامنة وراء سلوك عدم الامتثال الضريبي⁶⁵.

حيث تنشأ الفجوة الضريبية في بلدٍ ما بسبب عدم امتثال الأفراد لتنفيذ القوانين، و إذا قام شخص ما بالتنفيذ الطوعي للقوانين المالية فلن تكون هناك فجوة ضريبية. ومع ذلك فإن ارتفاع التهرب الضريبي يؤدي إلى زيادة المساحة بين تنفيذ القانون وعدم تنفيذه و بالتالي تتسع الفجوة الضريبية، وبهذه الطريقة تنمو الفجوة الضريبية بشكل متناسب مع حجم التهرب الضريبي نفسه. حسب بعض التقديرات إن حصة التهرب الضريبي في الفجوة الضريبية تتراوح بين (80-90%)⁶⁶.

ترتبط الفجوة الضريبية أيضاً بالأخطاء في حساب الالتزامات الضريبية والثقافة الضريبية للأفراد بالإضافة إلى سوء إدارة الضريبة، حيث الفجوة الضريبية هي أكثر انتشاراً حيث الفساد الإداري والرشوة. وتُحسب الفجوة الضريبية بالعلاقة التالية:

الفجوة الضريبية المقدرة = مقدار الضرائب المفروضة - عائد الامتثال الضريبي (الضرائب

المحصلة)⁶⁷

⁶⁴ <https://www.gov.uk/government/organisations/hm-revenue-customs/about>.

⁶⁵ Measuring tax gaps 2018 edition, HM Revenue & customs, 14 June 2018, p12.

⁶⁶ Marsida Harremi(2014), A simple analysis of the tax gap Balkan region, Mediterranean Journal of Social Sciences, MCSER Publishing, Rome-Italy, August, page 366.

⁶⁷ Measuring tax gaps 2019 edition, methodological annex, HM Revenue & customs, 20 June 2019, p 48.

وتُحسب بطرق عدّة حسب نوع الفجوة المُراد تقديرها ووفقاً للبيانات المتوافرة، حيث يمكن تقدير الفجوة الضريبية من خلال:

- الفجوة حسب شرائح المكلفين (أفراد أو شركات على اختلاف حجمها).
- الفجوة حسب أنواع الضرائب المفروضة في النظام الضريبي.
- الفجوة حسب سلوك المكلفين.

1-3-8 واقع التهرب الضريبي في سورية

لا توجد حتى الآن دراسة علمية عن حجم التهرب الضريبي في سورية، حيث يُلاحظ أن وزارة المالية تحاول تجنّب الحديث عن هذه المشكلة وتدافع عن تقصيرها تجاه حل هذه المشكلة من خلال رأيها المنشور في جريدة تشرين 1999/9/16م بقولها: "إن مسألة تقدير حجم التهرب الضريبي بالأرقام مهمة صعبة إذا لم تكن مستحيلة، إذ ما من جهاز متخصص أو باحث يستطيع تقدير حجم التهرب بالأرقام، إذ من المستحيل من الناحية العلمية لا في بلدنا فحسب بل في أي بلد من بلدان العالم حساب حجم التهرب الضريبي بالأرقام". وتتمثل الصعوبة الأساسية في حساب التهرب الضريبي في الافتقار إلى معلومات موثوق بها عن امتثال دافعي الضرائب التي تتجلى بالأرقام الدقيقة والمفصلة والتي هي أهم مدخلات الدراسة ولكن حسب مقياس الفجوة الضريبية وحسب البيانات المتاحة حتى تاريخه، حيث تم تقدير الفجوة الضريبية من خلال القانون السابق في الجدول التالي⁶⁸.

⁶⁸ مصرف سورية المركزي، النشرات الإحصائية الربعية، والعمليات المنفذة في الموازنة العامة الصادرة عن وزارة المالية.

الجدول رقم (10) الفجوة الضريبية في سورية (تقديراً) مليون ل.س

السنة	الإيرادات الضريبية التقديرية	الإيرادات الضريبية الفعلية	مقدار الفجوة الضريبية	معدل الفجوة الضريبية
1998	75516	82337	6821-	9%-
1999	82686	93259	10573-	12.7%-
2000	85913	88801	2888-	3.3%-
2001	115932	92060	23872	20.5%
2002	135844	116008	19836	14.6%
2003	151558	117620	33938	22%
2004	161028	145405	15623	9.7%
2005	176931	160256	16675	9.4%
2006	191317	196332	5015_	2.6_%
2007	202627	221424	18797_	9.2_%
2008	219268	258048	38780_	17.6_%
2009	240640	290157	49517_	20.5_%
2010	278428	206621	16807	6%
2011	325005	203232	121773	37.4%
2012	242885	145567	97318	40%

بشكل عام نلاحظ من الجدول السابق أن الفجوة الضريبية تبلغ تقريباً 15% بشكل تقديري، ونلاحظ تفاوتاً واضحاً سلباً وإيجاباً في كل سنة خلال فترة الدراسة، وذلك لأنه تم حساب الفجوة على الإيرادات الضريبية المُقدَّر تحصيلها

ولكن في الحقيقة هي الفرق بين الضرائب المفروضة وماتم تحصيله منها فعلاً، ولكن يمكن للبحث الأخذ بالرقم كتقدير أولي للفجوة الضريبية في سورية ضمن البيانات المتاحة، ويُعزى أيضاً سبب هذه الفجوة من الناحية السلوكية للمكلفين إلى التهرب الضريبي والتجنب الضريبي والخطأ في فهم التشريعات الضريبية وعدم تحمل المسؤولية الضريبية للمكلف تجاه المجتمع، وهذه الأسباب لم تتلحقها من حيث التفسير والتحليل في الدراسات السابقة التي اقتصر على دراسة التشريعات الضريبية والإدارة الضريبية وأثرها في التهرب الضريبي، ولا يمكن القول إنه يُمكن تفسير التهرب الضريبي من دونها، ولكن تم إهمال أثر تفاعل الأفراد وسلوكهم تجاهها ومحاولة معرفة الأسباب الكامنة وراء هذا السلوك⁶⁹.

وتبرز أهمية دراسة الفجوة الضريبية وتقديرها من كونها أداة مهمة في رسم السياسة المالية للدولة بعد معرفة حجم الفجوة ومسبباتها، وبطريقة أخرى يمكن حساب التهرب الضريبي في حال عدم وجود إعفاءات ضريبية في بلد ما من خلال المعادلة التالية⁷⁰:

$$\text{التهرب الضريبي} = \text{الطاقة الضريبية} - \text{الإيرادات الضريبية المحصلة}$$

وفقاً لدراسة (الهندي، 2012) فقد قُدر التهرب الضريبي حسب القانون السابق لسنة (2009) بـ(245938) مليون ل. س بعد تنزيل حجم الإعفاءات التي قُدرت بـ (50%).

وهذا الرقم للتهرب ليس صحيحاً تماماً لكونه يبالغ في قيمة التهرب الضريبي، حيث إن الطاقة الضريبية حسب تعريفها هي الأموال القابلة للاستقطاع من الحكومة دون المساس بإنفاق الفرد على الحاجات الضرورية، وهي تُعطي صورة تقديرية لمجال فرض الضرائب على مطارح ضريبية جديدة وليس على ماتم فرضه فعلاً من ضرائب لتتم مقارنتها مع الإيرادات المتحصلة.

ومن جهة ثانية، تبين دراسة (القاضي، 2011) أن التهرب الضريبي يعادل ضعفي الضريبة المحصلة نظراً لكون مساهمة القطاع الخاص بلغت (65%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة بين (2005-

⁶⁹ ص52، مرجع سابق، HM Revenue & customs، Measuring tax gaps 2018 edition.

⁷⁰ الهندي، فاطمة أحمد(2012)، أطروحة دكتوراه بعنوان السياسة الضريبية في سورية وأثرها في الإيرادات الضريبية خلال الفترة (1990-2010)، دمشق، سورية، ص99.

(2007)، أما الحصيلة الضريبية عن هذه الفترة فبلغت للقطاع الخاص (2.4%) فقط، في حين ساهم القطاع العام بنسبة (7%) من الحصيلة الضريبية⁷¹.

وبما أن الضرائب تُقتطع في القطاع العام عند المنبع فهذا يُعطي تصوّراً واضحاً أن التهرب الضريبي ناشئ عن القطاع الخاص، وللأسف لعدم توفّر البيانات لدى الجهات الرسمية منذ بداية الأزمة سنة (2011) حتى هذه اللحظة لن يكون بالإمكان تقدير التهرب الضريبي أو الفجوة الضريبية لفترة مابعد الأزمة، وسيكتفي البحث بتصريح د.رسلان خضور في مقال منشور في صحيفة إلكترونية عن حجم التهرب الضريبي في سنة (2016) الذي بلغ (1750) مليار ل.س⁷².

ونظراً لكبر حجم مشكلة التهرب الضريبي وتزايد نقص الإيرادات أمام الحاجة الماسة للإنفاق المتزايد عمدت الحكومة السورية إلى إجراءات عدّة كان أبرزها إصدار القانون (25) لعام (2003) لمكافحة التهرب الضريبي وتحديد صلاحيات ومهام الإدارة الضريبية وإحداث الهيئة العامة للضرائب والرسوم عام (2007)⁷³، ومن ثم تعديل صلاحيات الإدارة الضريبية التي تتولى مسؤوليات الاستعلام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي وفق المرسوم التشريعي رقم (64) عام (2010)⁷⁴.

ومع بداية الأزمة تناقص الإيراد الضريبي نتيجة لاتساع رقعة المناطق الساخنة وخروج كثير من المنشآت عن الإنتاج وزيادة الإنفاق العسكري مما سبب زيادة في عجز الموازنة. ولكن مع بداية التعافي من الأزمة بدأت الإدارة المالية في حل مشكلة التراكم الضريبي لكبار المكلفين والاستعلام الضريبي بشكل صحيح والتطبيق الفعلي لمواد القانون (23) لعام (2003) المتعلقة بالعقوبات لمن يثبت تهربه للتخفيف من حدة مشكلة التهرب الضريبي ولمحاولة

⁷¹ القاضي، حسين (2011)، السياسة الضريبية في سورية، مرجع تم ذكره سابقاً، ص 27.

⁷² يُلاحظ تضارب وتباين الأرقام الخاصة بهذه المشكلة من دراسة إلى أخرى، ففي تصريح لإحدى الصحف الإلكترونية بيّن أستاذ أكاديمي أن التهرب الضريبي في عام 2016 وصل إلى 1750 مليار ليرة وفق ما تشير إليه الدراسة (https://b2b-sy.com/news/47645)

⁷³ القانون رقم 41 عام 2007.

⁷⁴ http://www.syriantax.gov.sy/?page=show_det&category_id=41&id=140&lang=ar الموقع الرسمي للهيئة العامة

للضرائب والرسوم.

تغطية الإنفاق المتزايد ولاسيما في فترة ما بعد الأزمة لمتطلبات إعادة الإعمار وتأهيل البنية التحتية للمناطق المحررة لتسهيل عودة المنشآت إلى الإنتاج.

1-3-9 الخاتمة

يُعد التهرب الضريبي عائقاً أمام تطبيق السياسات التنموية في المجتمع لكونه السبب في منع مبالغ لا يستهان بها من دخول خزينة الدولة، وتتخلص أسبابه في السياسة الضريبية المتبعة أو لقصور في التشريعات الضريبية وعدالتها واقتصار الدراسات السابقة على تفسير التهرب الضريبي من خلال العقلية المحاسبية دون الالتفات للأسباب السلوكية لدى الأفراد الكامنة وراء تهريبهم الضريبي. واستطاع البحث تقدير التهرب الضريبي في سورية من خلال مفهوم الفجوة الضريبية لسنوات الدراسة مع عرض واقع التهرب الضريبي بشكل مُفصل على فترتين قبل الأزمة وخلالها، ورغم شح البيانات في فترة الأزمة وبعدها حاول البحث جاهداً تقديم صورة أقرب ما تكون للواقع خلال هذه الفترة، وأشار البحث إلى عدة حلول لمشكلة التهرب الضريبي تبدأ من تصحيح مسار السياسة الضريبية بما يتوافق مع الوضع الحالي وتعديل التشريعات مع الأخذ بالحسبان تفاعل الأفراد معها وسلوكهم تجاهها نظراً للأهمية البالغة للمرحلة القادمة التي ستتطلب مزيداً من التمويل لإعادة الإعمار والنهوض بالبنى التحتية والإنتاجية.

وسينتقل البحث بعدها إلى الفصل الثاني الذي سيتحدث عن أهمية الاقتصاد السلوكي و دوره في صياغة السياسات المالية.

الفصل الثاني: الاقتصاد السلوكي بين النظرية والتطبيق العملي

المبحث الأول: الاقتصاد السلوكي: مقدمة نظرية

2-1-1 المقدمة

يُعد الاقتصاد السلوكي فرعاً حديث النشأة من علم الاقتصاد ويحصل على الاعتراف المتزايد في الميادين الأكاديمية النظرية والتطبيقية. تمّ تخصيص هذا الجزء من الدراسة للبحث في مفهوم الاقتصاد السلوكي الذي يفسّر قرارات الأفراد غير العقلانية، وينقض الاعتقاد السائد في الاقتصاد التقليدي أنّ الإنسان كائنٌ عقلائي تماماً، وأنّ كثيراً من الظروف المحيطة بالفرد والتفضيلات لدى الفرد وكيفية تقديم المعلومات له تؤثر في قراره. ثم يسرد البحث التسلسل التاريخي لتطوّر الاقتصاد السلوكي وأشهر الباحثين فيه مع استعراضٍ سريعٍ لإنجازاتهم، ثم يعرض أهم مفاهيم ونظريات هذا التخصص الجديد التي تفسّر تحيّزات الأفراد وتفضيلاتهم التي تجعل قرارات الأفراد غير عقلانية. كل ذلك في محاولةٍ لفهم كيفية اتخاذ الأفراد لقراراتهم بشكل غير عقلائي ثمّ تغييرها فيما بعد عن طريق تطبيق نظرية النكر.

2-1-2 مفهوم الاقتصاد السلوكي

يُعد الاقتصاد السلوكي من المجالات الحديثة في علم الاقتصاد، حيث يمزج الرؤى النفسية والاقتصادية، ويدرس عملية صنع القرارات غير العقلانية التي تكون نتاجاً لسلوك إنساني متأثر بالتحيزات العاطفية والمعرفية والاجتماعية، وذلك لفهم طبيعة العوامل التي تدفع الأفراد لاتخاذ القرارات التي قد تكون ضد مصلحتهم الذاتية مما يجعل تصرفهم غير متوافقٍ مع مصالحهم. وبذلك يخالف الاقتصاد السلوكي أحد أهم القواعد التي يقوم عليها الاقتصاد التقليدي التي تنص على أنّ الإنسان كائنٌ عقلائي منطقي له أهداف ومصالح مختلفة ويعمل على تبني سلوكيات واتخاذ قرارات منسجمة مع مصالحه⁷⁵.

ويمكن تعريف الاقتصاد السلوكي بأنه: هو علم يدرس آثار العوامل النفسية والمعرفية والعاطفية والثقافية والاجتماعية على قرارات الأفراد والمؤسسات، وتدمج النماذج السلوكية رؤى من علم النفس مع النظريات الاقتصادية، وتتضمن دراسة الاقتصاد السلوكي كيفية اتخاذ القرارات وآلياته⁷⁶.

وبتعريف آخر للاقتصاد السلوكي حسب مصرف سورية المركزي: "هو فرعٌ حديث النشأة من فروع علم الاقتصاد يتم فيه تطبيق رؤى من البحوث النفسية على صنع القرار الاقتصادي، فهو يمزج بين علم النفس والاقتصاد بهدف فهم سلوكيات الأفراد عند اتخاذ القرارات الاقتصادية يجمع بين المفاهيم الاقتصادية والسلوكية في قالبٍ واحد ويسعى لتحليل السلوك البشري الاقتصادي وتفسيره وفهمه على ضوء دراسة العوامل النفسية والاجتماعية والفكرية والسلوكية التي تقف وراء اتخاذ تلك القرارات الاقتصادية، ويركز الاقتصاد السلوكي بالدرجة الأولى على محاولة فهم كيفية اتخاذ البشر للقرارات"⁷⁷.

⁷⁵ Alain Samson.(2014), Behavioral Economics Guide, page 2. <https://www.behavioraleconomics.com/be-guide/>.

⁷⁶ Daniel Kahneman and Amos Tversky, Judgment under Uncertainty: Heuristics and Biases, Biases in judgments reveal some heuristics of thinking under uncertainty, SCIENCE, VOL. 185, (27 SEP 1974), p11 26.

⁷⁷ مصرف سورية المركزي، التقرير الاقتصادي الأسبوعي العدد 51-2017، ص15.

يرى بعضهم أنَّ جذور الاقتصاد السلوكي قديمة تعود إلى عام (1759)، حيث اقترح آدم سميث **نظرية المشاعر الأخلاقية (The Theory of Moral Sentiments)**، وافترض فيها أنَّ سلوك الإنسان يتحدد من خلال الصراع بين ما أسماه (المشاعر) و(المتخرج المحايد)، حيث إنَّ المشاعر والعواطف مثل الجوع، والخوف، والغضب، والشعور بالألم هي دوافع تحفِّز الفرد باتجاه سلوكٍ ما. ومن هنا اعتبر آدم سميث أنَّ السلوك الإنساني يكون تحت السيطرة المباشرة للمشاعر، ويعتقد أنَّ الأفراد يمكنهم تجاوز السلوك المدفوع بالعاطفة من خلال النظر إلى سلوكهم الخاص من منظورٍ خارجي "المتخرج المحايد"⁷⁸، ولكن على النقيض يرى آدم سميث أنَّ الإنسان يندفع إلى تعظيم منفعته إلى أقصى حد مدفوعاً بأنانيته وذلك في كتابه **ثروة الأمم (The wealth of nations)** المنشور عام (1776)⁷⁹.

وعلى الأغلب تم نسيان هذه الأفكار أو تغييبها حتى حدوث الكساد الكبير عام (1929)، ليعاود الاقتصاديون التفكير في أثر العامل البشري في صنع القرار الاقتصادي كتفسير محتمل لانتهيار سوق الأوراق المالية في ذلك الحين.

لاحقاً، تناول الاقتصادي **هيربرت سيمون*** رسمياً قضية الاقتصاد السلوكي في عام (1955) عندما صاغ مصطلح **العقلانية المقيدة (Bounded rationality)** كوسيلة للاعتراف بأنَّ البشر لا يمتلكون قدرات تساعد في صنع القرار الأمثل بل هم مقتيدون من خلال المعرفة المحدودة والوقت المُتاح لاتخاذ القرار، حيث لا يمكن للبشر الحصول على جميع المعلومات اللازمة أو معالجتها لاتخاذ قرارات عقلانية تماماً، فهم يسعون بدلاً من ذلك إلى استخدام المعلومات التي لديهم للحصول على نتيجة مرضية أو جيدة بما فيه الكفاية. ووصف البشر بأنهم مُقيّدون بـ "حدودهم

⁷⁸ J. Bonar, The Theory of Moral Sentiments, by Adam Smith, (1759), Journal of Philosophical Studies Vol. 1, No. 3 (Jul, 1926), pp. 333-353, Cambridge University Press on behalf of Royal Institute of Philosophy.

⁷⁹ Smith, Adam, An Inquiry into the nature and causes of the wealth of the nations, vol 2, London, (1899), page 402.

*هيربرت سيمون: اقتصادي أميركي وباحث في علم النفس المعرفي وهو صاحب نظرية العقلانية المحدودة وقد حاز على جائزة نوبل عام 1978.

المعرفية"، ومنذ ذلك الحين أصبح مصطلح "العقلانية المقيدة" يشير إلى مجموعة واسعة من التفسيرات الوصفية والمعيارية والتعليمية لسلوك الأفراد الذي ينحرف عن افتراضات العقلانية الكاملة⁸⁰،

على الرغم أن أفكار هيربرت سيمون لم تستقطب كثيراً من الاهتمام في البداية إلا أنه فاز بجائزة نوبل في عام (1978) بعد عقدين من الزمن^{81 82}.

في عام (1974) اكتسب الموضوع زخماً جديداً عندما قام الباحثان دانيال كانيمان وآموس تفيرسكي* بدراسة العلاقة بين اتخاذ القرارات المعرفية في حالات المخاطرة وعدم اليقين والنماذج السلوكية العقلانية، ونُشرت نتائج الدراسة في مقالة بعنوان "الحكم في ظل عدم اليقين: الاستدلال والتحيز" (Judgment Under Uncertainty: Heuristics and Biases). تشير الدراسة إلى أن الأفراد يعتمدون على عددٍ محدود من المبادئ التوجيهية التي تقلل من المهام المعقدة لتقويم الاحتمالات والتنبؤ بالقيم لعمليات أبسط للحكم. بشكل عام، تكون هذه الاستدلالات مفيدة للغاية، لكنها تؤدي في بعض الأحيان إلى أخطاء كثيرة ومنهجية⁸³. تابع الباحثان العمل على الموضوع ذاته ونشروا في عام (1979) دراسة بعنوان النظرية الاحتمالية (The Prospect Theory) التي تركز فكرتها الرئيسة على أن الأفراد يتخذون قراراتهم بناءً على القيمة المحتملة للخسائر والمكاسب بدلاً من النتيجة النهائية، وهي توضّح أن الأفراد يفكرون بالمنفعة المتوقعة لأنهم يكرهون الخسارة ويكونون أكثر استعداداً لتحمل المخاطر لتجنبها⁸⁴. وتقوم هذه النظرية على مبدأ تجنب الخسارة (Loss Aversion) بشكل رئيسي والذي سنتكلم عنه بالتفصيل لاحقاً في هذا المبحث.

⁸⁰ Simon, Herbert A.(1955), A Behavioral Model of Rational Choice, Quarterly Journal of Economics, 69(1), page 100.

⁸¹ Herbert Alexander Simon.(1997), Models of Bounded Rationality: Empirically grounded economic reason vol3 , the MIT press, Cambridge, Massachusetts, London, England,pages292,293.

⁸² Herbert A. Simon, Biographical (1992). Nobel Lectures, Economics 1969-1980, Editor Assar Lindbeck, World Scientific Publishing Co., Singapore.

⁸³ Daniel J. Levitin.(2012), Foundations of Cognitive Psychology, The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England, page 585.

⁸⁴ Jack S. Levy, An Introduction to Prospect Theory, Political Psychology, Vol. 13, No. 2, Special Issue: Prospect Theory and Political Psychology, (Jun, 1992), page 180.

وفقاً لهذه النظرية تتم عملية اتخاذ القرار على مرحلتين، المرحلة الأولى تسمى التحرير، حيث يتم ترتيب البدائل وفقاً لتحيزات معينة لدى الفرد، ثم يحدد نقطته المرجعية حسب البديهيات لديه، ويعدّ أقل المكاسب خسارة وأكبر المكاسب كريح ليأتي بعدها مرحلة التقييم، حيث يتصرّف الفرد كما لو أنه يحسب قيمة المنفعة لكل بديل محتمل ثم يختار البديل ذا المنفعة الأعلى بالنسبة له⁸⁵.

في عام (2002) حصل دانيال كانيمان على جائزة نوبل لمساهمته في وضع رؤى متكاملة من الأبحاث النفسية في العلوم الاقتصادية، وبذلك أصبح أول عالم يحصل على جائزة نوبل في مجال علم الاقتصاد السلوكي، ويكون أول من تحدث عن تداخل رؤى علم النفس والاقتصاد بشكل أوسع، وتكون أبحاثه حجر الأساس لكثير من العلماء للتحديث عن الاقتصاد السلوكي ومن أبرزهم ريتشارد ثالر⁸⁶. عملياً، ساهم ثالر* بشكل كبير في تأسيس علم الاقتصاد السلوكي وبعده بعضهم الأب المؤسس لهذا المجال، إذ كانت أبحاثه ذات تأثير عميق في العديد من مجالات البحث والسياسات الاقتصادية، وقام أيضاً بدراسة كيفية تحكّم السمات الإنسانية في القرارات الفردية وتأثيراتها في الأسواق ككل وأجرى العديد من الأبحاث لإظهار مدى تدني قدرة البشر على التخطيط المالي طويل الأجل، فمعظم الأفراد مثلاً لا يخططون بما يكفي للتقاعد، بالإضافة إلى مشكلة السمّة المتنامية في العالم التي تُظهر مدى سوء تصرف البشر.

ألّف ثالر العديد من الكتب من أشهرها كتاب "سوء التصرف: صياغة الاقتصاد السلوكي" (Misbehaving:) (The Making of Behavioral Economics) الذي عدّته مجلة (Financial Time) كواحد من أكثر

⁸⁵ Daniel Kahneman and Amos Tversky, Prospect Theory: An Analysis of Decision under Risk, Econometrica, Vol. 47, No. 2 (Mar, 1979), p277.

⁸⁶ Tore Frängsmyr, (2003), "Daniel Kahneman – Biographical", Nobel Foundation, The Nobel Prizes 2002, Stockholm. Access date: 1/8/2021, link: <https://www.nobelprize.org/prizes/economic-sciences/2002/kahneman/biographical/>

*ريتشارد ثالر: اقتصادي أمريكي حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد السلوكي عام 2017 عن موضوعه نظرية النكز.
**دانيال كانيمان: عالم نفس أمريكي حاز على جائزة في الاقتصاد عام 2002 ، وأنشأ أساساً معرفياً للأخطاء البشرية الشائعة التي تنشأ عن الاستدلال والتحيزات وطور نظرية الاحتمالات.
***أموس تفيرسكي: باحث في علم النفس المعرفي وتعاون مع كثير من الباحثين مثل ريتشارد ثالر ودانيال كانيمان في تطوير العديد من الأعمال.

سنة كتب تأثيراً في عام (2015)، وكتاب (Nudge: Improving Decisions about Health and Happiness) الذي يُعد أفضل الكتب حتى الآن في مجال الاقتصاد السلوكي، وحصل ثالر على جائزة نوبل عام (2017) لمساهمته في صياغة العديد من المفاهيم الخاصة بهذا المجال⁸⁷.

2-1-3 الاقتصاد التقليدي والاقتصاد السلوكي

يقوم الاقتصاد التقليدي على عددٍ من القواعد الأساسية ولعل من أهمها فرضية المنفعة الذاتية، والأفراد الساعون لتحقيق هذا الهدف يختارون دائماً ما يصب في مصلحتهم، ويفكرون بعناية في الفوائد والتكاليف، وهم على علم تام بالآثار المترتبة على اختياراتهم، ولا تتأثر قراراتهم بالعواطف أو أي مؤثر خارجي، وبالتالي تكون دائماً القرارات العقلانية هي الأمثل بالنسبة لهم. يطلق علماء الاقتصاد على الشخص الذي يتصرف وفقاً لهذا الافتراض اسم الإنسان العاقل أو الاقتصادي (**Homo Economicus**). كانت هذه الفكرة هي "الثغرة" التي تناولها علماء الاقتصاد السلوكي بالانتقاد والتشكيك⁸⁸، وقد أثمرت الانتقادات لهذه الفرضية في نجاح رواد الاقتصاد السلوكي في الكشف بشكل خاص عن كيفية تغيير النظريات والنماذج الاقتصادية التي تستند إلى افتراض أن البشر مخلوقات عقلانية عند النظر في آثار التحيزات المعرفية والسلوكيات غير العقلانية. وعليه يمكن القول إن الاقتصاد السلوكي ينظر من زاوية مختلفة إلى السلوك البشري، وإنّ هذا الاختلاف في زاوية النظر يمكن من فهم هذا السلوك بشكل أفضل، ويوفّر مجموعةً من الأدوات لتصميم القرارات والسياقات التي تساعد الأشخاص في اتخاذ قرارات تؤثر بشكل إيجابي في حياتهم⁸⁹. في مقابل ذلك، يظهر قصور الاقتصاد التقليدي من ناحية تفسير السلوك البشري

⁸⁷ Susie, allen (2017), "becomes 90th scholar associated with the university to receive nobel prize", uchicago news, Oct 9, access date 1/8/2021 link: <https://news.uchicago.edu/story/richard-thaler-wins-nobel-prize-his-contributions-behavioural-economics>

⁸⁸ Paul J. Zak, Moral Markets: The Critical Role of Values in the Economy, Princeton university press, 2008, page 158.

⁸⁹ Nikki Pfarr.(2016), Guía de Economía del Comportamiento Vol. 1: Políticas Públicas, Instituto Mexicano de Economía del Comportamiento, page 20.

في مواضع عدّة من أهمّها: إنّ الأفراد سيئون في اتخاذ القرارات، ويضعون وزناً كبيراً بشكلٍ مبالغ فيه للأحداث القريبة ووزناً أخف للأحداث البعيدة، ويقلقون كثيراً بشأن المستقبل والأحداث غير المتوقعة، ويتأثرون بطريقة عرض المعلومات أو المشكلة لهم، ويفعل الأفراد أشياء كثيرة بملاحظة الآخرين وتقليدهم ويتشجع الأفراد على الاستمرار في القيام بها عندما يشعرون أنّ الآخرين يوافقون على سلوكهم، وقد يفعل الأفراد أشياء عدة دون وعي فقط لمجرد أنهم اعتادوا القيام بذلك، وحتى لو أرادوا تغيير هذه العادات لن يكون ذلك سهلاً عليهم⁹⁰.

تجدر الإشارة إلى عدم دقة ما يظنه البعض بأن الاقتصاد السلوكي يعتمد بشكلٍ أو بآخر على هدم قواعد علم الاقتصاد، فالواقع ليس كذلك فهذا الفرع الجديد هو مجرد محاولة لدفع علماء الاقتصاد التقليدي أن يلاحظوا عند بناء نماذجهم الاقتصادية دور الاعتبارات البشرية والاستفادة من النقد الحاصل في علم النفس. وبهذا يمثل الاقتصاد السلوكي دعوةً لدراسة السلوك البشري وإعادة صياغة النظرية الاقتصادية على أساس واقعي سليم، وهذا من شأنه منع كثيرٍ من الأزمات الاقتصادية في المستقبل.⁹¹

عبر الزمن، قد يقود تطوّر نظرية الاقتصاد السلوكي إلى إحداث تغييراتٍ عميقة في علم الاقتصاد، إذ قد تختفي في المستقبل فكرة السوق العقلاني الحر التي كلفت العالم كثيراً من الخسائر، وفي المقابل من المحتمل أن تتبلور أكثر فكرة تعزيز التدخل السلوكي في السياسات الاقتصادية بشكلٍ إيجابي، سواء لتحسين الوضع الحالي أو تلافي حدوث مشاكل اقتصادية في المستقبل. بالمحصلة، يمكن القول بأنّ الاقتصاد السلوكي يُثري الاقتصاد التقليدي بدمج أفكارٍ من حقول متعددة، والنتيجة هي تحليلات اقتصادية أكثر قوةً وحيوية تركز على افتراضاتٍ أكثر واقعيةً حول الأفراد والطريقة التي يتصرفون بها في العالم الواقعي والظروف التي تؤثر في سلوكهم.

على الرغم من كل الميّزات للاقتصاد السلوكي التي تم ذكرها أعلاه إلا أنه لا يخلو من بعض المشاكل عند تطبيقه، ومنها:

⁹⁰ Behavioural economics: seven principles for policy-makers.(2005), page 3-4.

⁹¹ "What is behavioural economics", (2017), the guardian, access date 1/8/2021 , link:

<https://www.theguardian.com/world/2017/oct/09/what-is-behavioural-economics-richard-thaler-nobel-prize>.

- يؤكد نُقاد الاقتصاد السلوكي أنَّ السلوك المُلاحظ تجريبياً يقتصر على نماذج لصنع القرار وليس تعميماً لسلوك اقتصادي، وذلك بسبب خصوصية كل مجتمع وتحيّزاته في اتخاذ القرارات التي تنشأ من بيئته وعاداته وتفضيلاته الاجتماعية، وحتى الأفراد في المجتمع ذاته قد يختلفون في تفضيلاتهم أحياناً.
- يعد تطبيق السياسة السلوكية أمراً قد يكون مكلفاً نوعاً ما لكون الأمر يحتاج إلى مراقبة لمعرفة التحيزات في عملية اتخاذ القرار في المجتمع، ومن ثم تصميم السياسة السلوكية وتجريبها للوصول للسياسة الأمثل بالنسبة للمجتمع والتي تحقق أفضل النتائج بالنسبة للحكومة، وعدا عن ذلك فإن السياسة السلوكية تكون مؤقتة وتُوضع لحل مشكلةٍ محددة.

ولكن بالإجمال لا يمكن عدّ هذه النقاط مشاكل أو مساوئ للاقتصاد السلوكي لكونه يتمتع بالحيوية ويتغير مع تغيّر تحيّزات الأفراد والمجتمع في اتخاذ القرار وتفضيلاتهم، ويراعي خصوصية كل مشكلة وكل مجتمع على حدة، ورغم التكلفة المالية التي قد تكون كبيرة إلا أن السياسات السلوكية التي طُبقت في دول عدّة حتى الآن عادت بإيرادات لم تكن سياسات الاقتصاد التقليدي قادرةً على أن تأتي بها.⁹²

2-1-4 أهم التحيزات لدى الأفراد حسب الاقتصاد السلوكي

يستخدم الاقتصاد السلوكي مجموعةً من المفاهيم ذات المدلولات المحددة والدقيقة. يستعرض البحث فيما يلي

أهم تلك المفاهيم:

1- الاستدلال:

الاستدلال هو اختصار عقلي يسمح للفرد باتخاذ قرار أو إصدار حكم أو حل مشكلة بسرعة وبأقل جهد عقلي، وعلى الرغم من أنَّ الاستدلال يمكن أن يقلل من عبء صنع القرار من خلال الموارد المعرفية المحدودة، إلا أنه

⁹² Bogan, Vicki, Behavioral economics v. Traditional economics: what is the difference? , Hartford funds for financial advisors. http://bogan.dyson.cornell.edu/doc/Hartford/Bogan-8_BehavioralTraditional.pdf.

قد يكون مكلفاً أيضاً عندما يقود الأفراد إلى تقويت المعلومات المهمة أو التصرف بناءً على التحيزات غير العادلة⁹³، وله أنواع عدّة:

أ. الاستدلال العاطفي:

يعتمد الاستدلال العاطفي (Affect heuristic) في عملية اتخاذ القرار على الحالة العاطفية للفرد التي تتأثر حسب مُحفّز ما سلباً أو إيجاباً، بدلاً من أخذ الوقت الكافي لاتخاذ القرار والتفكير في نتائجه على المدى الطويل.

ترتبط العلاقة العكسية بين الخطر المدرك والفائدة المدركة لنشاط ما (استخدام المبيدات الحشرية مثلاً أو التدخين) مع قوة التأثير الإيجابي أو السلبي المرتبط بهذا النشاط. يعني ذلك أنّ الأحكام التي يتبناها الأفراد حول نشاط أو تقنية لا تعتمد فقط على ما يفكرون فيه حول ذلك النشاط أو التقنية بل أيضاً على ما يشعرون به حيال ذلك⁹⁴. وإذا أعجبهم نشاط ما فإنهم يميلون للحكم بأنّ مخاطره منخفضة وفوائده عالية، وعلى العكس من ذلك إذا كانوا يكرهون نشاطاً ما فإنهم يميلون إلى الحكم بأنّ مخاطره عالية ومنفعته منخفضة. وفي العموم تكون الأحكام القائمة على العاطفة أكثر وضوحاً عندما لا يمتلك الأشخاص معلومات كافية أو وقتاً للتفكير مما يؤدي إلى تشكّل ارتباط أكثر سلبية للمخاطر والفوائد مما هو واضح في ظل ظروف دون ضغط الوقت⁹⁵.

ب. الاستدلال التمثيلي:

الاستدلال التمثيلي (Representativeness heuristic) هو استدلال يستخدمه البشر عند إصدار الأحكام لتقدير احتمالية وقوع حدث بمقارنته بنموذج أولي موجود بالفعل في أذهانهم، ويعتقدون أنه النموذج الأكثر صلة بحدث أو كائن معين ويتم إعطاؤه وزناً أكبر من بقية الاحتمالات. لتوضيح تأثير الاستدلال التمثيلي في تصوراتنا

⁹³ Kahneman, D. (2003). Maps of bounded rationality: Psychology for behavioral economics. The American Economic Review, 93, 1449–1475.

⁹⁴ Alhakami, A.S, Slovic, P, 1994. A psychological study of the inverse relationship between perceived risk and perceived benefit. Risk Analysis 14 (6), 1085–1096.

⁹⁵ Paul Slovic, Melissa Finucane, Ellen Peters, Donald G. MacGregor, Rational actors or rational fools: implications of the affect heuristic for behavioral economics, Journal of Socio–Economics 31 (2002), USA, pp334.

عن الآخرين يمكن استخدام المثال التالي: بفرض أنه تمّ سؤال عددٍ من الأشخاص عن مهنة شخصٍ ما يتصف بأنه خجول وأنيق ويرتدي نظارة طبية ومساعد وانطوائي وكانت خيارات الإجابة المتاحة (فلاح، بائع، طيار، أمين مكتبة، أو طبيب)، وكانت معظم الإجابات هي أمين مكتبة لأنها الإجابة الأكثر صلةً بالنموذج الموجود فعلاً في أذهان الأفراد عن أمين المكتبة رغم احتمالية الخطأ في إصدار هذا الحكم⁹⁶.

ج. استدلال التوفّر:

يصف استدلال التوفّر (Availability heuristic) ميل البشر لاستخدام المعلومات التي تتبادر إلى الذهن بسرعة وسهولة عند اتخاذ قراراتٍ بشأن المستقبل. على سبيل المثال، قد يحكم المستثمرون على جودة الاستثمار بناءً على المعلومات التي وردت مؤخراً في الأخبار، متجاهلين الحقائق الأخرى ذات الصلة⁹⁷. مثال آخر، بفرض أن شخصاً ما قرأ مقالة إخبارية عن تحطم طائرة ضخمة، وترك لديه العنوان الرئيس المقترن بصورة طائرةٍ محطمة محاطة بالنيران انطباعاً يمكن تذكره بسهولة، لاحقاً، على الأرجح أن يتسبب ذلك الانطباع في المبالغة في تقدير احتمال تعرّض ذلك الشخص لحادثٍ مماثل في حال تمّ تخييره بين وسيلتي نقل للسفر إلى مكانٍ ما (طائرة وسيارة على سبيل المثال)، ويكون احتمال اختيار السفر بواسطة السيارة قابلاً للتنفيذ بنسبة كبيرة⁹⁸.

د. استدلال الإرساء أو المرساة:

يُمثّل استدلال الإرساء (Anchoring heuristic) ظاهرةً يبنى الفرد فيها أفكاره واستجاباته الأولية على نقطة واحدة من المعلومات، وغالباً ما تكون أول قيمة يسمعها الفرد قبل اتخاذ القرار ويقوم بإجراء تغييرات مدفوعة بنقطة البداية تلك. يصف العامل الإرشادي للإرساء الحالات التي يستخدم فيها الفرد رقماً أو قيمة مستهدفة محددة كنقطة بداية تعرف باسم المرساة، ثم يعدّل تلك المعلومات حتى يتم الوصول إلى قيمة مقبولة، ولكن في كثيرٍ من الأحيان تكون

⁹⁶ Kahneman, Daniel and Tversky, Amos (1974), Judgment Under Uncertainty: Heuristics and Biases, Cambridge University press, pp7.

⁹⁷ Kahneman, Daniel and Tversky, Amos (1974), Judgment Under Uncertainty: Heuristics and Biases, pp9.

⁹⁸ Sunstein, Cass, The Behavioral Economics Guide 2017, pp3.

هذه التعديلات غير كافية وتبقى قريبة جداً من المرساة الأصلية، وهي مشكلة عندما تكون المرساة مختلفة تماماً عن الإجابة الحقيقية، ويظهر هذا الاستدلال بشكل واضح في عمليات البيع والشراء، حيث عندما تبدأ المفاوضات يفرض البائع سعراً ما يكون بمثابة نقطة الإرساء ليحاول بعدها الشاري تخفيض السعر وتستمر المفاوضات ولكن تبقى حول نقطة الإرساء⁹⁹.

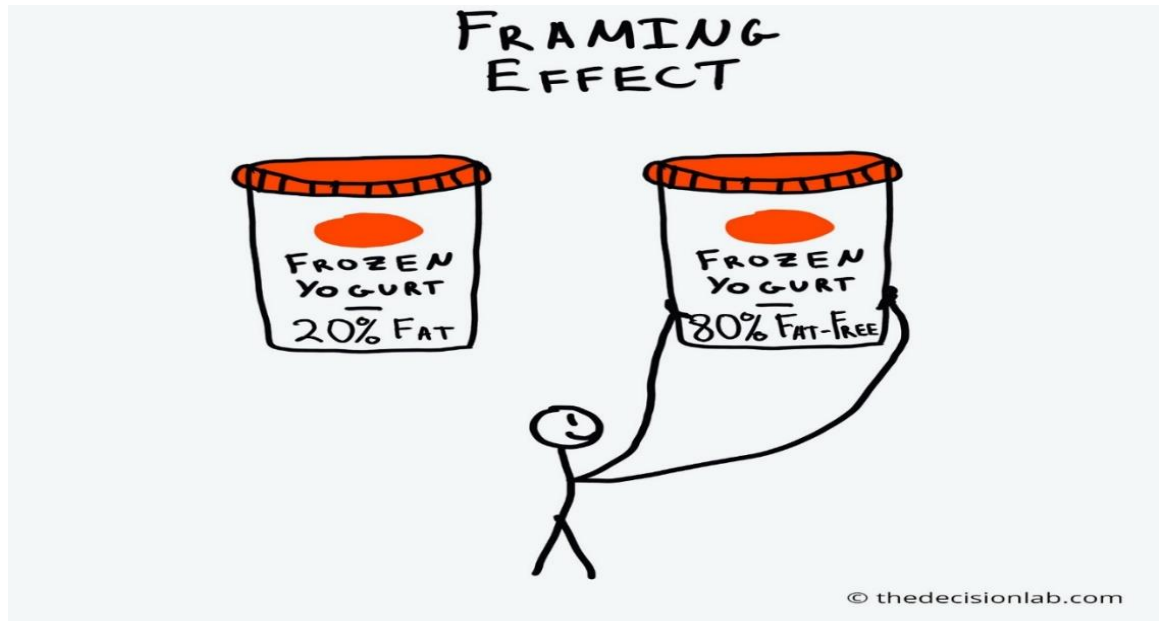
2- أثر التأطير:

يُمثل أثر التأطير (Framing effect) مبدأ ينص على أنَّ اختيارات الأفراد تتغير حسب الطريقة التي يتم فيها عرض المشكلة أو المعلومات أو حسب الإطار الذي تُقدّم به، وغالباً ما يتم التأطير على شكل مكاسب وخسائر. عملياً، أثبت أثر التأطير أنَّه أحد أقوى التحيزات في صنع القرار، ويتمتع هذا الأثر بوجود عددٍ غير محدود تقريباً يمكن من خلالها استخدام التأطير. في الواقع العملي، عندما يتم تقديم إطارٍ إيجابي من المرجح أن يتجنّب الأفراد المخاطر، ولكنهم سيبحثون عن المخاطر عندما يتم تقديم إطار سلبي. من المهم ملاحظة أنَّ التأثير يبدو أنَّه يزداد مع تقدّم العمر، وهو أمر مهم عند تصميم السياسات الصحية والمالية¹⁰⁰، ويمكن أن نذكر مثلاً كما يبيّن الشكل التالي: الفرد يختار اللبن منزوع الدسم بنسبة (80%) على اللبن بنسبة دسم (20%) رغم أنه ضمناً المنتج نفسه، وهذا يفسّر الأهمية الكبيرة للأطر التي يتم تقديم المعلومات ضمنها للأفراد.

⁹⁹ Kahneman, Daniel and Tversky, Amos, Judgment Under Uncertainty: Heuristics and Biases, Cambridge University press, 1974, pp14.

¹⁰⁰ Kahneman, Daniel and Tversky, Amos, The Framing of Decisions and the Psychology of Choice, SCIENCE, VOL. 211, 30 JANUARY 1981, pp455.

الشكل رقم(6): أثر التأطير¹⁰¹.



3- تجنب الخسارة:

يشير مفهوم تجنب الخسارة (Loss Aversion) إلى أنَّ ألم الخسارة بالنسبة للأفراد أقوى نفسياً مرتين من متعة الكسب. وبعبارة أخرى فإنَّ خسارة شيءٍ ما (مبلغ من المال مثلاً) يبدو أسوأ من كسب الشيء نفسه، حيث ينظر الأفراد إلى الخسارة على أنها الأكثر أهمية لتجنبها حتى لو كان الخيار فيه ربحٍ معادل للخسارة، ويفضّلون الربح المؤكد على الربح المُحتمل ويفضّلون الخسارة المُحتملة على الخسارة المؤكدة¹⁰²، ويكونون أكثر استعداداً لتحمل المخاطر في سبيل تجنب الخسارة. لذلك يمكن أن يُفسّر مبدأ تجنب الخسارة الاختلافات في السلوك الذي

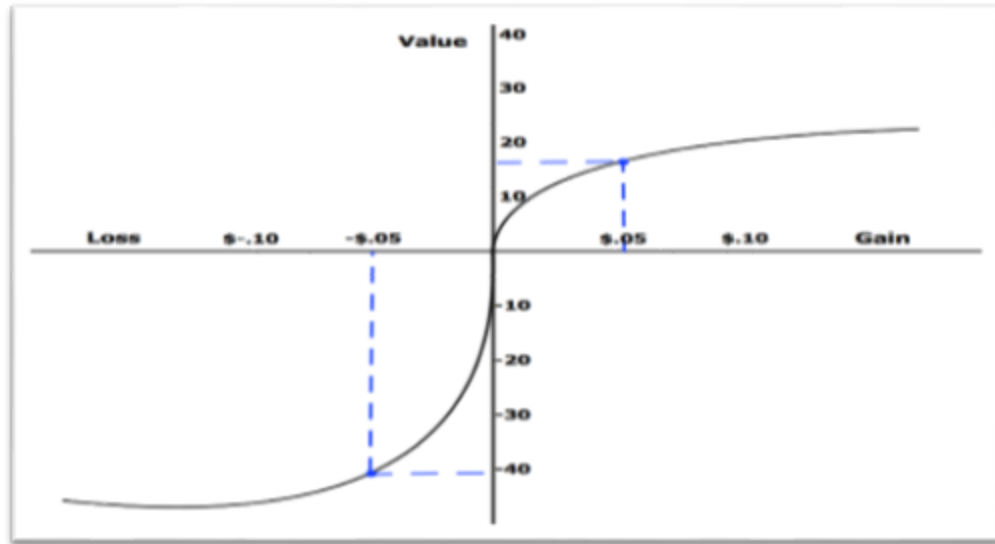
¹⁰¹ "Framing effect", access date: 1/8/2021, link: <https://thedecisionlab.com/biases/framing-effect/>

¹⁰² Kahneman, Daniel & Tversky, Amos (1979), prospect theory: An analysis of decision under risk, Econometrica, 47, pp 271–277.

يسعى إلى المخاطرة¹⁰³، ويمكن أيضاً أن يفسّر لماذا تكون العقوبات في بعض الأحيان أكثر فعاليةً من المكافآت في تحفيز الأفراد¹⁰⁴.

على سبيل المثال: ما الذي ستختاره: تلقي مبلغ (900) دولار أم فرصة (90%) للفوز بـ (1000) دولار؟ سيقدر معظم الأفراد تجنب المخاطر ويأخذوا (900) دولار، على الرغم من أنّ النتيجة المتوقعة هي نفسها في كلتا الحالتين. ومع ذلك، إذا طُلب منك الاختيار بين خسارة (900) دولار وأخذ فرصة (90%) لفقد (1000) دولار، فمن المرجح أن يفضّل الخيار الثاني مع احتمال (90%) لفقد (1000) دولار، وبالتالي المشاركة في البحث عن المخاطر على أمل تجنب الخسارة. ونلاحظ من الشكل البياني التالي أن قيمة الخسارة البالغة (0.05) دولار تعدّ أكبر بمقدار الضعف من الربح المماثل الذي يبلغ (0.05) دولار، وهذا ما يفسّر الألم النفسي للخسارة أقوى بمرتين من متعة الربح عند القيمة نفسها.

الشكل البياني رقم (7): تجنب الخسارة¹⁰⁵.



¹⁰³ Schindler, S., & Pfattheicher, S.(2017), The frame of the game: Loss-framing increases dishonest behavior, Journal of Experimental Social Psychology, 69, pp172–177.

¹⁰⁴ Gächter, S., Orzen, H., Renner, E., & Starmer, C.(2009), Are experimental economists prone to framing effects? A natural field experiment, Journal of Economic Behavior & Organization, 70, pp443–446.

¹⁰⁵ <https://www.economicshelp.org/blog/glossary/loss-aversion/>

4- تحيز الوضع الراهن:

تحيز الوضع الراهن (Status quo bias) هو الميل إلى الارتباط بموقف أو اختيار حالي بدلاً من اتخاذ إجراء لتغييره، حيث غالباً ما تبدو الخسارة المرتبطة بتغيير الوضع الحالي أو التخلي عنه أكثر تهديداً من أي مكاسب مرتبطة بالحصول على موقف جديد¹⁰⁶. وكمثال بسيط عليه ففكر في اجتماع تحضره بشكل أسبوعي ستجد أنك تميل إلى الجلوس في المقعد نفسه كل مرة على الرغم من عدم تخصيص المقاعد، أو تجد أنك تكرر تناول الأطعمة التي تتناولها على الإفطار كل صباح¹⁰⁷.

5- الخيار الافتراضي:

يمثل الخيار الافتراضي (Default option) مسار عمل محدد مسبقاً يكون فعالاً في حال لم يتم تحديد أي شيء من قبل صانع القرار، وينظر الفرد إلى الخيار الافتراضي كخيار موصى به في حال عدم قدرته على اتخاذ القرار، ونظراً لتحيز الفرد للوضع الراهن ولكونه يحاول جاهداً تجنب الخسارة سيلجأ إلى الخيار الافتراضي وهو يمثل سياسة دفع بسيطة ولكن قوية عندما يوجد عدم يقين في اتخاذ القرار أو كانت الخيارات صعبة¹⁰⁸. على سبيل المثال: طلب من عدة طلاب اتخاذ قرارات افتراضية لشركة وهمية موروثة من عم وهمي، وتم منحهم خيار الاستثمار في مجموعة متنوعة من المحافظ مع مستويات مختلفة من المخاطر، وتم عشوائياً تحديد محفظة واحدة كخيار افتراضي، وبغض النظر عن محتويات المحفظة فقد زاد معدل اختيارها كخيار افتراضي من قبل الطلاب.

¹⁰⁶ Samuelson.W and Zeckhauser.R. (1988), Status Quo Bias in Decision Making, Journal of Risk and Uncertainty, 1: 7-59, pp34.

¹⁰⁷ Nikki Pfarr, Guía de Economía del Comportamiento Vol. 1: Políticas Públicas, page25.

¹⁰⁸ Thaler, R. H., & Sunstein, C. (2008), Nudge: Improving decisions about health, wealth, and happiness. New Haven, CT: Yale University Press, page34.

6- تأثير الهبة:

يشير تأثير الهبة (Endowment effect) إلى التحيز العاطفي الذي يجعل الأفراد يقدرون شيئاً مملوكاً أعلى من قيمته السوقية. يمكن رؤية هذا التحيز بوضوح مع العناصر التي لها أهمية عاطفية أو رمزية للفرد مما يجعله يبالغ في تقدير قيمتها. مثال: أستاذ جامعي يقوم بتدريس فصل من قسمين، يوزع الأستاذ كوباً جديداً من القهوة مع شعار الجامعة المزين عليه إلى قسم واحد فقط من الفصل مجاناً كهدية، بعد أسبوع يطلب الأستاذ من جميع الطلاب تقدير ثمن الكوب، الطلاب الذين تلقوا الكوب وضعوا ثمناً أعلى من أولئك الذين لم يتلقوا أي أكواب.¹⁰⁹

7- خصم الوقت:

يشير مفهوم خصم الوقت (Time Discounting) إلى ميل الأفراد إلى إعطاء وزن أقوى للمكافآت الأقرب إلى الوقت الحالي عند النظر في المفاضلات بين لحظات مستقبلية، وأن المكافآت الحالية مُرجّحة بشكل أكبر من المكافآت المستقبلية. على سبيل المثال: قد يفضل شخص حالياً تلقي عشرة دولارات اليوم على تلقي خمسة عشر دولار غداً، حيث يمكن تفسير خصم الوقت عن طريق الاندفاع والميل إلى الإشباع الفوري.¹¹⁰

8- التحيز المتفائل:

يمثل التحيز المتفائل (Optimistic Bias) تحيزاً معرفياً يجعل الفرد يعتقد أنه أقل عرضةً لتجربة حدث سلبي، كما يُعد التحيز الأكثر شيوعاً حيث يتجاوز الجنس والعرق والجنسية والعمر. توجد عوامل عدّة تجعل الشخص متحيزاً بشكل متفائل: الحالة النهائية المرغوبة، والمعلومات التي لديهم عن أنفسهم مقابل الآخرين، والمزاج العام¹¹¹،

¹⁰⁹ Daniel Kahneman, Jack L. Knetsch, and Richard H. Thaler. (1991), Anomalies: The Endowment Effect, Loss Aversion, and Status Quo Bias, Journal of Economic Perspectives, Volume 5, Number 1, Pages 196–197.

¹¹⁰ O'Donoghue, T., & Rabin, M. (1991), Doing it now or later, American Economic Review, 89(1), page 107.

¹¹¹ Sharot, Tali. (2011), The optimism bias, Current Biology, Vol 21 No 23 R942, page 4.

مثلاً: المدخنون يعتقدون أنهم أقل عرضة للإصابة بسرطان الرئة أو المرض مقارنةً بالمدخنين الآخرين، والتجار الذين يعتقدون أنهم أقل تعرضاً للخسائر المحتملة في الأسواق¹¹².

9- سلوك القطيع (Herd Behavior):

يتضح تأثير سلوك القطيع (Herd Behavior) عندما يكرر الأفراد ما يفعله الآخرون بدلاً من استخدام معلوماتهم الخاصة أو اتخاذ قراراتٍ مستقلة، ويظهر ذلك في مجالات عدّة بما في ذلك فقاعات سوق الأسهم والأزمات الاقتصادية¹¹³. ويكون هذا السلوك واضحاً بشكل أكبر في حالات الخوف وعدم اليقين¹¹⁴، وفي بعض الأحيان يفعل الأفراد ذلك لأنه يبدو سلوكاً مقبولاً اجتماعياً. على سبيل المثال، جرّب فريق من الباحثين كتابة لافتة في منتزه غابات أريزونا المتحجرة الوطنية، حيث أرادوا تقليل سرقة قطع الخشب المتحجرة من قبل زوار الحديقة. تمّ تصميم النص الموجود على اللافتة لإيقاظ نفور الأفراد من الخسارة وجعلهم أقل عرضة للسرقة. وبهذا المعنى، قالت الرسالة: "يتم تخريب تراثك كل يوم بسبب سرقة الأخشاب المتحجرة بخسائر 14 طناً سنوياً، معظمها قطعة واحدة صغيرة في كل مرة". ما وجده الباحثون هو أنّ اللافتة كان لها بالفعل تأثير معاكس بدلاً من تثبيط السرقة، لأنه عندما تمّ إخبار الزوار بحقيقة أنّ "الجميع" يأخذون الخشب من المنتزه، أصبح أخذ الخشب من المنتزه هو السلوك المقبول اجتماعياً، بمعنى آخر يقول الفرد إذا كل الأفراد تفعل ذلك فما المانع من أن أفعل ذلك أنا؟¹¹⁵.

¹¹² Chapin, John, Coleman, Grace. (2009), Optimistic bias: What you think, what you know, or whom you know?. North American Journal of Psychology, Vol. 11, No. 1, pp 125.

¹¹³ Banerjee, A. (1992), A simple model of herd behavior, Quarterly Journal of Economics, 107, page 808

¹¹⁴ Lin, M. C.(2018), The impact of aggregate uncertainty on herding in analysts' stock recommendations, International Review of Financial Analysis, 57, page103.

¹¹⁵ Nikki Pfarr, Guía de Economía del Comportamiento Vol. 1: Políticas Públicas, page 26.

10- المحاسبة العقلية:

وفقاً لنظرية المحاسبة العقلية (Mental Accounting) تختلف معاملة الأفراد للمال حسب أصل هذا المال والاستخدام المقصود، بدلاً من التفكير فيه من حيث "المحصلة النهائية" كما في المحاسبة الرسمية¹¹⁶. تشير هذه النظرية إلى القيم المختلفة التي يعطيها الأفراد للمال بناءً على معايير ذاتية، والتي غالباً ما يكون لها نتائج ضارة لأنهم سيكونون عرضة لاتخاذ قرارات غير عقلانية في سلوكهم في الإنفاق والاستثمار فينفقون المال بشكل غير عقلاني ولا يحقق أي منفعة فقط لأنهم لم يتوقعوا الحصول عليه. ومن الأمثلة الواضحة والمعروفة على هذه النظرية جوائز اليانصيب التي تعبّر عن صميم المحاسبة العقلية أكثر من أي مبلغ مالي آخر تقريباً، حيث إن عدداً لا يحصى من الفائزين باليانصيب تعرضوا للإفلاس بعد أن أنفقوا ملايين على مشتريات غير ضرورية بدت حينها مبررة بالجائزة غير المتوقعة التي ربحوها¹¹⁷.

11- نظرية النكز:

تمّ تطوير نظرية النكز (Nudge Theory) من قبل ريتشارد ثالر و كاس سنستين عام (2008)، وتقّدّم هذه النظرية طريقةً لتغيير سلوك الأفراد بشكل أكثر نجاحاً بما يحقق أقصى منفعة للفرد والمجتمع على حدّ سواء بعد معرفة كيفية اتخاذهم للقرارات وذلك بالاعتماد على نظريات الاقتصاديين دانيال كانيمان وآموس تفيرسكي بخصوص تحيزات الأفراد التي تجعل قراراتهم غير عقلانية في أغلب الأحيان مثل الاستدلال والتأطير. يمكن توضيح مفهوم النكز **Nudging** بأنه تغييرات بسيطة وغير مكلفة في طريقة عرض الخيارات التي تحفّز تغيير سلوكيات الأفراد لاختيار الخيار الأفضل، وهو ما يكون الخيار الذي تريده الحكومة لتحقيق الهدف الموضوع في سياستها العامة. وهنا يأتي دور (هندسة الاختيار **Choice Architecture**) لتصميم الخيار الذي تريد الحكومة من الأفراد تطبيقه ل يبدو على أنه الخيار الأمثل بالنسبة للأفراد مدعوماً بفلسفة أخلاقية

¹¹⁶ Thaler, R. H. (1999), Mental accounting matters, Journal of Behavioral Decision Making, 12, page 188

¹¹⁷Thaler, R. H. (2015), Misbehaving: The making of behavioral economics, New York: W. W. Norton & Company, page199.

إيجابية تُسمى الأبوية التحررية (Paternalism Libertarian)¹¹⁸. تُعد نظرية النكز الأكثر رواجاً ولها تطبيقات في مجالات شتى، وبدأت الحكومات بالاعتراف بضرورة الأخذ بالحسبان الاقتصاد السلوكي عند رسم السياسات العامة لما له من نتائج إيجابية تتمثل بقلّة التكاليف وتحقيق وفورات كبيرة لخزينة الدولة يمكن توظيفها في زيادة رفاهية الأفراد والمجتمع ككل.

5-1-2 الخاتمة

تحدّث هذا المبحث عن مفهوم الاقتصاد السلوكي الذي هو عبارة عن دمج رؤى علم النفس مع علم الاقتصاد لتفسير قرارات الأفراد غير العقلانية ونقض الاعتقاد السائد بأنّ الفرد كائنٌ عقلاني تماماً يسعى دوماً لتعظيم منفعته. ومن ثم تطرّق البحث لعرض التسلسل التاريخي لتطوّر الاقتصاد السلوكي منذ البدايات حتى الوقت الحاضر، ثم تمّ سرد أهم مفاهيم الاقتصاد السلوكي ونظرياته التي تُوضّح التحيزات في قرارات الأفراد التي تكون نتيجة لتأثرهم بعدة عوامل عاطفية ونفسية واجتماعية. وبعد أن تمت معرفة كيف يتخذ الأفراد قراراتهم التي لا تكون بالمجمل عقلانيةً وتحقق المنفعة للفرد والمجتمع فإنّ هذا يُعطي فرصة تغيير هذه القرارات من خلال توجيهها باتجاه الخيار الصحيح من خلال نظريات الاقتصاد السلوكي ولاسيما نظرية النكز، وهذا ما سنتنقل إليه الدراسة بالتفصيل في المباحث القادمة من هذا الفصل، حيث سيتم التركيز على دراسة كيفية توجيه الأفراد باتجاه القرار الصحيح، وكذلك تطبيقات الاقتصاد السلوكي في مجالات عدّة بما يخدم السياسة العامة في تحقيق رفاهية الأفراد والمجتمع.

¹¹⁸ Thaler, R. H, & Sunstein, C. (2008), Nudge: Improving decisions about health, wealth, and happiness, page75.

المبحث الثاني: نظرية النكر بالمفهوم الموسّع

2-2-1 المقدمة

بعد الحديث في المبحث السابق عن أهم التحيزات والتفضيلات لدى الأفراد وكونها السبب الرئيس لقراراتهم غير العقلانية، وكيف أنه من الممكن لنظرية النكر أن تُغيّر سلوك الأفراد، سننتقل في هذا المبحث إلى الحديث عن نظرية النكر بشكلٍ موسّع نظراً لأهميتها وتعدد تطبيقاتها في شتى المجالات ولاسيما التي تخص السياسة العامة للدولة.

سيعرض هذا المبحث نمطي التفكير عند البشر واختلافهما من حيث طريقة اتخاذ القرارات وشرح المبادئ الأساسية التي تقوم عليها نظرية النكر وهما الأبوية التحررية وتصميم الخيارات، ليُستكمل بعدها التحليل بشكلٍ مُفصّل عن خطوات تصميم النكرة ونوعي النكرة التي تختلف حسب نمط التفكير المستهدف لدى الفرد، ومن ثم الانتقال للحديث عن فريق الرؤى السلوكي أو وحدة النكر ودورها في تطبيق نظريات الاقتصاد السلوكي حول العالم ولاسيما نظرية النكر، والتطرّق لأحدث طريقتين تم تطبيقهما من قبل الفريق لإحداث النكرة.

2-2-2 نمطا التفكير عند البشر

لفهم أساس التحيزات المعرفية للبشر يجب العودة لطريقة تفكيرهم، حيث لديهم نظامان للتفكير هما النظام التلقائي والنظام المتعمق، النظام الأول: تلقائي يُستخدم لاتخاذ معظم القرارات والأحكام، حيث نستخدم الأُطر الضيقة ونستند إلى الافتراضات ونستدل بالارتباطات الافتراضية، حيث يعتمد الأفراد على النماذج العقلية التي تعتمد على الموقف والثقافة لتفسير التجارب واتخاذ القرارات. ويمكن لهذه النماذج أن تُعطي صورة مُضللة عن الموقف، حتى التفاصيل التي تبدو غير ذات صلة حول كيفية عرض الموقف يمكن أن تؤثر في كيفية إدراك الأفراد لها، لكونهم يميلون إلى القفز إلى الاستنتاجات بناءً على معلومات محدودة لاتخاذ قرار سريع، حيث يمارس الأفراد معظم حياتهم اليومية باستخدام تفكير النظام التلقائي. على العكس من ذلك النظام الثاني، وهو النظام المتعمق الذي يتطلب جهداً عقلياً أكبر لاتخاذ القرار ولا يستخدم إلا في مناسبات محددة، ويقوم النظام التلقائي بإصدار أحكام تستند إلى التحيزات، بينما يختار النظام المتعمق إجراء حسابات مفصلة، معتمداً على التفكير التحليلي ويكون أقل تأثراً بالتحيزات¹¹⁹.

2-2-3 نظرية النكز بالمفهوم الموسّع

سيتم التركيز في هذا البحث على نظرية الدفع أو النكز لأنها استرشدت بكل البحث السابق في الاقتصاد السلوكي وبالأخص نظريات الباحثين دانيال كانيمان وآموس تفيرسكي، حيث يُعد مفهوم النكز نهجاً لفهم سلوك الأفراد وتغييره من خلال التحليل والتحسين وتصميم خيارات مناسبة للأشخاص، بحيث يكون من المرجح أن تؤدي قراراتهم إلى نتائج مفيدة لهؤلاء الأشخاص والمجتمع بشكل عام. في البداية تم التصوّر أن تطبيق نظرية النكز منحصر بشكل رئيس على مجالات الاقتصاد، ولكن في الواقع يمكن تطبيق مفهوم النكز على نطاق أوسع بكثير،

¹¹⁹ DO Hoang Van, Khanh and Sharon, THAM, Evidence-based Policymaking in Singapore: A Policymaker's Toolkit, page 26. <https://www.csc.gov.sg/docs/default-source/resources/evidence-based-policymaking.pdf>.

لأن الأفراد لن يتوقعوا عن اتخاذ القرارات ولأنه يكاد لا يخلو مجالاً من مجالات الحياة من أن تكون طريقة اتخاذ القرارات للأفراد مؤثرة في طريقة عمله ونتائجه¹²⁰.

2-2-4 مبادئ تطبيق النكزة

تقوم نظرية النكز (Nudge) بشكل أساسي على مساعدة الأشخاص على اتخاذ قرارات أفضل من خلال تقديم خيارات تم تصميمها مسبقاً لمساعدة الأشخاص على اتخاذ القرار الأفضل، وهو تحوّل دقيق في طريقة عرض الخيارات، مما يجعل الخيار التفضيلي الأكثر جاذبية لتحقيق النتائج المرجوة، ويتم ذلك من خلال مبدئين:

1- الأبوية التحررية: يستخدم الباحثان ريتشارد ثالر و كاس سنستين مصطلح الأبوية التحررية libertarian

(paternalism) كاسم للفلسفة الأساسية التي يدافعان عنها عند النظر في نظرية النكز وتطبيقاتها،

وتُشكّل الأساس الأخلاقي والفلسفي الذي يحكم استخدام نظرية النكز وتطبيقاتها.

وتشير كلمة الأبوية إلى مسؤولية الحكومة تجاه المجتمع والأفراد، بينما يشير مصطلح التحررية إلى الحرية

التي يجب أن يتمتع بها الأفراد عند اتخاذ قراراتهم الخاصة¹²¹.

2- تصميم الخيارات:

يُعد تصميم الخيارات (Choice Architecture) من صلاحيات الجهة المسؤولة عن تطبيق نظرية النكز

لتغيير سلوك الأفراد، وقد يكون فرداً أو منظمة أو جهة حكومية ويُسمى بمصمم الاختيار (Choice

Architect). ويتم تمكين التغيير من خلال تنظيم السياق الذي يتخذ من خلاله الأفراد قراراتهم من خلال

¹²⁰ DO Hoang Van, Khanh and Sharon, THAM (n.d), Evidence-based Policymaking in Singapore: A Policymaker's Toolkit. Page 26.

¹²¹ Cass Sunstein and Richard Thaler.(2003), Libertarian Paternalism, page 45.

BEHAVIORALECONOMICS,PUBLICPOLICY,AND PATERNALISM, VOL.93 NO3, Harvard University, May, page 178.

تقديم خيارات مُصممة مسبقاً تشتمل على خيار افتراضي يتم تطبيقه إذا لم يتخذ الفرد قراراً، مما يشجعهم على اتخاذ القرارات نحو نتائج أفضل.

وتتم عملية تصميم الخيارات من خلال الاستفادة من بعض التحيزات أهمها الخيار الافتراضي، تقليل تأثير العبء المعرفي والتأطير.

وأول من أطلق مصطلح تصميم الخيارات (Choice Architecture) الباحثان ريتشارد ثالر وكاس سينستين عند حديثهم عن نظرية النكز لأول مرة عام (2008)¹²²، ولكن لابد لهذا البحث أن يُشير إلى وجود قصور في مبادئ نظرية النكز، حيث يرتبط نجاح نظرية النكز بمدى مصداقية ونزاهة الجهة المسؤولة عن تصميم الخيارات للأفراد ومقدار ثقة الأفراد بها.

2-5 خطوات تصميم النكزة

يتم تصميم النكزة لتكون تدخلاً مناسباً بعد الفهم الجيد لسلوكيات الأفراد ومن ثم اختبار فعالية هذا التدخل، وتتجلى عملية تصميم النكزة في أربع خطوات وغالباً ما تكون متكررة وهي:

1- الخطوة الأولى: بدايةً يجب تحديد المشكلة والهدف المرجو من تطبيق النكزة وتحديد الأشخاص الذين

يتخذون القرارات المتعلقة بالمشكلة ومعرفة سبب اتخاذهم لهذه القرارات، ومن المهم أيضاً فهم سلوك الأفراد والدوافع الكامنة وراءه، فقد تكون ناتجة عن سوء فهم للقوانين أو يوجد دوافع أخرى قد تكون متعلقة بتفضيلات الأفراد¹²³.

¹²²Thaler, R. H, Sunstein, C. R, & Balz, J. P. (2013), Choice architecture, The behavioral foundations of public policy . Princeton, NJ: Princeton University Press, page 428.

¹²³ Behavioral Insights Toolkit, IRS ,May 2017, page 37. <https://www.irs.gov/pub/irs-soi/17pirsbehavioralinsights.pdf>.

2- الخطوة الثانية: تحديد المفاهيم السلوكية التي تشرح دوافع السلوك موضع الاهتمام التي يمكن من خلالها

معرفة نقاط التدخل التي سيتم من خلالها تعديل السلوك، وتُقسم دوافع السلوك إلى¹²⁴:

❖ **دوافع فردية:** يعتمد الأفراد على أنماط عدّة لمعالجة المعلومات ليقوموا باتخاذ القرارات التي يمكن

تسخيرها لتسهيل امتثال الأفراد للقوانين، وهي:

- **العبء المعرفي:** قد يؤدي وجود كثيرٍ من الخيارات أو المعلومات إلى زيادة العبء المعرفي، حيث يميل الأفراد إلى اتخاذ قراراتهم بشكل متسرع في هذه المواقف وقد تبدو جيدة كفاية حينها بدلاً من اتخاذ القرارات المثلى حقاً¹²⁵.
- **الصورة الذاتية:** يمكن أن تؤثر رغبة الأفراد في الحفاظ على صورة ذاتية إيجابية على العديد من أفعالهم، حيث تكون الطريقة التي ينظر بها الأفراد لأنفسهم محركاً قوياً للسلوك، وغالباً مايتخذ الأفراد قرارات تُبقيهم متسقين مع صورتهم الذاتية¹²⁶.
- **المعالجة السريعة والبطيئة للمعلومات:** يعالج الأفراد المعلومات من خلال نظامين عصبيين مختلفين، النظام الأول هو سريع وتلقائي دون تفكير واعٍ من الفرد ويكون ردة فعل للمتغيرات في البيئة المحيطة، بينما النظام الثاني هو بطيء ويكون محجوزاً للمواقف الجديدة وغير الروتينية¹²⁷.
- **الاستدلال والتحيزات:** يواجه الفرد عدداً هائلاً من القرارات بشكل يومي، ونتيجة لذلك يلجأ إلى الاستدلال لتسريع عملية اتخاذ القرار التي ستؤدي إلى قرارات غير عقلانية.
- **المكافآت والعقوبات:** تؤثر العقوبات والمكافآت في سلوك الأفراد عندما تكون أكثر واقعية وحالية، حيث احتمال الخسارة له قوة تحفيزية للسلوك تفوق احتمال الربح بمقدار الضعف، كما ورد سابقاً في شرح مبدأ كره الخسارة.

¹²⁴ Behavioral Insights Toolkit, IRS ,May 2017, page 11.

¹²⁵ Behavioral Insights Toolkit, IRS ,May 2017, page 13.

¹²⁶ Behavioral Insights Toolkit, IRS ,May 2017, page14.

¹²⁷ Behavioral Insights Toolkit, IRS ,May 2017, page15.

- الخصم الزمني: يزداد اهتمام الأفراد بالمكافآت الحالية أكثر من المكافآت المستقبلية حتى لو تعارض ذلك مع أهدافهم على المدى طويل الأجل¹²⁸.

❖ دوافع تتأثر بالبيئة المحيطة: يتأثر سلوك الأفراد بالإشارات الموجودة في البيئة المحيطة لأن معظم

معالجة المعلومات تتم تلقائياً، حيث يمكن تسخير هذه الإشارات لتسهيل الامتثال وأبرزها:

- تصميم الخيارات: إن تغيير طريقة ترتيب الخيارات أو تقديمها تساعد على تقليل العبء المعرفي وتمكين الأفراد من اتخاذ خيارات أفضل تماشي أهداف السياسة الموضوعة، حيث تتضمن بنية تصميم الاختيار أيضاً استخدام الخيار النشط (إجبار الأفراد على اتخاذ قرار، عادةً "نعم أو لا")، والخيار الافتراضي (يُطبق في حال عدم اختيار الفرد أي خيار)¹²⁹.

- الملاحظات والتذكيرات: تبرز أهمية الملاحظات والتذكيرات في كونها تُظهر جزءاً معيناً من المعلومات لزيادة فرص عمل المستلمين لها أو الاستجابة لها بالطريقة المرغوبة، حيث إن تقديم ملاحظات مستمرة للأفراد حول سلوكهم يسمح لهم بتقويم سلوكهم وتغييره. بالإضافة إلى ذلك، فإن شفافية تقديم ملاحظات منتظمة على شكل معلومات حول ما هو متوقع من الأفراد واختيار الوقت المناسب لذلك يبني الثقة ويُحسن الرضا عن طريق تقليل الغموض¹³⁰.

- التأطير: يمكن للطريقة التي يتم بها تقديم الخيارات للأفراد أن تؤثر في سلوكهم، حيث أن إجراء التغييرات الصغيرة في طريقة عرض الخيارات يؤثر بشكل جذري في كيفية إدراك الأفراد لها، وبالتالي تتغير القرارات الناتجة عنها.

¹²⁸ Behavioral Insights Toolkit, IRS ,May 2017, page19.

¹²⁹ Behavioral Insights Toolkit, IRS ,May 2017, page21.

¹³⁰ Behavioral Insights Toolkit, IRS ,May 2017, page22.

- البروز: يهتم الأفراد بالأشياء الأكثر أهمية في نظرهم من خلال جذب الانتباه إلى شيء ما من خلال إعطائه وزناً أكبر أو وضعه في موضع يجذب الانتباه ويؤثر في اختيارات الأفراد باتجاه السلوك المرغوب.
- البساطة: تؤدي البساطة في عرض الخيارات بعيداً عن التعقيد وكثرة الإجراءات والروتين الإداري إلى إنجاز الأفراد للمهام بشكل أفضل وأسرع.
- التوقيت: يكون للنكزة التأثير الأكبر إذا ماتم اختيار الوقت المناسب لتطبيقها، حيث تتأثر ردة فعل الأفراد تجاه الخيارات حسب توقيت طرحها.

❖ دوافع اجتماعية: تعتمد طريقة تصرف الأفراد وتفكيرهم غالباً على تصرفات من حولهم، حيث يبذل معظمهم جهوداً للتوافق مع الأعراف والتوقعات الاجتماعية¹³¹.

3- الخطوة الثالثة: تصميم النكزة وتنفيذها بعد تحديد نقاط التدخل المناسبة. يمكن تطبيق المفاهيم السلوكية على تصميم التدخلات اعتماداً على المشكلة والأفراد المستهدفين ونقطة التدخل، ويمكن تطوير تدخلات بناءً على الاحتمالات الواسعة للمفاهيم السلوكية¹³²:

تغيير السؤال المطروح من خلال استخدام مفهومي (العبء المعرفي، وتصميم بنية الاختيار).

تغيير المعلومات التي يتم توفيرها للأفراد من خلال استخدام (التأطير، والبروز).

مساعدة الأفراد على متابعة التفكير بنية حسنة من خلال (الالتزام، وخصم الوقت).

حث الأفراد على الالتزام بالوقت من خلال (الملاحظات والتذكيرات، والتوقيت).

¹³¹ Behavioral Insights Toolkit, IRS ,May 2017, page26.

¹³² Behavioral Insights Toolkit, IRS ,May 2017, page 40.

تسهيل الأمر من خلال (المعالجة السريعة والبطيئة ، والاستدلال والتحيز والتبسيط).

التأثير في القرار من خلال (الصورة الذاتية، والمكافآت والعقوبات والأعراف الاجتماعية).

ويمكن أن تركز التدخلات على مفهوم سلوكي واحد (على سبيل المثال، رسالة تذكير تتأشد صاحب العمل)

أو عدة مفاهيم في وقت واحد (على سبيل المثال، رسالة تذكير تتأشد صاحب العمل وتُوطر السلوك

المطلوب من حيث الفوائد التي تعود إلى مجتمع الأعمال). قد تشير البيانات التي تم جمعها في مرحلة

البحث إلى ما إذا كانت المشكلة تتطلب تصميم تدخل "أحادي الجانب" أو "متعدد الجوانب".

4- الخطوة الرابعة: الاختبار والتقييم.

تُعد هذه الخطوة هي الأهم في تطبيق المفاهيم السلوكية لتغيير سلوك الأفراد في مجتمع ما وتوجيهه باتجاه

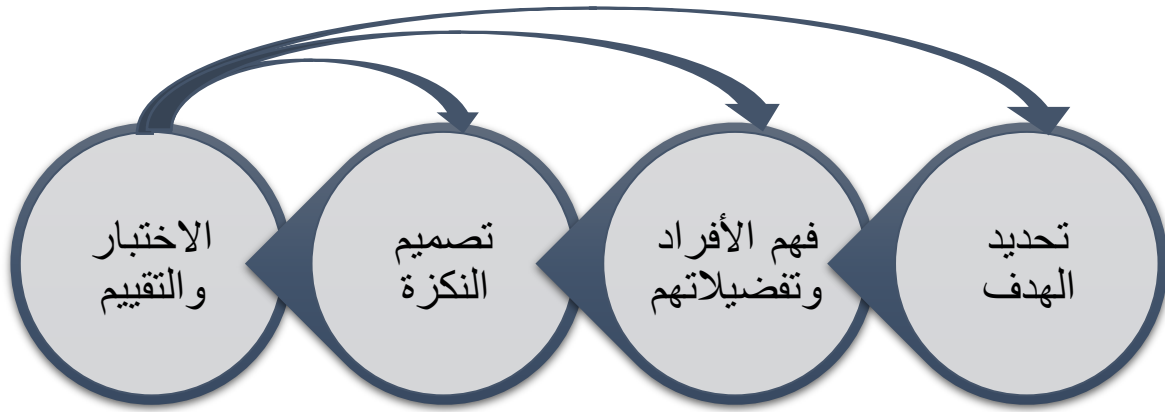
السلوك المرغوب ولمعرفة مدى ملاءمة النكزة المُطبقة، ويتم اختبارها من خلال طرق عدّة¹³³:

- قياس العائدات: سيكون التقييم مفيداً للغاية إذا كان المقياس المختار يمثل أكثر من غيره فوائد السلوك الناتج، وليس مقياساً لعملية تغيير السلوك (على سبيل المثال، التركيز على مدفوعات الضرائب عند قياس الامتثال بدلاً من الوقوف على العمليات الخاصة بإجراء المدفوعات).
- العشوائية وحساب حجم العينة المدروسة: يجب أن يتضمن تصميم الدراسة شرحاً لخطة التوزيع العشوائي التي تُفصل المشاركين في الدراسة وحجم العينة لضمان اكتشاف الاختلافات المتوقعة في النتائج بشكل واضح لكل مفهوم سلوكي مُطبق في النكزة، وقد يكون لتداخلات المفاهيم السلوكية المُطبقة في وقت واحد تأثيرات صغيرة إلى متوسطة.

¹³³ Behavioral Insights Toolkit, IRS ,May 2017, page 41.

- جمع البيانات وتحليلها: يجب أن يتضمن تصميم الدراسة كيف ومتى سيتم جمع البيانات من جميع الأفراد في الدراسة، بما في ذلك أي أدوات مسح أو استفسارات عن البيانات، ويجب أن تضمن خطة التحليل الأولية إمكانية جمع جميع المتغيرات الضرورية من جميع الأفراد المعنيين بالدراسة.
- ثم تأتي مرحلة التقويم بعد تطبيق النكزة وجمع البيانات التي من خلالها يتم تقويم فعالية التدخل السلوكي ودراسة إمكانية التوسع أو تعديل المفاهيم السلوكية المطبقة في التدخل، وذلك بحساب حجم التأثير في السلوك من خلال المقارنة بين عدة مجموعات وتفسير النتائج السلبية للتدخل المُطبَّق، ويمكن أن تتكرر العملية حتى الوصول للنتائج المرجوة من التدخل السلوكي عن طريق النكزة، كما ويوضح الشكل التالي خطوات تطبيق النكزة بشكل أبسط.

الشكل البياني (8): خطوات تطبيق النكزة.



2-2-6 أنواع النكزات

تم السرد مسبقاً في بداية المبحث عن أنماط تفكير الأفراد المستخدمة في عملية اتخاذ القرار، حيث

يمكن تقسيم أنواع النكزة حسب نمط التفكير الذي سيتم التأثير فيه إلى:

التنبيه الواعي: هي طريقة لجعل الأفراد أكثر وعياً بالقرارات التي يتخذونها لمساعدتهم على التراجع وإعادة تقويم آرائهم لتجنب القرارات التي لا يتم التفكير فيها والتي قد تسبب مشاكل لاحقاً.

التنبيه غير الواعي: وهو يساعد الأفراد على اتخاذ قرارات أفضل دون أن يكونوا على وعي بذلك، أي إنه يقدم تغييرات طفيفة لا تؤثر في الفرد بشكل مباشر، ولكن تؤثر في الخيارات المقدمة له.

ويمكن تقسيم النكزة إلى نوعين آخرين حسب السلوك المستهدف من خلال النكزة، إذا كان السلوك إيجابياً فتكون النكزة محفزة للفرد نحو السلوك المطلوب مثل الامتثال الضريبي، أو تكون النكزة مثبطة للفرد إن لم يكن سلوكه مرغوباً مثل هدر الطاقة، فتكون النكزة لتوقف الفرد عن هذا السلوك. ويوجد في الجدول التالي أمثلة عن أنواع النكزة¹³⁴.

¹³⁴ Amya Rai (2018), "designing micro-interactions for a social "nudge"-a design research", access date 1/8/2021, link: <https://blog.prototypr.io/designing-micro-interactions-for-a-social-nudge-a-design-research-1d224f7828ea>

جدول (11): أنواع النكزات^{135 136}

تفكير واعٍ		تفكير غير واعٍ	
تحفيز	تشبيط	تحفيز	تشبيط
تحفيز السلوك المطلوب	عوامل خارجية	تبسيط القوانين الضريبية	وضع لافتات
		لتسهيل جباية الضرائب	لتذكير الأفراد بعدم إلقاء القمامة
تعزيز ضبط النفس	عوامل خارجية	تبسيط إجراءات التقديم للمنح الجامعية لتعزيز التعليم العالي	تشبيط السرعة لتقليل استهلاك الوقود
		الحفاظ على روتين ممارسة الرياضة من خلال الموافقة على دفع غرامة صغيرة في حال التغيب عن جلسة في صالة الألعاب الرياضية	تجنب القيادة في حالة سكر من خلال طلب خدمة سيارات الأجرة بشكل مسبق
	عوامل ذاتية	وضع إشارات توقف بشكل وهمي لتخفيف السرعة في أماكن معينة	الإعلان أن معظم الأفراد يقومون بإعادة التدوير لزيادة جهود إعادة التدوير
		وضع الأطعمة غير الصحية في أماكن يصعب الوصول إليها	الاشتراك بشكل تلقائي عند المعالجة في الأدوية للتشجيع على أخذها

¹³⁵ Thaler, R. H., & Sunstein, C. (2008), Nudge: Improving decisions about health, wealth, and happiness, page 266–267.

¹³⁶ Soman D., & Zhao M. (2011), The Fewer the Better: Number of Goals and Savings Behaviour. Journal of Marketing Research, 48(6), page 944–957.

2-2-7 فريق الرؤى السلوكية

فريق الرؤى السلوكية (Behavioral Insights Team, **BIT**) المعروف أيضاً بشكل غير رسمي باسم "وحدة النكر" هو عبارة عن منظمة ذات أغراض اجتماعية تُطبّق الرؤى السلوكية، لإعلام الأفراد بالسياسة وتحسين الخدمات العامة، ولكن باستخدام الهندسة الاجتماعية وأساليب علم النفس للتأثير في طريقة تفكير الأفراد لاتخاذ القرار وتحسين امتثالهم لسياسة الحكومة، ويعمل الفريق بالشراكة مع الحكومات والسلطات المحلية والمنظمات غير الربحية والشركات لمعالجة مشاكل السياسة الرئيسية.

كانت البداية عندما أنشأت الحكومة البريطانية وحدة صغيرة جديدة في عام (2010) تتمثل مهمتها في تطبيق قواعد علم السلوك لمساعدة الحكومة على تحقيق أهدافها بشكل أفضل، وكان ريتشارد ثالر مستشار هذه الوحدة التي تُعرف بوحدة النكر.

وبعد أن تم الاعتراف بجاذبية مبادئ الاقتصاد السلوكي في عدة دول أهمها المملكة المتحدة وأمريكا، تمت دعوة كاس سنشتاين من قبل الرئيس باراك أوباما للعمل كمدير لمكتب المعلومات والشؤون التنظيمية، وهو المنصب الذي منحه فرصة كبيرة لتطبيق مبادئ الاقتصاد السلوكي في السياسة الحكومية¹³⁷، وأصبح فريق الرؤى السلوكي شركة ذات أغراض اجتماعية محدودة في عام (2014)، يمتد عملها الآن عبر سبعة مكاتب حول العالم، حيث أدارت أكثر من (750) مشروعاً وأجرت أكثر من (500) تجربة عشوائية تحت ظروف معينة (Random Controlled Trials)، ويرأس فريق الرؤى السلوكية في الوقت الحالي عالم النفس ديفيد هالبيرن.¹³⁸

ولفريق الرؤى السلوكية طرائق عدّة في تطبيق نظرية النكر سيتطرق البحث إلى أهمها:

¹³⁷ Kahneman, Danial. (2012), Thinking fast and slow, Farrar, New York, page 430.

¹³⁸ <https://www.bi.team/about-us/>

2-2-8 الطريقة الأولى E.A.S.T¹⁴⁰¹³⁹

تُعد كلمة EAST اختصاراً لكل من الكلمات Easy, Attractive, Social and Timely، والمعنى باختصار إذا أرادت الحكومة تشجيع سلوك ما يجب جعله سهلاً وجذاباً واجتماعياً وفي الوقت المناسب من خلال مايلي:

السهولة Easy: غالباً ما يتخذ الأفراد الطريق الأقل صعوبة، لذلك يمكنك تشجيع السلوك المرغوب عن طريق إزالة العقبات باتجاهه، أو عن طريق جعل الأشخاص في الاختيار المرغوب، أو عن طريق إعادة تصميم الطريقة التي يتم بها تقديم الخيارات لجعل السلوك المرغوب أسهل.

الاجذب Attractive: من المرجح أن يتبنى الأفراد سلوكاً ما، عندما يجذب انتباههم أو يماشي دوافعهم ومعتقداتهم، حيث يمكن لفت الانتباه من خلال الإشارات المرئية ذات الصلة بالسلوك المرغوب أو الملحوظة بشكل خاص، والاستفادة من الحافز من خلال التأكيد على الإيجابيات.

جعله اجتماعياً Social: يتأثر سلوك الفرد بشكل كبير بما يفعله الآخرون من حوله، ويمكن تعزيز السلوك المرغوب من خلال إبراز حقيقة أن الآخرين أيضاً يتبنون ذلك السلوك مع جعله أكثر وضوحاً للجمهور.

في الوقت المناسب Timely: يكون النكز أكثر فعاليةً من خلال تسليط الضوء على الفوائد الفورية للإجراءات المستدامة، لأن الأفراد لديهم ميل عميق للتأكيد على الحاضر أكثر من المستقبل.

¹³⁹ United Nations Environment Programme, GRIDArendal and Behavioural Insights Team (2020). The Little Book of Green Nudges: 40 Nudges to Spark Sustainable Behaviour on Campus. Nairobi and Arendal: UNEP and GRID-Arendal, page49.

¹⁴⁰ The Behavioural Insights Team (2014). EAST: Four Simple Ways to Apply Behavioural Insights. London

2-2-9 الطريقة الثانية B.A.S.I.C

هي عبارة عن مجموعة أدوات تُزوّد صانع السياسة بأساليب أفضل لتطبيق المبادئ التوجيهية الأخلاقية لتنفيذ مشاريع الاقتصاد السلوكي من بداية دورة السياسة العامة إلى نهايتها، حيث ركزت أطر عمل الاقتصاد السلوكي السابقة بشكل أساسي على المراحل النهائية من دورة السياسة مثل التجريب أو الامتثال، بينما يتم التركيز بشكل أقل على التحليل السلوكي لمشكلة السياسة. وتهدف هذه الطريقة بشكل رئيس إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم إرشادات لصنّاع السياسات عن كيفية تقييم الاقتصاد السلوكي للسياسة المقترحة قبل وتطبيقها بعده، ويمكنهم حينها تصميم سياسات مدروسة من الناحية السلوكية بشأن عدة قضايا بطريقة تتوافق مع كيفية تصرف الأفراد فعلياً بدلاً من مواجهتها ومنعها بشكل صريح، وفي النهاية تحسين النتائج دون المساس باستقلاليتهم¹⁴¹.

ولهذه الطريقة عدة خطوات مُختصرة في حروف كلمة **B.A.S.I.C** :

- السلوك **Behavior**¹⁴² : تحديد السلوكيات المُسببة للمشكلة.

قبل تطبيق الاقتصاد السلوكي على أي قضية تتعلق بالسياسة العامة، من المهم أن تحدد بأكبر قدرٍ ممكن من التفاصيل العناصر السلوكية للمشكلة، ومن ثم اعتماد السلوك المراد استهدافه لكونه المؤثر الأكبر في المشكلة المدروسة، ومن الضروري أيضاً تحديد النتيجة المرجوة منه كهدف والتي يجب أن تكون محددة وقابلة للقياس وضمن فئة محددة من الأفراد وحقيقية يُمكن تحقيقها حسب السياسة المرسومة وضمن إطار الوقت المحدد لتطبيق هذه السياسة.

¹⁴¹ OECD. (2019), THE BASIC TOOLKIT, TOOLS AND ETHICS FOR APPLIED BEHAVIOURAL INSIGHTS, p18.

¹⁴² OECD. (2019), THE BASIC TOOLKIT, TOOLS AND ETHICS FOR APPLIED BEHAVIOURAL INSIGHTS, pp 21.

إن اكتساب فهم أعمق لمكان حدوث السلوك المستهدف أو الذي يُرجح حدوثه يمكن أن يُلقي الضوء على كيفية تأثير ذلك على نتيجة السياسة المرغوبة، ولكن عند استهداف تغيير السلوك يجب مراعاة أن يكون تدخل الحكومة لتغيير السلوكيات المسببة لمشكلة السياسة ضمن حدود صنع السياسات، بحيث تضمن حماية الحقوق والقيم وحرية الاختيار للأفراد وأن تصب في مصلحة المجتمع، وقد يعاني صانعو السياسات من التحيزات أيضاً والتي يمكن أن تؤثر في قرار استهداف سلوك معين. ولتجنب ذلك لابد من تقويم الأدلة الموجودة على السلوك الأكثر أهمية لاستهدافه.

• التحليل **Analysis**¹⁴³: تحليل السلوكيات المُستهدفة عن طريق الاقتصاد السلوكي.

بمجرد تحديد المشكلات السلوكية للسياسة العامة وتحديد المشكلة المراد استهدافها يجب معرفة الأسباب المعرفية والنفسية وراء السلوك المسبب للمشكلة من خلال الاقتصاد السلوكي والتي تتجلى بمايلي حسب إطار **ABCD** :

(1) **الانتباه Attention**: يركز الأفراد على ما هو أكثر أهمية حسب معرفتهم وتحيزاتهم، ولكن من السهل أن يشنت انتباههم.

(2) **تشكيل المعتقدات Belief formation**: يميل الأفراد إلى قبول المعلومات ذات الصلة بمشكلة السياسة التي تؤكد معتقداتهم ويتجاهلون أي معلومات غير ذلك، وقد يكون ذلك بسبب الاعتماد أكثر من اللازم على الاستدلال والاختصارات المعرفية.

(3) **الاختيار Choice**: إن السياق واللحظة التي يتخذ الأفراد فيها الخيارات لهما نتيجة مميزة حول ما إذا كانوا سيختارون الخيار الأفضل وفقاً لتفضيلاتهم.

¹⁴³ OECD. (2019), THE BASIC TOOLKIT, TOOLS AND ETHICS FOR APPLIED BEHAVIOURAL INSIGHTS, pp 23–28.

التحديد **Determination**: يمكن للأفراد أن يواجهوا صعوبة في الالتزام ببعض خياراتهم بمرور الوقت بسبب مشاكل تتعلق بقوة الإرادة والتنظيم الذاتي وضبط النفس، مما يجعل السياسة غير فعّالة بسبب وجود فجوات النية والعمل.

غالباً ما تكون دراسة السلوك البشري وتحليله عن قرب مما يشكل خطر التأثير في الأفراد وقراراتهم أو التصادم مع خصوصيتهم، وهذا يستدعي أخذ موافقة الأفراد والتأكد من طوعية المشاركين وبيان هدف الدراسة لضمان صحة تحليل سلوك الأفراد تجاه مشكلة السياسة.

- الخطط **Strategies**¹⁴⁴ : تقدير الحلول لتغيير السلوكيات المسببة للمشكلة.

بعد التحليل السلوكي ستكون الخطوة التالية هي تحديد الاستراتيجيات الفعّالة التي ستغيّر السلوكيات المسببة لمشكلة السياسة وذلك حتماً سيتطلب مستوى معيناً من الإلمام في المجال السلوكي، لذلك يُنصح بالرجوع إلى خبرة فريق أو خبير سلوكي. ومع ذلك، فإن وجود فهم أولي للمبادئ الأساسية وراء الاستراتيجيات السلوكية المُطبّقة سيسهل التعامل مع خبراء الاقتصاد السلوكي، ويسمح بفهم أفضل لكيفية تقليل السلوكيات المسببة لمشاكل السياسات.

- التداخلات **Interventions**¹⁴⁵ : تصميم اختبارات لتقويم فاعلية الحلول المقدرة.

بعد تطوير استراتيجيات الاقتصاد السلوكي فإن المرحلة التالية هي البدء في تصميم التدخل السلوكي واختبار الاستراتيجيات الأكثر فاعلية للوصول إلى نتيجة السياسة المثلى. وفي هذه المرحلة يتم التنسيق بين خبراء السلوك وأصحاب القرار لاختيار الاستراتيجية الأكثر ملاءمة وفعالية، لأن اختبار العديد من الاستراتيجيات قد يصبح مكلفاً وفوضوياً. وتقييم مخاطر التدخل ودراسة نتائجه المحتملة من خلال إجراء تقييم المخاطر مع أصحاب القرار وخبراء

¹⁴⁴ OECD. (2019), THE BASIC TOOLKIT, TOOLS AND ETHICS FOR APPLIED BEHAVIOURAL INSIGHTS, pp30–32.

¹⁴⁵ OECD. (2019), THE BASIC TOOLKIT, TOOLS AND ETHICS FOR APPLIED BEHAVIOURAL INSIGHTS, p.35.

السلوك، يكون عن طريق إجراء تجارب عشوائية تحت ظروف معينة (Random Controlled Trials) RCT، والتي هي استخدام تعيين عشوائي لإنشاء مجموعتين على الأقل تشبهان بعضهما بعضاً بشكل وثيق مع تطبيق استراتيجية التدخل السلوكي على مجموعة واحدة فقط ودراسة نتائج التدخل بالمقارنة مع المجموعة الأخرى التي لم يُجر عليها التدخل السلوكي، وهذا يساعد على استبعاد العوامل الخارجية التي تُعقد عملية التقييم للتدخل ومعرفة مدى ملاءمته للمشكلة المُطبّق عليها مع تحديد عينة الدراسة بشكل متساوٍ للمجموعتين. لنفترض مثلاً تنفيذ برنامج إفطار مدرسي على مستوى مدينة ما بهدف زيادة حضور الطلاب إلى المدرسة، وتتطلب السياسة الحالية من المدارس تقديم وجبة إفطار مجانية في الكافتيريا قبل بدء المدرسة، لكن حضور الطلاب إلى المدرسة ما يزال منخفضاً. وتتمثل استراتيجية التدخل من الناحية السلوكية في "جعلها ملائمة" عن طريق تغيير المكان والتوقيت. وتكون السياسة الجديدة هي تقديم وجبة الإفطار في الفصل في بداية اليوم الدراسي، ويتم تقييم فعالية الاستراتيجية الجديدة مقابل السياسة الحالية من خلال تحديد حجم عينة 300 مدرسة مثلاً التي تدير بالفعل برنامج الإفطار المدرسي، وتقوم بتعيين 150 مدرسة بشكل عشوائي لتقديم الإفطار في الفصل الدراسي (مجموعة العلاج السلوكي) والنصف الآخر للممارسة المعتادة لتناول الإفطار في الكافتيريا، ويكمن جمال هذه الطريقة في أنه يُزيل العوامل الخارجية الموجودة مسبقاً أو الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها (مثل التحسينات في وسائل النقل العام) والتي قد تؤثر في الحضور إلى المدرسة لأن المدارس في المجموعة الأولى التي طُبّق عليها التدخل السلوكي لا تختلف بشكل منهجي عن تلك الموجودة في المجموعة الأخرى التي لم يُطبّق عليها أي تدخل. في نهاية التجربة عندما تقارن حضور الطلاب إلى المدرسة يجب أن يكون الاختلاف بين المجموعتين نتيجة للتدخل السلوكي فقط.

- التغيير Change¹⁴⁶ : تنفيذ الحلول بعد ثبوت فعاليتها واعتمادها في سياسة التدخل لتعديل السلوك المسبب للمشكلة مع استمرار مراقبة النتائج على الأمد الطويل.

¹⁴⁶ OECD. (2019), THE BASIC TOOLKIT, TOOLS AND ETHICS FOR APPLIED BEHAVIOURAL INSIGHTS, p40.

بحلول هذه المرحلة، ستعرف ما إذا كانت الاختبارات قد أسفرت عن نتائج واعدة. ويمكن توسيع نطاق التدخل السلوكي إلى تدخل سياسي كامل أو إذا كان الفشل ينهي المشروع يمكن الاستقادة والتعلم مما لم ينجح، ويكون التغيير هو نقطة قرار حاسمة بالنسبة لواضعي السياسات، ويكون الهدف منه هو إعلام واضعي السياسات بنتائج التجربة للتدخل المقترح والتأكد من أن المجتمع يكتسب أكبر فائدة ممكنة، وعند بدء التغيير يجب الأخذ بالحسبان مايلي:

توافق التدخلات السلوكية مع الوضع الحالي من ناحية السياسة العامة الحالية، وإذا ماكانت نتائج التجارب كافية لتحفيز العمل على السياسة العامة الحالية في ضوء التشريعات الموجودة، ومدى انسجام التدخل المقترح مع الرأي العام وإمكانية توفر الموارد لتطبيق التدخل السلوكي على المدى الطويل.

إمكانية تنفيذ التدخل السلوكي وتوسيع نطاقه من خلال تغيير قانون أو لائحة ما، ومدى نجاح التدخل السلوكي عند تعميمه على المجتمع واحتمالية تأثر مجموعات أخرى غير معنية بالتدخل السلوكي بشكل أو بآخر، وهذا بدوره قد يؤدي إلى مزيد من التكرارات والتعديلات في تصميم السياسة المعنية للوصول إلى النتيجة المثلى المرجوة من التدخل.

رصد الآثار الجانبية طويلة الأجل والمحتملة نظراً لأن معظم التدخلات السلوكية محدودة من ناحية الفترة الزمنية مع مراقبة سياسة التوسع بتطبيق التدخلات السلوكية على المدى الطويل بالإضافة إلى آثارها الجانبية المحتملة. ويمكن القيام بذلك عن طريق دمج التقييم اللاحق أو مراجعة سياسة معينة كخطوة مطلوبة في عملية صنع السياسة، وبهذه الطريقة ستساعد التقييمات أو المراجعات في ضمان جودة السياسة بمرور الوقت.

الحفاظ على مبادرة السياسة العامة بمرور الوقت، حيث يجب على واضعي السياسات النظر فيما يحتاجه الأفراد لوضع سياسات تتناسبهم أو لتعديل السياسات الحالية.

10-2-2 الخاتمة

تناول البحث الحديث عن نظرية النكر بشكل مُوسّع ومفصل وكيفية تأثيرها في قرارات الأفراد من خلال استغلال تحيّزاتهم وتفضيلاتهم، وفهم أسبابها بشكل عميق، والتخصص في استهداف النكرة أحد نمطي التفكير لدى الأفراد، وعرض خطوات تطبيق النكرة بشكلٍ مُفصّل، ثم تم الحديث بعدها عن أهم طريقتين لتطبيق النكرة حسب فريق الرؤى السلوكي EAST و BASIC بالتفصيل. مهّد التحليل في هذا المبحث للانتقال إلى المبحث الثالث الذي يعرض عدداً من أهم دراسات الحالة لعدد من البلدان التي اعتمدت دمج الاقتصاد السلوكي في صياغة سياستها العامة لعدة قطاعات مثل الصحة والطاقة والتعليم والقطاع المالي.

المبحث الثالث: تطبيقات الاقتصاد السلوكي في السياسة العامة

2-3-1 المقدمة

تبرز أهمية الاقتصاد السلوكي كعلمٍ حديث نسبياً لكثرة المجالات التي يمكن تطبيقه فيها ولاسيما في السياسة العامة، وبما يعود بالنفع والرفاهية على الأفراد والمجتمع بشكل عام دون تأثيرها على حرية الاختيار للأفراد. وبعد عرض نظرية النكز بالتفصيل وشرح مبادئها وكيفية تطبيقها وتأثيرها في الأفراد وطريقة اتخاذهم للقرارات مع شرح أهم طرائق تطبيق هذه النظرية حسب فريق الرؤى السلوكي سيتم في هذا المبحث عرض تطبيقات هذا العلم ضمن أهم مجالات السياسة العامة.

2-3-2 تطبيقات الاقتصاد السلوكي

كما يمكن تطبيق الاقتصاد السلوكي في مختلف المجالات تقريباً، يمكن استخدامه أيضاً على أكثر من صعيد، حيث يمكن تطبيقه على صعيد الأفراد وتغيير أنماط الاستهلاك، مثلاً فيما يتعلق بموارد الطاقة ومكافحة البدانة وأنماط التغذية وتقليل الهدر، وهذا يمكن تطبيقه أيضاً على صعيد المؤسسات. وفيما يلي يستعرض البحث لبعض الحالات والأمثلة¹⁴⁷:

2-3-2-1 الحفاظ على الطاقة

¹⁴⁷ United Nations Environment Programme, GRIDArendal and Behavioural Insights Team (2020). The Little Book of Green Nudges: 40 Nudges to Spark Sustainable Behavior on Campus. Nairobi and Arendal: UNEP and GRID-Arendal ,pp 10-33.

ضبط الأجهزة والإلكترونيات على الإعدادات الاقتصادية، مثلاً ضبط أنظمة التدفئة وتكييف الهواء على درجات حرارة أكثر اعتدالاً وإيقاف تشغيلها تلقائياً خلال العطل.

لتقليل استهلاك الطاقة: استبدل الحرم الجامعي وحدات تكييف الهواء المستقلة بنظام مركزي مع إعدادات افتراضية لدرجات حرارة معتدلة.

2-2-3-2 المحافظة على المياه

- توفير عدادات ذكية للكهرباء أو الغاز أو المياه لتوضّح مقدار ما يتم استهلاكه في الوقت الفعلي، وتتضمن معلومات عن التكاليف المرتبطة بالاستهلاك، مما يجعل آثار الاستهلاك واضحة وذات صلة شخصية.
- تقديم مقارنات اجتماعية لاستخدام الطاقة والمياه عن طريق إرسال رسائل إلى الأفراد في حال كان استهلاكهم أكثر من غيرهم، ويميل هذا النهج إلى أن يكون أكثر فعالية عند مقارنة الأفراد.

3-2-3-2 النظم الغذائية المستدامة وتقليل هدر الطعام

جعل الوجبة المراد أن تكون الأكثر استدامة هي الخيار الافتراضي مثل طبق نباتي السلطة مثلاً، مع ترك حرية الخيار للأفراد في اختيار نوعها أو حتى إلغائها. ويمكن استخدام هذه النكزة في المطاعم لدفع الأفراد نحو نمط طعام أكثر صحة.

تقديم الطعام في أطباق أصغر يساعد في منع هدر الطعام لأنه يجعل من الصعب تناول كميات كبيرة من الطعام، لكنّه يترك الأفراد أحراراً في الحصول على المزيد لاحقاً إن كانوا ما يزالون جائعين.

توفير نسبة أعلى من الأطباق والمنتجات النباتية في الكافيتريات والمحلات التجارية وجعلها على مستوى النظر لزيادة احتمال أن يشتريها الأفراد.

4-2-3-2 إعادة التدوير وتقليل استهلاك المواد

ضبط الطابعات على وضع طباعة الوجهين بشكل افتراضي لتقليل استهلاك الورق، مثال: قللت جامعة مالطا من استخدام الورق من خلال وضع خيار افتراضي يتمثل في جعل الطلاب يرسلون رقبياً الواجبات التي يقومون بها. إخبار الأفراد أنه من المتوقع منهم إحضار واستخدام أكواب وأدوات المائدة الخاصة بهم القابلة لإعادة الاستخدام. استعمال أكواب وأدوات مائدة تستخدم لمرة واحدة فقط إذا طلبها الأفراد على وجه التحديد.

استخدم الإشارات المرئية لجذب انتباه الأفراد لصناديق إعادة تدوير القمامة بدلاً من صناديق القمامة، عن طريق طلائها بألوان بارزة أو وضع علامات خُطى تؤدي إليها.

توفير مواقع أو إقامة أحداث حيث يمكن للطلاب التبرع بالكتب المدرسية أو بيعها عند الانتهاء من الفصول الدراسية، أو التخلي عن الأدوات المنزلية عند مغادرتهم السكن. يمكن للجامعة أو مجموعات الطلاب بيع هذه العناصر في الفصل الدراسي التالي.

وعلى صعيد أعلى قليلاً يتم استهداف المجتمع ككل من خلال تطبيق الاقتصاد السلوكي في مجالات السياسة العامة للدولة. وسيتم عرض عدة دراسات حالة لعدد من الدول بعد تطبيق الاقتصاد السلوكي وتعديل السياسة العامة لحل المشكلات في قطاعات محددة:

2-3-2-5 حماية المستهلكين

إرشاد المستثمرين في إسبانيا¹⁴⁸:

الهيئة الوطنية لسوق الأوراق المالية (CNMV) هي الجهة المنظمة المسؤولة عن حماية المتعاملين في السوق المالية في إسبانيا، وتتجلى المشكلة في أنّ بعض المستثمرين يفتقرون إلى المعرفة والمهارات عند التعامل مع المؤسسات المالية وتلقي الخدمات المالية، لأن مستوى التعليم المالي بين السكان الإسبانين منخفض، مما يؤدي

¹⁴⁸ OECD. (2017), Behavioural Insights and Public Policy: Lessons from Around the World, OECD Publishing, Paris, p79-80.

إلى قرارات مالية غير دقيقة من قبل الأفراد مما يضر بحمايتهم كمستهلكين. وضعت الهيئة الوطنية لسوق الأوراق المالية بالتعاون مع المصرف المركزي الإسباني خطة عمل بشأن التعليم المالي بهدف تحسين الثقافة المالية الشاملة لإسبانيا، والتي بدورها ستعزز حماية المستهلكين الإسبانين.

تتمثل أهداف التعليم المالي في نقل المعرفة والكفاءات لتمكين المستهلكين الماليين والمستثمرين ذوي الكفاءات لاتخاذ القرار الصحيح عند إدارة اقتصادهم الخاص، حيث إن جزءاً كبيراً من القرارات التي تتعلق بالسلوك المالي يتخذها الأفراد مع تأثير مباشر من بيئته الشخصية والعائلية. كجزء من هذه الخطة، أصدرت الهيئة الوطنية لسوق الأوراق المالية أوراق معلومات وإرشادات للمستثمرين مصممة لتعريفهم بالمنتجات الاستثمارية الأكثر شيوعاً أو أهمية. الهدف هو تغيير السلوكيات الخاطئة للمستثمرين الماليين.

يؤدي ماسبق إلى تعزيز القرارات المالية المناسبة من قبل المستهلكين وفقاً لمعرفتهم وخبراتهم ووضعهم المالي وأهدافهم الاستثمارية. تم وضع المبادئ الإرشادية بعد تحليل سلوكي مكثف بواسطة الهيئة الوطنية لسوق الأوراق المالية لتحديد التحيزات التي تسببت في اتخاذ المستثمرين الإسبانين قرارات مالية غير دقيقة. استخدمت اللجنة منشورات مختلفة وموارد معرفية متنوعة لهذا التحليل، لكن أبرزها كان الاستبيانات التي ملأها المستثمرون بعد الندوات وورش العمل والعروض التقديمية والمحادثات وجهاً لوجه مع المستثمرين في المعارض والمؤتمرات وغيرها. ويشير الاقتصاد السلوكي إلى أن سلوكيات المستثمرين وقدراتهم تتأثر بشكل كبير بالتحيز، مما يؤثر في القرارات بالطرائق التالية:

- من خلال توجيه ميل المستثمرين الصغار للاستثمار في المنتجات المالية المألوفة لهم.
- جعل المستثمرين يترددون في المخاطرة.
- قد يكون لدى المستثمرين تصوّر سلبي حول أمن استثماراتهم وعائداتها في الأسواق المالية.

واستناداً إلى توليفة من الأبحاث التي تم إجراؤها حول سلوك السكان الإسبانين وأنواع تحيّر المستثمرين حسب النظرية السلوكية، تمكنت الهيئة الوطنية لسوق الأوراق المالية من وضع إرشادات مناسبة لتغيير سلوك المستهلكين الإسبانين. تتضمن أمثلة التوصيات الواردة في الأوراق الإرشادية ما يلي:

- خذ الوقت الذي تحتاجه لاتخاذ قرارات استثمارية دون تسرع أو تحت ضغط.
- لا تتخذ قراراً استثمارياً على أساس الشائعات.
- اقرأ معلومات الإعلان بحذر.
- لا تنس أن الاستثمارات في المشتقات المالية تتطلب حكماً سليماً.
- إذا كانت لديك أسئلة أو شكوك، اسأل.

وكما يوجد أيضاً دليل يسرد التوصيات والأنماط السلوكية التي تساعد المستثمرين على تحديد المؤسسات المالية غير المسجلة وتجربتها، بحيث لا تتمكن هذه المؤسسات من استخدام تقنيات البيع المقنعة الخاصة بها لاكتساب عملاء جدد.

تقوم اللجنة الوطنية للأوراق المالية بتحديد مدى نجاح مبادراتها التعليمية من خلال تقنيات التقييم التالية:

1. المقاييس الكمية: على سبيل المثال عدد الأشخاص الذين يحضرون الندوات، والزيارات إلى صفحات الويب، وما إلى ذلك.

2. المقاييس النوعية: بما في ذلك التعليقات الواردة من المستخدمين والمتعاونين ومجموعات التركيز.

3. مؤشرات لقياس القدرات المالية وسلوك المستثمرين، وبهذه الطريقة مراقبة التغيرات في سلوك المستثمرين وتحديد ما يمرور الوقت.

تحسين محو الأمية لدى كبار السن(المملكة المتحدة)¹⁴⁹:

يميل البالغون الذين يفقدون إلى مهارات القراءة والكتابة والحساب إلى أن يكونوا أقل إنتاجية في العمل، ويتقاضون أجوراً أقل ويزداد احتمال معاناتهم من اعتلال الصحة والإقصاء الاجتماعي. تم تصنيف بريطانيا في المتوسط لمهارات القراءة والكتابة وأقل من المتوسط لمهارات الحساب عبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. في محاولة لمعرفة كيف يمكن استخدام الرؤى السلوكية لتحسين معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين ، أنشأ قسم الأعمال والابتكار والمهارات في المملكة المتحدة مركز أبحاث للمهارات المعرفية عند البالغين بالتعاون مع فريق الرؤى السلوكي (BIT) Behavioral Insights Team في سنة (2014)، وأجرى أبحاثاً وتجارب بهدف وضع توصيات سياسية قائمة على الأدلة وأدوات عملية لأصحاب العمل ومقدمي التدريب والمتعلمين البالغين، تتعلق أولى المشكلات التي حددها المركز بمعدلات الاستمرار والتحصيل في برامج تعليم البالغين، ووجد أن العديد من برامج الكليات في المملكة المتحدة كانت تشهد معدلات تناقص عالية في اللحظات الحاسمة مع تراجع معدلات الحضور بنحو 50٪ خلال العام الدراسي.

في واحدة من التجارب الأولى التي أجراها المركز للتدخل السلوكي، شرع مركز أبحاث المهارات المعرفية للبالغين في اكتشاف ما إذا كان قادراً باستخدام الأفكار المستمدة من العلوم السلوكية على تشجيع البالغين ذوي المهارات المنخفضة في اللغة الإنجليزية والرياضيات على الالتزام ببرامج القراءة والكتابة والحساب. وتم إجراء تجربة ميدانية واسعة النطاق لاختبار استخدام الرسائل النصية لتشجيع المتعلمين البالغين بالاعتماد على مبادئ الرؤى السلوكية، وتم استهداف الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين (19) عاماً وأكثر، المسجلين في دورات اللغة الإنجليزية والرياضيات في كيتين للتعليم الإضافي في المملكة المتحدة.

¹⁴⁹ OECD (2017), Behavioral Insights and Public Policy: Lessons from Around the World, OECD Publishing, Paris, pp 103-104.

تم إرسال رسائل ومطالبات متعددة إلى ألفي طالب عبر الرسائل النصية طوال مدة الدورة الدراسية، وذلك بالنيابة عن الكلية. وركزت هذه الرسائل على غرس أربعة معتقدات في المتعلمين، بناءً على رؤى مستمدة من العلوم السلوكية، وأظهرت دراسات أخرى أنها تُحفّز الإصرار على التعلّم:

1. إنّ ما يتعلمه الطلاب مهم.

2. أن يتمكنوا كمتعلمين من النجاح في الدورة.

3. إنّ هذه الممارسة مهمة في تشكيل التحسين.

4. أن يكونوا في الكلية.

يهدف برنامج الرسائل إلى زيادة المثابرة من خلال دفع الأفراد للتعلم وحثّهم على تنظيم أنفسهم في الصفوف لدروس الأسبوع المقبل، وتم قياس الحضور الأسبوعي ونسبة الطلاب الذين توقفوا عن حضور الدورات، حيث تم عدّ المشارك متسرياً إذا تغيب لمدة ثلاثة أسابيع عن الفصول الدراسية، ويتم بعدها مقارنة ذلك مع المؤشرات نفسها لأولئك الطلاب الذين لم يتم إرسال الرسائل لهم على الإطلاق.

وجدت التجربة أن متوسط الحضور زاد بنسبة (7%) للطلاب الذين تلقوا رسائل نصية مقارنة بالمجموعة الضابطة الذين لم يتلقوا أي رسائل على الإطلاق. علاوة على ذلك، انخفض معدل تسرب الطلاب (أولئك الذين لم يعودوا أبداً بعد استراحة منتصف الفصل الدراسي) بنسبة (36%) في المجموعة التي أرسلت إليهم رسائل مقارنةً بالمجموعة الضابطة. وكان المركز قادراً على استنتاج أن استخدام التنبيهات السلوكية في شكل رسائل نصية بسيطة، استناداً إلى مبادئ التغذية الراجعة الإيجابية والدعم الاجتماعي والتخطيط والتنظيم، كان له تأثير إيجابي على تحسين معدلات الحضور والتحصيل والاستبقاء للمتعلمين في برامج تعليم البالغين. وفقاً لنتائج التجربة يتطلع عدد من الكليات في جميع أنحاء المملكة المتحدة إلى تطبيق نظام مماثل للرسائل النصية. يمكن أن يؤدي استخدام الرؤى السلوكية لتقليل التسرب وزيادة التحصيل في تعليم البالغين على المدى الطويل إلى تحسين معرفة القراءة والكتابة والحساب بشكل عام لدى البالغين في المملكة المتحدة.

2-3-2 البيئة

تقليل النفايات الإلكترونية(الدنمارك)¹⁵⁰:

مع زيادة استهلاك الأجهزة الإلكترونية تزداد كذلك كمية النفايات الإلكترونية التي تتطلب التخلص منها، ويعد الإتلاف وإعادة التدوير الصحيحين للمواد المستخدمة في السلع الإلكترونية أمراً مهماً بشكل خاص لتقليل الآثار البيئية والصحية المرتبطة بالنفايات الإلكترونية. لتعويض هذا الاتجاه المتمثل في زيادة استهلاك الإلكترونيات تعتمد معظم السياسات في استجابتها على وضع المسؤولية على عاتق المنتج للتعامل مع النفايات الإلكترونية الناتجة عن البيع.

الميزة النظرية أنه يتم تشجيع المنتج على تقليل تكاليف الجمع وإعادة التدوير في مرحلة الإنتاج، ومع ذلك نظراً لأن جمع النفايات مسؤولية جماعية فإن جهود الشركات الفردية لتقليل استخدام المواد لها تأثير ضعيف على المجتمع. وبما أن المكاسب تشمل جميع المشاركين وليس فقط الشركة المنتجة فيرى مجلس الشمال الأوروبي بأن سياسات جانب العرض تحتاج إلى استكمالها بتدابير تستهدف جانب الطلب (الاستهلاك) لتمكين الأفراد من اتخاذ خيارات أكثر استدامة مع الاستفادة من الرؤى السلوكية وحث المستهلكين على شراء سلع إلكترونية أكثر صداقةً للبيئة أو طويلة العمر، واستخدام المنتجات التي يمتلكونها لفترة أطول، وزيادة إعادة استخدام وإعادة تدوير الإلكترونيات. وتركز هذه الدراسة على إمكانية استخدام النكر لتغيير بنية الاختيار لزيادة الاستهلاك المستدام للإلكترونيات.

تدرك الدراسة أن سلوك الاستهلاك يختلف باختلاف نوع السلعة الإلكترونية المعنية (سواء أكان هاتفاً محمولاً أو أي جهاز آخر)، من مرحلة عملية الاستهلاك ودورة حياة المنتج (قرار الشراء أو إعادة الاستخدام أو إعادة التدوير). علاوة على ذلك، قد يكون لدى المستهلكين الذين ينتمون إلى مجموعات سكانية مختلفة تفضيلات غير متجانسة

¹⁵⁰ OECD. (2017), Behavioural Insights and Public Policy: Lessons from Around the World, OECD Publishing, Paris, pp126.

عندما يتعلق الأمر بالإلكترونيات. بالنظر إلى عدم التجانس في هذا القطاع، اختار المؤلفون التركيز على استهلاك الهواتف المحمولة في الفئة العمرية (19-28) عاماً في بلدان الشمال الأوروبي.

اشتملت الدراسة على مرحلتين، في المرحلة الأولى تم مسح عينة من المستهلكين الشباب في متجر إلكترونيات دنماركي لتحديد السلوكيات غير المقصودة أو العقبات السلوكية التي تمنع الاستهلاك المستدام. في المرحلة الثانية، تم إجراء تجربتين للاختبار من أجل اختبار تأثير تطبيق الرؤى السلوكية المختلفة في قرارات شراء الهاتف المحمول. نُحاكي التجربة الأولى حالة وجود هاتف محمول مكسور في إطار سيناريو هين. في السيناريو الأول كان على المستهلكين الاختيار بين شراء هاتف جديد أو إصلاح الهاتف المكسور، في سيناريو بديل كان على المستهلكين الاختيار بين شراء هاتف مستعمل أو شراء هاتف جديد.

التنبه الذي تم التحقيق فيه هو العرض النشط لخيارين بديلين لشراء هاتف جديد لإصلاح هاتف قديم أو شراء هاتف مستعمل. هدفت هذه التجربة إلى فهم ما إذا كان المستهلكون الشباب مهتمين بالإصلاحات أو الاحتمالات المستعملة، والتي لا تقدمها متاجر الإلكترونيات تلقائياً.

وجدت نتائج الاستطلاع أن عدداً كبيراً نسبياً من الشباب قام بشراء هاتف جديد عند تعطل هاتفيهم القديم دون التحقق مما إذا كان من الممكن إصلاح الهاتف القديم، ووجدوا أيضاً أن الشباب يميلون إلى العودة إلى المتجر الذي اشتروا منه سابقاً هواتفهم عند شراء هاتف جديد. كما وجدت الدراسة أن الشباب يمتلكون مستوى من الوعي حول التكاليف البيئية للهواتف الجديدة. تظهر التجارب أن الشباب يفضلون السلوك المستدام، حيث أظهرت النتائج من التجربة الأولى أنه في السيناريو الأول سيختار (87%) من المستهلكين الإصلاحات إذا تم عرض هذا الخيار في المتجر. تشير هذه النتائج إلى أن المستهلكين الشباب منفتحون على التفكير في بدائل مستدامة لشراء هواتفهم محمولة جديدة (مثل إصلاح الهواتف القديمة أو شراء أجهزة مستعملة). ومع ذلك، في الوقت الحالي إن هذه الخيارات نادرة في سوق الهواتف المحمولة مما يعيق استيعاب السلوكيات المستدامة، حيث إنّ تجار التجزئة لا يقدمون خدمة التصليح للهواتف المحمولة بشكل كبير وليس من مصلحتهم إبراز هذه الخيارات لأن ذلك سيؤدي

إلى انخفاض المبيعات في المتجر. لذلك، لدى المنتجين حوافز لبيع المزيد من الهواتف لزيادة الأرباح بدلاً من الاستثمار في الخيارات المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاشتراكات والنقادم المخطط له الذي يجعل الهواتف المحمولة غير وظيفية بعد عدد معين من ترقية البرامج تخلق حواجز هيكلية أمام تعزيز الخيارات المستدامة. أخيراً، يؤدي التطور التكنولوجي السريع أيضاً إلى جعل الهواتف قديمة قبل انتهاء عمرها الفعلي.

يقدم الباحثون أيضاً التوصيات السياسية الثلاث التالية إلى مجلس وزراء بلدان الشمال الأوروبي:

يجب إدراج الحكومات في المناقشات الاستراتيجية حول الاستدامة.

يجب على منفذي السياسة استخدام التنبيه في مواقف محددة تكون ذات صلة بتحقيق استراتيجية الاستدامة التي تقررها الحكومة.

تقويم تأثير التنبيهات والتواصل مع المنفذين حول كيفية تصميم التدابير مع وضع التقويم في الحسبان.

على الرغم من أهمية مشكلة النفايات الإلكترونية وتعدد آثارها لم تكن التنبيهات السلوكية قوية كما ينبغي لحل المشكلة وفقاً للبحث، ويمكن تطبيق نكزة أقوى من خلال دفع الشركات المصنعة للهواتف المحمولة لاستبدال الأجهزة المعطلة بمقابل مادي مناسب، وهكذا يمكن حل المشكلة من خلال تحقيق الوفرة الاقتصادي للشركات لإمكانية استخدامها الأجهزة المعطلة في عملية إعادة التصنيع أو إتلافها كنفاية الكترونية بما أن الشركات المصنعة هي المسؤول الأول عنها كما ذكر سابقاً، وهكذا يكون قد تم حل مشكلة النفايات الإلكترونية وتحقيق الأرباح للشركات المصنعة من خلال إعادة استخدام أجزاء الأجهزة المعطلة في عملية التصنيع.

2-3-2 استثمار المدخرات التقاعدية (المملكة المتحدة)¹⁵¹

تم تكليف فريق الرؤى السلوكية (BIT) من قبل مؤسسة خدمة الأموال والمعاشات التقاعدية في المملكة المتحدة لتقويم تأثير تدخلات النكز على عدد الأشخاص الذين يتلقون إرشادات معاش التقاعد قبل الوصول إلى مدخرات معاشاتهم التقاعدية. كانت المكونات الرئيسة للنكز هي شرح طبيعة وغرض إرشادات المعاش التقاعدي وزيادة بروز الإرشادات في أثناء المكالمات من خلال تقديمها كجزء طبيعي من رحلة الوصول إلى المعاش التقاعدي، وتسهيل الأمر على المدخرين لحجز موعد لمعرفة التصرف بالمعاش التقاعدي بحكمة.

تم تطبيق التدخلات السلوكية من قبل متلقي المكالمات في ثلاثة مزودي معاشات تقاعدية عندما يتم استدعاء مدخرين معاشات التقاعد للوصول إلى معاشهم التقاعدي أو للاستعلام عن خيارات معاشاتهم التقاعدية. استخدم متلقو المكالمات نصاً محدداً مسبقاً يتضمن صياغة لحث الأشخاص على أخذ موعد، ثم تم اختبار تدخلين مختلفين: عُرض على مجموعة واحدة أن يحجز معالج المكالمات للعميل موعداً توجيهاً للمعاشات التقاعدية، بينما عُرض على المجموعة الأخرى تحويل مباشر إلى موقع Pension Wise الإلكتروني الذي سيحجز موعداً لهم بمجرد تحويل مُوقَر المعاش التقاعدي إليه. تم اختبار هذه التدخلات من خلال وضع علامات على مدخرات المعاشات التقاعدية على موقع Pension Wise الإلكتروني أو خط حجز المواعيد.

وتم التقييم من خلال اختبار تأثير التدخلات في استيعاب إرشادات المعاشات التقاعدية باستخدام تجربة عشوائية، وقد تم استكمال ذلك لاكتشاف كيفية تنفيذ التدخلات في الممارسة وفحص تجارب موظفي التوصيل وأصحاب المعاشات التقاعدية الذين لم يتلقوا التوجيه من قبل.

ونجح كلا التدخلين في تشجيع المدخرين على الحجز وحضور موعد معاش التقاعد. من بين مدخري المعاشات التقاعدية الذين لم يبلغوا عن تلقيهم إرشادات أو مشورة في العام السابق، تلقى نحو (11%) إرشادات معاش التقاعد

¹⁵¹ The Behavioural Insights Team, (2020), The Stronger Nudge, Evaluation Report, page 15.

الحكيم نتيجة للتدخلات مقارنة بحوالي (3%) في المجموعة الضابطة. لم يكن هناك دليل على وجود فرق كبير بين التدخلين.

في مقابلات المتابعة مع عدد من المشاركين في التجربة، مدخري المعاشات التقاعدية أشاروا إلى عدة عوامل أثرت في قرارهم بأخذ موعد. كان السبب الأكثر شيوعاً لرفض عرض التعيين في معاش التقاعد هو شعور صاحب المعاش بأن لديه بالفعل معرفة كافية بالمعاش التقاعدي. أولئك الذين أفادوا بأن لديهم مستويات معتدلة من المعرفة بالمعاشات التقاعدية كانوا على الأرجح يقبلون التعيين في معاش التقاعد، في حين أن أولئك الذين أبلغوا عن أكثر وأقل معرفة كانوا أقل عرضة للموافقة على موعد. المدخرون على المعاشات التقاعدية الذين كانوا يتطلعون إلى استكشاف خياراتهم بقليل من المعرفة بالمعاشات التقاعدية ولكن لا توجد خطة محددة مسبقاً استجابت بشكل إيجابي للغاية لعرض موعد معاش التقاعد، بالإضافة إلى أن كلاً من عمليات الحجز عبر الإنترنت والتحويلات السريعة كانت مريحة وسهلة وتعدّ أكثر كفاءة من حيث الوقت للموظفين.

نجحت التدخلات في زيادة عدد المدخرين على المعاشات التقاعدية الذين يتلقون إرشادات معاشات التقاعد، مما يوفر مزيداً من الأدلة على التأثير الكبير الذي يمكن أن تحدثه التنبهات في السلوك، بالإضافة إلى أن البيئة كانت مناسبة بشكل خاص لمثل هذا التدخل.

2-3-2-9 القطاع الصحي

• التبرع بالأعضاء (النمسا)¹⁵²:

استخدمت الدراسة علم الاقتصاد السلوكي لتسليط الضوء على عدم التوافق بين المواقف العامة الإيجابية تجاه التبرع بالأعضاء وندرّة الإجراءات الفردية عندما يتعلق الأمر بالتسجيل كمتبرع، حيث يكون الأفراد بشكل افتراضي متبرعين بالأعضاء عند الوفاة ما لم يعترضوا على ذلك. تتضمن أشكال الاعتراض الرسمي مستند رفض مقدماً

¹⁵² Johnson, E. J., & Goldstein, D. G. (2003). Do defaults save lives? Science, 302, 1338–1339.

إلى سجل إلغاء الاشتراك أو رفضاً شفهياً يشهده الأقارب وفقاً لبيانات من السجل الدولي للتبرع بالأعضاء وزرعها. كانت النمسا في عام (2013) الدولة الثامنة عالمياً مع أكبر عدد من المتبرعين بالأعضاء.

• جائحة كورونا (COVID-19) والاقتصاد السلوكي¹⁵³

من الصعب توقع متى وإلى أي مدى ستعود الحياة إلى وضعها الطبيعي ماقبل الجائحة، ويشعر معظم الأفراد بالقلق من الإصابة بالفيروس، ويتساءل بعضهم الذين قاوموا الأعراض عما إذا كانوا مصابين بالمرض، ويقلق بعضهم الآخر ممن ثبتت إصابتهم بالفيروس فيما إذا كان التعرض السابق يمنح مناعة مستقبلية، وحتى أولئك الذين يرفضون تهديد الفيروس بعدة مؤامرة ترتكبها مجموعة من الجماعات المعادية يحتاجون إلى القلق بشأن العواقب الاقتصادية لعمليات الإغلاق واسعة النطاق.

في مثل هذه الأوقات التي يسودها عدم اليقين العميق، يصعب العثور على الحماسة والتفاؤل ليس فقط في الأسواق العالمية والمشاعر العامة فحسب، بل قد يصعب العثور عليه أيضاً في مجتمع العلوم السلوكية.

وتُعد أزمة COVID-19 أهم تحدٍ للصحة العامة في الفترة الحالية مع تداعيات وخيمة على حياة الإنسان ورفاهيته والازدهار الاقتصادي والأمن، وهي بمثابة حكاية تحذيرية حول القدرة المجتمعية والعلمية للأفراد على التنبؤ بالمستقبل.

ينشط الاقتصاد السلوكي والعلوم الاجتماعية المرتبطة به في تطوير حلول لهذه التحديات، حيث قام فريق من الخبراء بدعوة من جمعية العلوم والسياسات السلوكية بمراجعة الأدبيات المتعلقة بالحلول المؤثرة للوصول إلى أهداف عدة تتجلى بـ:

- جذب انتباه الأفراد.
- إشراك رغبة الأفراد في المساهمة في الصالح الاجتماعي.

¹⁵³ Elke U. Weber (2020). [Behavioral Economic Responses to the Dual Challenges of COVID-19 and the Climate Crisis]. In A. Samson (Ed.), The Behavioral Economics Guide 2020 (with an Introduction by Colin Camerer, 18.26, Retrieved from <https://www.behavioraleconomics.com>.

- تسهيل التقويم الدقيق للمخاطر والتكاليف والفوائد.
- تسهيل الوصول إلى المعلومات المعقدة.

وفي سبيل هذه الأهداف تم تحديد أدوات عدّة تتراوح من تدخّلات تصميم الخيارات (على سبيل المثال: تحديد الإعدادات الافتراضية، والتأطير، وتقليل عدد الخيارات) إلى طرق الإقناع (الأعراف الاجتماعية، والحصول على الالتزامات)، وسنذكر أهمها فيما يلي:

1. تقديم ملاحظات وتذكيرات في الوقت المناسب.
 2. الوصول للأفراد في وسائل النقل.
 3. استخدام مقاييس بديهية للتعبير عن المعلومات.
 4. اختيار الإطار الزمني الأكثر أهمية.
 5. استخدام أنماط متعددة للاتصالات.
 6. جعل المعلومات سهلة الوصول.
 7. إعادة صياغة العواقب في مصطلحات مهمة للأفراد.
 8. تخفيف التكاليف الأولية عبر توزيعها عبر الزمن.
 9. توصيل قاعدة للأفراد وجعلها عرفاً اجتماعياً بينهم (مثلاً: الالتزام بارتداء أقنعة الوجه في الأماكن العامة).
- لا يبدو الهدف الأول أنه يمثل مشكلة بالنسبة لـ COVID-19، حيث استجاب السياسيون ووسائل الإعلام باهتمام متزايد حل محل تغطية العديد من القضايا الأخرى إن لم يكن معظمها، ومع ذلك فإن الأهداف الثلاثة الأخرى يمكن تحقيقها بشكل جيد بالقدر نفسه ومواجهة التحدي المتمثل في توجيه الاستجابات الفردية والسياسية لـ COVID-19. سيكون الإبلاغ عن القواعد الزجرية المناسبة حول التباعد الاجتماعي وارتداء أقنعة الوجه مهماً جداً لفعالية الاستراتيجيات لكبح منحنى عدد الإصابات ليتم الانتقال إلى المرحلة التالية من التعامل مع COVID-19، وهي إعادة الانفتاح التدريجي للأمور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويجب أن يتم فرض مثل هذه القيود والقواعد

الطوعية من قبل المجتمع. يساعد في هذا المجال حقيقة أن مثل هذه السلوكيات مرئية للأفراد وواضحة ولكن يجب تحفيزها من خلال إعلام الأفراد بالعواقب التي يهتمون بها، مثل: حماية والديهم أو أطفالهم من العدوى.

وتظهر الاستجابات تباين الاهتمامات والمعتقدات والمواقف لدى الأفراد، مما يضع قيوداً على فعالية إيصال المعلومات العلمية لإبلاغ السلوك وتعديله، حيث ثبت أن الأفراد الذين لديهم معتقدات أيديولوجية قوية هم الأقل قابليةً لتعديل سلوكهم، وهم الأخطر لأنهم الأقل تقيداً بالإجراءات الصحية المتبعة، ويزداد احتمال تعديل سلوكهم عن طريق النقل الصحيح للمعلومات من قبل شخصية علمية في المجال الصحي مع وضع عقوبات زجرية لعدم التقيد بالإجراءات لوجود أفراد مُصرّين على رفض تهديد الفيروس بعدّه مؤامرة معادية.

إن الثقة في المؤسسات التي تضع الصحة العامة قبل الاهتمامات الأخرى والوعي بتحيزات الأفراد وأهمية مسؤوليتهم الفردية هي أمور أساسية للخروج من هذه الأزمة من خلال المساعدة في إبطاء انتشار الوباء وتحقيق التعافي السريع، ومن الضروري تعزيز السلوك المسؤول اجتماعياً من قبل الاقتصاد السلوكي. ونظراً لميل الأفراد لتقليد سلوك الآخرين يجب تعزيز السلوكيات القائمة على التضامن، مثل: التعاون في حملات التوعية بالنظافة أو رعاية كبار السن. ولهذه الغاية يجب على المؤسسات الحكومية تعزيز حملات التوعية حتى يتمكن الأفراد من وضع هذه التدابير الفعالة موضع التنفيذ¹⁵⁴.

وبالتالي، فإن التدخّل القائم على الاقتصاد السلوكي يعني من ناحية فرصة لإثارة تغييرات دائمة من شأنها أن تترجم إلى عادات جديدة ذات فوائد صحية أكبر على المدى الطويل، ومن ناحية أخرى الحد من مخاطر زيادة العبء على النظم الصحية في حالة COVID-19¹⁵⁵.

¹⁵⁴ Javier Cifuentes-Faura, (2020), The Importance of Behavioral Economics during COVID-19, Journal of Economics and Behavioral Studies (ISSN: 2220-6140) Vol. 12, No. 3, pp. 70-74.

¹⁵⁵ Behavioural insights and new approaches to policy design: The views from the field, OECD Seminar Summary, Paris, 23 January 2015

2-3-3 الخاتمة

عرض هذا المبحث تطبيقات للاقتصاد السلوكي في قطاعات عدة مهمة من خلال دراسات حالة لمشكلات وكيفية تطبيق حلول مستمدة من الرؤى السلوكية وتحقيق نتائج ملموسة لم تكن لتتحقق من دون التدخل السلوكي وبتكلفة وبمجهود أقل. ومع توسع رقعة علم الاقتصاد السلوكي لم يحظ بقبول أوسع في مجال السياسة العامة فحسب، بل قام عدد متزايد من الشركات بالتعاون مع فرق الرؤى السلوكية بتوظيف خبراتها في القرارات التشغيلية والاستراتيجية الداخلية والخارجية، ولكن حتى الآن يبدو أن الرؤى السلوكية تُستخدم في مرحلة متأخرة نسبياً في تصميم السياسة والتنظيم، وغالباً عندما تكون السياسة قائمة بالفعل من أجل ضبط التنفيذ والامتثال وتحسينهما. عملياً، تساعد الرؤى السلوكية على تعزيز فعالية السياسة والتنظيم وسد فجوة التنفيذ التي غالباً ما تتجاهلها الحكومات، سيمثل البحث في الفصل الثالث الخوض في تطبيقات الاقتصاد السلوكي ولكن بتوسيع أكبر للتطبيقات في مجال القطاع المالي والامتثال الضريبي تحديداً.

الفصل الثالث: الاقتصاد السلوكي

والسياسة الضريبية في سورية

المبحث الأول: الاقتصاد السلوكي والتهرب الضريبي (دراسات حالة)

3-1-1 المقدمة

لم يقتصر تطبيق الرؤى السلوكية على مجالات السياسة العامة فحسب بل كان للسياسة المالية أيضاً

نصيباً وافراً ولاسيما التحصيل الضريبي في محاولة لرفع معدل الامتثال الضريبي كونها مشكلة تواجه كل اقتصادات

العالم. ومع صعوبة الوصول للنتائج المرجوة بالحلول التقليدية فتح الاقتصاد السلوكي مجالاً جديداً لحلول خلاقية وغير مكلفة لحل مشكلة التهرب الضريبي من خلال تطبيق الرؤى السلوكية، وتم الحصول على نتائج جيدة مقارنة بالتكلفة الزهيدة لتطبيق تلك الحلول، وسيتم سرد عدة دراسات حالة في هذا المبحث كأمثلة عن نجاح تطبيق هذه الرؤى المستوحاة من الاقتصاد السلوكي في حالة التهرب الضريبي.

3-1-2 التأخر في سداد الضريبة في المملكة المتحدة¹⁵⁶

تم إجراء أول تجربة ميدانية في عام (2013) نتيجة تعاون بين هيئة تحصيل الضرائب في المملكة المتحدة (HMRC) Her Majesty's Revenue and Customs وفريق الرؤى السلوكية (BIT) التابع لمكتب مجلس

¹⁵⁶ Michael Hallsworth, John A. List, Robert D. Metcalfe, and Ivo Vlaev, (2014), The Behavioralist As Tax Collector: Using Natural Field Experiments to Enhance Tax Compliance, , NBER Working Paper No. 20007. Page26.

الوزراء في المملكة المتحدة. وتركز هذه التجربة على دافعي الضرائب الذين أعلنوا بالفعل أن دخلهم خاضع للضريبة، لكنهم لم يدفعوا التزاماتهم الضريبية، وتم وضع خمس رسائل عشوائية تم إرسالها إلى (100000) دافع ضرائب فردي: ثلاث رسائل تستند إلى المعايير ورسالتان للسلع العامة.

(1) "تسعة من كل عشرة أشخاص يدفعون ضرائبهم في الوقت المحدد" (القاعدة الأساسية)

(2) "تسعة من كل عشرة أشخاص في المملكة المتحدة يدفعون ضرائبهم في الوقت المحدد" (معيار الدولة)

(3) "تسعة من كل عشرة أشخاص في المملكة المتحدة يدفعون ضرائبهم في الوقت المحدد. أنت حالياً تنتمي إلى أقلية صغيرة جداً من الأشخاص الذين لم يدفعوا لنا بعد" (معيار الأقلية).

(4) "دفع الضرائب يعني أننا جميعاً نكسب من الخدمات العامة الحيوية مثل الطرق والمدارس" (ربح)

(5) "عدم دفع الضرائب يعني أننا جميعاً نخسر الخدمات العامة الحيوية مثل الطرق والمدارس" (خسارة).

تظهر النتائج التجريبية أن المعايير الاجتماعية ورسائل المنافع العامة تزيد من احتمالية دفع الأفراد لالتزاماتهم الضريبية المعلنة مع ملاحظة اختلافات كبيرة في مدى تأثير كل معيار. على سبيل المثال، ينتج عن بيان المعيار الأساسي تأثير معالجة بنسبة (1.3%)، وينتج عن بيان معيار الدولة تأثير معالجة بنسبة (2.1%)، حيث تؤدي هذه التأثيرات إلى زيادة قدرها (623000) جنيه إسترليني و (980) ألف جنيه إسترليني في إجمالي الضرائب المدفوعة في غضون (23) يوماً. وبالمقارنة، ينتج عن بيان معيار الأقلية تأثير علاجي أكبر بكثير بنسبة (5.1%)، وهو ما يمثل زيادة قدرها (2.367) مليون جنيه إسترليني في الضرائب المدفوعة في غضون (23) يوماً.

وفيما يتعلق بتأثير الربح والخسارة للصالح العام نجد اختلافاً بسيطاً كان لكل منهما حجم تأثير يبلغ (1.6%)، لذلك لم يكن لتأثير الرسالة تأثير إضافي على السلوك أكثر من تأثير الرسائل المعيارية.

وبشكل عام، تظهر النتائج أن الرسائل القصيرة يمكن أن تعالج مشكلة عدم الدفع من خلال زيادة التكاليف الأخلاقية، ويمكن أن تقلل من التسويف وبالتالي زيادة دفع الضرائب. في المجموع (3.2) مليون جنيه إسترليني تم جمعها

كإيرادات ضريبية إضافية، وأدت هذه النتائج إلى تجربة ميدانية ثانية واسعة النطاق بالتعاون مع فريق الرؤى السلوكي، ولكن ركزت بعناية أكبر على نوع الرسالة مع (119527) مكلفاً ضريبياً في المملكة المتحدة، وكانت هذه التجربة الثانية في إمكانية تكرار العلاج الأكثر فعالية من التجربة الأولى. بالإضافة إلى ذلك، تمت مقارنة تأثير القواعد الوصفية (أي ما يفعله الآخرون) والأمر الزجري (أي ما يعتقد الآخرون أنه يجب القيام به)، حيث تفاعلت التجربة أيضاً مع القواعد الوصفية والزجرية، ولكن في هذه التجربة تم تضمين الرسائل المالية فقد تم إعطاء تفاصيل عن تكلفة الفائدة المضافة لعدم الدفع ووسائل الدفع التي يمكن لأي شخص استخدامها. ونجد أن القواعد الوصفية لها تأثير أكبر بكثير من القواعد الزجرية على زيادة معدلات الدفع، ومع تكرار نتائج معيار الأقلية في التجربة الأولى تم جمع أكثر من (9) ملايين جنيه إسترليني خلال فترة التجربة (23 يوماً) بسبب الرسائل في التجربة الثانية. لذلك، من الواضح أن أي تدخلات يُظهر أنها تقلل من عدم الامتثال لها قيمة في حد ذاتها ولا سيما إذا كانت مجانية التنفيذ. في الواقع لقد حققت هذه الدراسة إيرادات كبيرة لمصلحة الضرائب في المملكة المتحدة، ونتيجة لذلك تم تبني نهجها على نطاق أوسع.

3-1-3 الإقرار الضريبي المبكر في أندونيسيا¹⁵⁷

شكّل فريق الرؤى السلوكية (BIT) والمديرية العامة للضرائب الأندونيسية (Direktorat Jenderal Pajak، أو DJP) تعاوناً في شباط (2017) لتطبيق الرؤى السلوكية لإدارة الضرائب في أندونيسيا، وكان الغرض من التعاون هو زيادة الامتثال الضريبي والإيرادات الضريبية، وتدريب موظفي DJP على تطبيق الأساليب السلوكية وتقييم الأثر بشكل مستقل على الإدارة الضريبية من خلال "التعلم بالممارسة".

¹⁵⁷ The Behavioural Insights Team, (2019), Encouraging Earlier Tax Returns in Indonesia, project report.

وتم إجراء تجربة عشوائية (RCT) والتي تعد واحدة من أكبر التجارب على الإطلاق لتقييم تأثير تدخلات البريد الإلكتروني المصممة لتشجيع دافعي الضرائب على تقديم إقرار ضريبي سنوي قبل أسبوعين على الأقل من الموعد النهائي.

يتعين على دافعي الضرائب تقديم إقرار ضريبي خلال الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني إلى 31 آذار، ومع ذلك يتم تقديم نسبة كبيرة من الإقرارات الضريبية في الأسبوعين الأخيرين قبل الموعد النهائي. ويُعد تقديم الإقرار في اللحظة الأخيرة تحدياً سلوكياً في جميع أنحاء العالم لما يسببه من مشاكل لكل من إدارات الضرائب ودافعي الضرائب.

بالنسبة للإدارات الضريبية، يمكن أن تكافح أنظمة المعالجة عبر الإنترنت والأنظمة اليدوية للتعامل مع حجم كبير من الإقرارات الضريبية في الوقت نفسه من خلال تمديد الموعد النهائي لتقديم الإقرار الضريبي، بالإضافة إلى ذلك قد تكون الإقرارات الضريبية المقدمة على عجل أكثر عرضةً لأن تكون غير مكتملة أو تحتوي على أخطاء بالإضافة إلى زيادة التكاليف الإدارية المرتبطة بالموظفين من الوقت والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لاستكمال الإقرارات الضريبية وتصحيحها.

وبالنسبة لدافعي الضرائب، فإن التعامل مع قوائم الانتظار الطويلة نتيجة لتقديم عدد كبير من المكلفين إقرارهم الضريبي في الوقت نفسه أو تعطل النظام عبر الإنترنت، ويمكن أن يؤدي الرفض المحتمل بسبب الحقول غير المكتملة أو الأخطاء إلى الإحباط ، خاصةً إذا كان دافعو الضرائب مستحقين لاسترداد الأموال. قد يؤدي هذا إلى تآكل الروح المعنوية الضريبية ويؤدي إلى انخفاض الامتثال الضريبي في المستقبل. تشير أدبيات علم السلوك إلى أن التحيز والمماثلة من المحتمل أن تكون من العوامل الرئيسية التي تجعل دافعي الضرائب ينتظرون حتى اللحظة الأخيرة لتقديم الإقرار الضريبي.

لفهم العوائق التي تحول دون الإقرار الضريبي المبكر في أندونيسيا، أجرى مركز اتصال المديرية العامة للضرائب (DJP) مكالمات خارجية لمقابلة 20 من دافعي الضرائب الذين قدموا إقرارهم الضريبي لعام بعد الموعد

النهائي. أعطى دافعو الضرائب سببين رئيسيين للتأخر في تقديم الإقرار الضريبي: (1) العادة والمماثلة، و(2) نقص المعلومات حول القواعد والنماذج والمواعيد النهائية.

وتم إرسال بريد إلكتروني من قبل المديرية العامة للضرائب (DJP) إلى عينة من دافعي الضرائب لتذكيرهم بتقديم إقرار ضريبي.

وقد أتاح العمل مع فريق الرؤى السلوكية (BIT) لإجراء تجربة عشوائية بشأن التواصل مع دافعي الضرائب فرصة لـ:

1. اكتشاف ما إذا كانت طرق الاتصال منخفضة التكلفة مثل البريد الإلكتروني يمكن أن تحقق أهداف المديرية العامة للضرائب (DJP) المتمثلة في زيادة معدلات الإقرار الضريبي المبكر.

2. تطوير قدرة موظفي المديرية العامة للضرائب (DJP) لتطبيق الرؤى السلوكية والتقييم الدقيق لإدارة الضرائب. ولاختبار ما إذا كان تطبيق الرؤى السلوكية يمكن أن يخفف تأخر المكلفين بتسليم إقرارهم الضريبي، طوّرت BIT وDJP رسائل البريد الإلكتروني للتدخل السلوكي من خلال نقاط عدّة:

- التبسيط: تذكير بسيط يؤكد الإيداع المبكر. تمّ البدء بالطرق المتاحة لتقديم الإقرار الضريبي لتشجيع الإيداع المبكر، حيث أكد البريد الإلكتروني أن الأندونيسيين يقدمون الإقرار الضريبي أكثر من أي وقت مضى، لذلك لا ينبغي لدافعي الضرائب الانتظار حتى اللحظة الأخيرة. وتهدف رسالة (الأعراف الاجتماعية) الخفيفة هذه أيضاً إلى زيادة التسجيل بشكل عام لأن العديد من الدراسات تُظهر أن الأشخاص يضبطون سلوكهم ليتوافق مع تصوّرهم لكيفية تصرف غالبية من حولهم لتعزيز مصداقية البريد الإلكتروني والاعتناع به من خلال "تأثير الرسول" وهو الفرد الذي يقوم بتنفيذ النكزة وغالباً يكون شخصية عامة موثوقة، وفي حالتنا هذه تم التوقيع عليه من قبل المدير العام لـ DJP.

- الفخر الوطني: يُظهر تسليط الضوء على مساهمة الضرائب في بناء الأمة. وتشير الدراسة إلى وجود ارتباط سلبي بين الفخر الوطني والاعتقاد بأن الغش في الضرائب أمر مقبول أخلاقياً. وكان هيكل هذه الرسالة أكثر

اتساقاً مع التواصل الأندونيسي التقليدي، كما أنه لم يؤكد على هدف التسجيل المبكر، وبدلاً من ذلك ركز على التقديم بشكل عام.

■ الإرشادات: تسهيل عملية التقديم عن طريق الربط بوثائق توجيهية جديدة قد يؤدي تعقيد أدلة تعليمات DJP لتقديم الإقرار الضريبي إلى دفع دافعي الضرائب إلى المماطلة أو زيارة مكتب الضرائب المحلي للحصول على المساعدة، مما يؤدي إلى التأخير في تقديم الإقرارات. وتم تحسين البريد الإلكتروني للتبسيط من خلال تضمين روابط إلى: (1) نشرة الأسئلة الشائعة المكونة من صفحتين لدافعي الضرائب العاملين لحسابهم الخاص و(2) قائمة مراجعة جديدة، تم تطويرها بواسطة DJP ومسؤول ضرائب أسترالي مُعار لجميع دافعي الضرائب الشخصيين لتحديد النموذج الذي يجب استخدامه، والتأكد من ملء جميع الحقول وإرفاق المستندات الصحيحة مع إدراج أربع مشاكل يمكن تجنبها عن طريق الإقرار في وقت مبكر لجعلها أكثر بروزاً لدافعي الضرائب: الرفض بسبب الأخطاء التي ارتكبت على عجل؛ موقع ويب بطيء للإقرار عبر الإنترنت؛ طوابير طويلة في مكاتب الضرائب؛ وغرامة إذا تجاوز الإقرار الموعد النهائي.

■ التخطيط: تعزيز هدف الإقرار المبكر وتقديم المساعدة من خلال أدوات التخطيط، مثل: (نوايا التنفيذ)، يمكن أن تساعد الأشخاص في التغلب على التسويف والعوائق لتحقيق هدف معين ولاسيما عند إنشاء دافع قوي للإيداع المبكر من خلال سرد المشاكل التي يمكن أن يتجنبها دافع الضرائب مما يسهل استجابة سلوكية أكثر تلقائية.

تم إجراء تجربة عشوائية لتقييم تأثير رسائل البريد الإلكتروني السلوكية مقارنةً بما يلي: (1) عدم وجود بريد إلكتروني، و(2) بريد إلكتروني للتحكم كان مشابهاً في الأسلوب والمحتوى لرسالة بريد إلكتروني سابقة لـ DJP، تم التوزيع العشوائي وقياس النتائج على مستوى دافعي الضرائب الفردية وكانت العينة عبارة عن دافعي ضرائب الدخل الشخصي المسجلين للإيداع عبر الإنترنت (الإيداع الإلكتروني) في وقت التكليف، والتي تضم ما يقارب 11.2 مليون فرد.

وتم إجراء التوزيع العشوائي وتقسيمه إلى طبقتين من خلال خاصيتين من المتوقع ارتباطهما بالإيداع الضريبي: (1) حالة العاملين لحسابهم الخاص و(2) مكتب الضرائب الإقليمي حيث تم تسجيل دافع الضرائب وتضمنت العينة فقط دافعي الضرائب المسجلين للإيداع الإلكتروني (30 في المائة من جميع دافعي الضرائب المسجلين) لأن عناوين بريدهم الإلكتروني قد تم التحقق منها بينما قد لا يكون أصحاب الملفات الإلكترونية ممثلين لجميع دافعي الضرائب في أندونيسيا، إلا أنهم يشكلون شريحة متزايدة يمكن الوصول إليها بسهولة نسبية من خلال اتصالات البريد الإلكتروني منخفضة التكلفة. لذلك فهي عينة ملائمة يمكن من خلالها اختبار التدخلات السلوكية.

بلغ متوسط الدخل المُبلَّغ عنه لدافعي الضرائب في العينة (179) مليون روبية أندونيسية (12500 دولار أمريكي)، والأفراد الذين يكسبون أقل من (54) مليون روبية إندونيسية (3800 دولار أمريكي) سنوياً ليسوا ملزمين بتقديم إقرار ضريبي.

وعند بدء التنفيذ تم إرسال رسائل البريد الإلكتروني قبل خمسة أسابيع تقريباً من الموعد النهائي للإيداع في 31 آذار، مما يمنح دافعي الضرائب وقتاً كافياً لتقديم الطلبات قبل 16 آذار مع التأكد أيضاً من أن معظم الموظفين قد تلقوا بالفعل تقرير الاستقطاع الضريبي من صاحب العمل والذي كان يجب إرفاقه بإقرار ضريبي.

استخرجت المديرية العامة للضرائب الأندونيسية بيانات الإقرار الضريبي وحللت نتائج التجربة بشكل مشترك مع فريق الرؤى السلوكي، وتبين أن جميع رسائل البريد الإلكتروني حسنت معدلات الإقرار المبكر والشامل مقارنة بعدم إرسال بريد إلكتروني. ومع ذلك، فإن البريد الإلكتروني الخاص بالتخطيط (الذي دفع دافعي الضرائب إلى اختيار تاريخ التقديم وتلقي رسائل تذكير) كان الأكثر فاعلية، وكانت رسائل البريد الإلكتروني الخاصة بالفخر الوطني والتحكم هي الأقل فاعلية. التقديم المبكر بين دافعي الضرائب في مجموعة عدم وجود بريد إلكتروني، قدم (30.4%) إقراراً ضريبياً بحلول 16 آذار 2018، وقد أثمرت التجربة عن زيادة ذات دلالة إحصائية في التقديم المبكر لجميع رسائل البريد الإلكتروني مقارنة بعدم وجود بريد إلكتروني تتراوح من (0.8% إلى 2.1%).

أدى البريد الإلكتروني الخاص بالتخطيط إلى أكبر زيادة في الإيداع المبكر، حيث قام دافعو الضرائب في هذه المجموعة بتقديم (33400) إقرار ضريبي إضافي قبل 16 آذار مقارنةً بمجموعة عدم وجود بريد إلكتروني. يمثل هذا تحسناً بنسبة (6%)، وهو يمثل (233900) إقرار ضريبي تم تقديمه مسبقاً إذا تم إرسال البريد الإلكتروني الخاص بالتخطيط إلى عينة (11.2) مليون بأكملها مقارنة بعدم وجود بريد إلكتروني.

التقديم الإجمالي بين دافعي الضرائب في مجموعة عدم وجود بريد إلكتروني قدم (65.6%) إقراراً ضريبياً. وجدنا زيادة ذات دلالة إحصائية في إجمالي الإيداع لجميع رسائل البريد الإلكتروني الستة مقارنة بعدم وجود بريد إلكتروني بما يعادل (0.7-1.7%) زيادة نسبية.

3-1-4 اختبار التذكير بالعفو الضريبي في غواتيمالا¹⁵⁸

تم التعاون بين فريق الرؤى السلوكية (BIT) وهيئة الضرائب في غواتيمالا Superintendencia de Administración Tributaria (SAT) في عام (2017) لتطبيق الرؤى السلوكية والتقييم الدقيق لإدارة الضرائب في غواتيمالا، وتم تمويل المشروع من صندوق الابتكار العالمي (GIF) Global Innovation Fund. وكانت المشكلة المستهدفة أن غواتيمالا تتمتع بأقل معدل لتحصيل الضرائب في أمريكا اللاتينية، وكل هذه الأموال التي تُخلف عن دفعها يمكن أن تسهم في الحد من الفقر والرفاهية الاجتماعية. وكان الهدف من هذا المشروع زيادة الإعلان عن الضرائب المتأخرة ودفعها من خلال عفو ضريبي لمدة أربعة شهور تم إطلاقه في أيار 2017. وكان التدخل بواسطة إرسال تذكير أو أكثر لدافعي الضرائب مع معلومات حول الإعفاء الضريبي مع نسب الفائدة والغرامات، وتم تصميم رسائل التذكير لتضمين عناصر سلوكية مثل التعليمات المبسطة ودعوة واضحة للإقرار الضريبي.

¹⁵⁸ The Behavioural Insights Team, (2018), Testing the Optimal Frequency of Tax Amnesty Reminders in Guatemala, Project report.

تتألف عينة المشروع من (15107) مكلف ضريبي (شركات وأفراد يعملون لحسابهم الخاص) لم يعلنوا عن جميع التزاماتهم الضريبية بحلول تموز 2017، وتم اختيار دافعي الضرائب في هذه العينة عشوائياً لدراسة أثر التدخل السلوكي عليهم.

وأظهرت النتائج أن إرسال رسالتين أو ثلاث رسائل تذكير لم يؤد إلى زيادة نسبة دافعي الضرائب الذين أعلنوا أو دفعوا إقرارات متأخرة مقارنة بمن تلقوا رسالة تذكير واحدة فقط. ومع ذلك، أدت الرسائل المتعددة إلى زيادة نسبة الإقرارات المتأخرة من قبل دافعي الضرائب. أدى إرسال رسالتين إلى زيادة نسبة التصريحات المعلنة بمقدار (0.7%) ، من (14.1% إلى 14.8%). أدى إرسال ثلاثة خطابات إلى زيادة نسبة التصريحات المقدمة بمقدار (1.5%) لتصل إلى (15.6%).

وتم التوصل إلى توصيات عدّة بعد تطبيق التجربة وأهمها:

- تطبيق مزيد من الاختبارات لتكرار التذكير في بيئة أكثر شيوعاً للحصول على مزيد من الإيرادات.
- مزيد من الاختبارات لتكرار التذكير من خلال استخدام بدائل أرخص أو مجانية مثل الرسائل القصيرة والبريد الإلكتروني.
- اختبار التكرار الأمثل للتذكير بأحجام عينات أكبر من أجل الكشف عن الزيادة في المبالغ التي سيدفعها المكلفين الضريبيين.

3-1-5 تحسين معدلات الامتثال الضريبي بين الشركات في كوستاريكا¹⁵⁹

تعاون البنك الدولي وحكومة كوستاريكا لتحسين معدلات الامتثال الضريبي بين الشركات من خلال رسالة تذكير بسيطة عبر البريد الإلكتروني والتي أحدثت فرقاً كبيراً، حيث تتوافر لدى الحكومة معلومات الاتصال الخاصة

¹⁵⁹ world bank group,(2021), Behavioral Insights for Tax Compliance, page20-21.

بالشركات المسجلة، لذلك تمكنوا من الوصول إلى دافعي الضرائب بشكل مباشر مما يهدد بالعواقب بالنسبة لأولئك الذين لم يلتزموا بسداد ضرائبهم المفروضة.

وتم اختيار ثلثي الشركات المستهدفة عشوائياً لتلقي رسالة إلكترونية للتنفيذ بينما لم تتلق البقية شيئاً، واحتوت رسائل البريد الإلكتروني على ثلاث ميزات:

- إبراز العقوبة مع ذكر العقوبات المحتملة التي قد يتعرض لها المكلف في حال عدم السداد، بما في ذلك عقوبة الإغلاق أو التدقيق أو نشر الأسماء عبر الإنترنت.

- الرسائل المستوحاة من الاقتصاد السلوكي التي تتضمن التخصيص والتبسيط وإبراز الأعراف الاجتماعية.

- استخدام معلومات الطرف الثالث، مع التأكيد على أنه يمكن استخدام التقارير الواردة من العملاء والموردين ومقدمي الخدمات المالية للتحقق من مبيعات المكلف غير الملتزم بسداد الضريبة ونفقاته.

أدى التدخل السلوكي إلى تحسين الامتثال لضريبة الدخل، وكما هو متوقع ارتفع معدل الامتثال الضريبي على الدخل لعام 2014 بمقدار (20%) في غضون خمسة أسابيع، وقد أدى ذلك أيضاً إلى تحسين الدقة في الإبلاغ من الشركات غير المسجلة والتي تُعرف بأنها الأكثر قابليةً للتهرب.

3-1-6 رسائل التذكير لرفع معدل الامتثال الضريبي للضرائب الفردية في بولندا¹⁶⁰

أرسلت السلطات البولندية عدة رسائل بالتعاون مع البنك الدولي مع الاعتماد على الرؤى السلوكية إلى دافعي الضرائب المتأخرين عن السداد من أجل رفع معدل الامتثال الضريبي المنخفض للغاية، يؤكد نجاح الرسائل

¹⁶⁰ world bank group,(2021), Behavioral Insights for Tax Compliance, page28-29.

على أن الاستثمار في عمليات الاتصال المعززة يمكن أن يكون أكثر استراتيجية من تكييف التشريعات. لقد نجحوا في زيادة الامتثال لضريبة الدخل، وبالتالي زيادة الإيرادات الحكومية.

وتمت التجربة العشوائية هذه على عينة بلغت (149925) مكلف ضرائب فردية في جميع أنحاء بولندا. تم تعيين دافعي الضرائب لتلقي واحدة من تسعة رسائل مستوحاة من رؤى الاقتصاد السلوكي، وتم إرسال الرسائل إلى الأفراد الذين أعلنوا عن ضرائبهم للسنة المالية (2015) لكنهم فشلوا في سداد ما عليهم من ديون بحلول الموعد النهائي.

تضمنت الرسائل المستنيرة سلوكياً فقرات تمهيدية مختلفة ومتنوعة في اللهجة:

- الرسائل الناعمة: تسلط هذه الرسائل الضوء على الحوافز الاجتماعية، وشمل ذلك تعزيز الأعراف الاجتماعية من خلال إعلام دافعي الضرائب أن نسبة عالية من السكان قد دفعوا ضرائبهم في الوقت المحدد، وتم استخدام التأطير الإيجابي لشرح كيفية تمويل الضرائب للمدارس والطرق والسلامة، وحدد الإطار السلبي كيف لا يمكن تقديم هذه الخدمات بدون ضرائب.

- الرسائل القاسية: تسلط هذه الرسائل الضوء على العقوبات المفروضة على عدم الامتثال أو تأطير عدم الدفع كخيار مقصود ومتعمد.

وكانت طرق التسليم متنوعة للرسائل أيضاً، إذ تلقى بعض دافعي الضرائب الرسالة عبر البريد العادي، حيث يسلم مكتب البريد الرسالة إلى صندوق بريد دافع الضرائب، وتلقى الآخرون خطاب المطالبة الأصلي عبر البريد المسجل وهي عملية ذات طابع رسمي للغاية، حيث يؤكد دافع الضرائب الاستلام بتوقيع، ويتم إخطار مكتب الضرائب بأن الخطاب قد تم تسليمه بنجاح.

وكان للرسائل تأثير كبير على تحفيز مدفوعات الضرائب في بولندا بزيادة قدرها (20.8%) في عدد دافعي الضرائب الممتثلين.

وكانت الرسائل المرسلة بالبريد العادي فعالةً مثل تلك المرسلة عبر البريد الإلكتروني. وبالتالي يمكن للإدارة الضريبية توفير بشكل كبير عن طريق تغيير طريقة التسليم إلى الخيار الأقل تكلفة.

وأيضاً تُشكل التركيبة السكانية فرقاً حيث كان لدى النساء معدل سداد أعلى بشكل عام واستجابة بشكل أفضل للرسالة القوية. لم تكن الرسائل التي تحتوي على رسائل سلع عامة فعالة بالقدر نفسه بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (50-64) عاماً، ولكنها زادت من الامتثال بين الشباب في المناطق الريفية، وقد يكون التفسير هو أن الشباب يرون أنفسهم مستفيدين بدرجة أكبر من السلع العامة التي تمولها الدولة من أموال الضرائب والتي تم إدراجها في الرسالة.

وكانت الاستجابات المختلفة بين مجموعات السكان لأنواع مختلفة من الرسائل السلوكية تؤكد أن المواقف والسلوكيات تعتمد بشكل كبير على السياق، وأن هناك حاجة إلى مزيد من التحليل لفهم الأسباب المحددة للاختلافات في الامتثال بشكل أفضل. يمكن أن تؤدي معايرة رسائل التذكير إلى جماهير مختلفة إلى زيادة الامتثال الضريبي والإيرادات الحكومية بشكل فعال.

ويرى البحث من خلال عرض دراسات الحالة في الدول المذكورة أن التجربة الأولى المُطبقة في المملكة المتحدة والتي اعتمدت على رسائل التذكير من قبل فريق الرؤى السلوكي في عام 2014 وكُلفت بالنجاح حينها، لتأتي من بعدها دول عدّة لتطبق التجربة نفسها مع اعتماد أغلب النظريات السلوكية لصياغة الرسائل التي تم اعتمادها عند التجربة الأولى في المملكة المتحدة وهي:

- أثر التأطير.

- الأعراف الاجتماعية.

- تجنب الخسارة.

- البروز والوضوح.

ورغم أن كل التجارب كانت ناجحة بشكل مُبهر وبتكاليف زهيدة جداً، فقد كان هناك اختلاف بسيط في كل تجربة من حيث مدى الاستجابة السلوكية لاختلاف الأفراد المُستهدفين في عينة التجربة واختلاف ثقافتهم من

بلد آخر أو اختلاف القطاع المُستهدف، وهذا سبب كافٍ لمزيد من البحث لكيفية توسيع نطاق التجربة أو حتى تعميمها نظراً للاستجابة السلوكية الإيجابية من الأفراد مع بساطة التكاليف لهذه التجارب.

3-1-7 الخاتمة

استعرض البحث عدة دراسات حالة لدول تم تطبيق الرؤى السلوكية فيها لحل مشكلة التهرب الضريبي، وكانت النتائج مُبهره في فترة قصيرة ورغم التكاليف الزهيدة، حيث تم إرسال رسائل لتذكير المكلفين مع تضمين الرؤى السلوكية في صياغة الرسائل، وكانت المملكة المتحدة سبّاقة في هذا المجال وطبقت أول تجربة بالتعاون مع فريق الرؤى السلوكي (BIT) في 2014 لتأتي من بعدها عدة دول وتعيد تطبيق وتبني تجربة المملكة المتحدة مع اختلافات بسيطة في العينة المستهدفة في التجربة. وهذا يؤكد نجاح الاقتصاد السلوكي ونظرياته في إيجاد حلول جديدة وبسيطة وغير مكلفة على الإطلاق في تحقيق نتائج ماكانت نظريات الاقتصاد التقليدي تتمكن من تحقيقها بالتكاليف نفسها، وهذا يفتح مجالاً واسعاً لزيادة البحث في مجال الاقتصاد السلوكي لصقل تجارب الدول والاستفادة منها وتطويرها للاستفادة الأمثل منها عند تطبيقها. وسيعرض البحث في المبحث القادم مشكلات السياسة الضريبية في سورية مع تسليط الضوء على عوائق التحصيل الضريبي من الناحية السلوكية.

المبحث الثاني: التهرب الضريبي في سورية: قراءة نقدية سلوكية

3-2-1 المقدمة

تنتقل الدراسة إلى مناقشة التهرب الضريبي من خلال التشريعات الضريبية والإدارة الضريبية التي تقوم بتنفيذها والأفراد المكلفين بدفع الضريبة، وسيناقش هذا المبحث فكرة العدالة في التشريع الضريبي من خلال معدل

الضريبة والإعفاءات الضريبية ضمن فترة الدراسة وعرض العقوبات الجزائية في نص القانون التي تُطبّق على من ثبت تهريبهم ضريبياً. تنتقل الدراسة بعدها إلى سبر سلوك مراقبي الدخل كونهم الأفراد الذي يطبقون التشريع الضريبي جنباً إلى جنب مع سلوك المكلفين بدفع الضريبة. وستحاول الدراسة التركيز على الناحية السلوكية ومناقشة نتائج استطلاع للرأي مع تضمين الرؤى السلوكية، حيث تقوم عملية الامتثال الضريبي على ثلاثة أطراف رئيسة تتمثل بـ:

1- التشريعات الضريبية.

2- المكلفين بالضريبة.

3- من يقوم بتنفيذ التشريعات الضريبية وجبي الضريبة متمثلة بالإدارة الضريبية.

وسيتّم عرض عدة نقاط ومناقشتها في ضوء أطراف عملية الامتثال الثلاثة ودراسة أثرها في التهريب الضريبي من الناحية السلوكية.

3-2-2 العدالة الضريبية

من المهم بدايةً الإشارة إلى أنّ قانون ضريبة الأجرور والرواتب وتعديلاته اللاحقة النافذ خلال فترة الدراسة لم ينظر في مسألة عدالة الضريبة على فئة الدخل المحدود التي هي الأكثر تحملاً للضريبة بالإضافة للظروف المعيشية الحالية وخاصة في فترة الأزمة التي تجعل الحد الأدنى للكفاف يفوق الرواتب والأجرور المقدمة لهذه الفئة بفارقٍ كبير¹⁶¹.

بالإضافة إلى ما تقدّم فإنّ هذه الضريبة تُجبي بطريقة الحجز عند المنبع مما يجعل التهريب منها أمراً مستحيل الحدوث، وهذا كله يخلق بيئةً مناسبة للفساد والإفساد من خلال خلق الحافز عند العامل لقبول أو لطلب الرّشى.

¹⁶¹ مزدوجة الحرب والسياسات العامة في سورية، (2020). مركز دمشق للأبحاث والدراسات(مداد)، سورية، ص33.

وضمن فئة مكلفي ضريبة الدخل المقطوع والأرباح الحقيقية حسب المرسوم 51 لعام 2006 الذي هو تعديل لقانون ضريبة الدخل رقم 24 لعام 2003 يتراوح معدل الضريبة بين (10%-28%) على الأرباح الصافية مع إعفاء الأرباح التي تقل عن مبلغ (50000 ل.س)¹⁶².

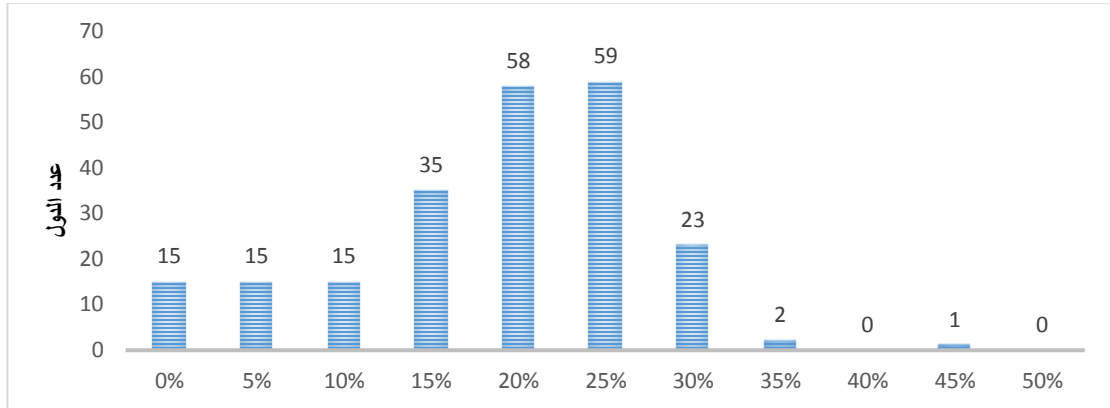
وبالمقارنة مع معدل ضريبة الأرباح حول العالم نجد أنه أعلى بقليل من المعدل الوسطي للدول الأخرى، ويوضح الشكل البياني التالي أعلى معدل يفرض لضريبة أرباح الشركات حول العالم يتراوح بين (20%-25%) في أغلب الدول، ولكن هناك دول معدل الضريبة لديها أقل مثلاً: أوزبكستان (7.5%)، وبلغاريا (10%)، والعراق (15%)، وهونغ كونغ (16.5%)، وسنغافورة (17%) والمملكة المتحدة (19%)، ولكن في المقابل هناك عدة دول معدل الضريبة أعلى من المعدل الوسطي لدول العالم مثلاً ألمانيا واليابان (30%)¹⁶³.

¹⁶² الموقع الرسمي للهيئة العامة للرسوم والضرائب، الرابط http://www.syriantax.gov.sy/?page=category&category_id=132 تاريخ الدخول للموقع 2021/08/01.

¹⁶³ Elke Asen, Corporate Tax Rates around the World, 2020,

<https://taxfoundation.org/publications/corporate-tax-rates-around-the-world/#lowest>

الشكل البياني رقم(9): معدل ضريبة الدخل لأرباح الشركات حول العالم عام 2020.



المصدر: Statutory corporate income tax rates are from OECD, "Table II.1. Statutory corporate income tax rate," updated April 2020, https://stats.oecd.org/index.aspx?DataSetCode=Table_II1; KPMG, "Corporate tax rates table,"

عملياً، لا يمكن البتّ في عدالة الضريبة المفروضة من خلال معدلها فقط، وإنما يتطلب ذلك أيضاً دراسة ما تقدمه الحكومة من خدمات مقابل هذه الضريبة. نظرياً وحسب نظريات فرض الضريبة وهي نظرية العقد الاجتماعي ونظرية التضامن الاجتماعي فإنّ إقرار الأفراد بوجوب دفع الضريبة يكون مقابل تأمين المرافق العامة من قبل الدولة بما يحقق رفاهية الأفراد واستمرار أعمالهم وضمان سهولتها.

وتتجلى عدم عدالة ضريبة الدخل على أرباح الشركات من خلال نقاط عدّة منها:

- الحد الأدنى المُنْفى من الضريبة هو 50000 ل.س. وفعلياً لا يوجد أرباح لا تتجاوز الحد المُنْفى، وتقديرياً يدفع المكلفون ضرائب على الشريحة الثالثة وما فوق لاختلاف قيمة العملة المحلية في الفترة الممتدة بين وقت فرض المرسوم والوقت الحالي.
- الفارق الكبير بين شرائح الأرباح من حيث معدل الضريبة ومبلغ الربح الصافي، وهذا يخلق شعوراً بعدم الرضا عند الأفراد ويفتح مجالاً للفساد والتلاعب ليتم التكاليف حسب الشريحة الأقل.
- عدم وجود تخفيضات ضريبية للممثلين بشكل طوعي لدفع الضريبة والإفصاح عن أرباحهم الحقيقية، وإنما كان هناك إعفاءات ضريبية لعدد من القطاعات ضمن نص القانون.

- يتم التكاليف الضريبي من قبل مراقب الدخل تقديرياً بشكل جُزافي بناءً على المبيعات أو المنطقة أو بشكل مماثل للمكلفين ضمن المنطقة والمهنة نفسها دون طلب بيانات الأرباح الحقيقية للمكلف رغم وجودها، والقانون الضريبي هو عادل وواضح كنص ولكن الإجراءات التنفيذية وآلية تطبيقها قد تجعل الفرد يشعر بالظلم، لكون هذه الإجراءات التنفيذية يجب أن يقتصر تطبيقها على حالات تقديم المكلف لبيانات غير صحيحة أو امتناعه عن تقديم بيانات لأرباحه الحقيقية.

3-2-3 الإعفاءات الضريبية في التشريع الضريبي

تستخدم الإعفاءات الضريبية كأداة لتحفيز الأفراد والمؤسسات لممارسة سلوكيات محددة مثل توجيه نشاطهم الاقتصادي إلى فئة محددة أو حيز جغرافي بذاته أو كمساهمة من الحكومة في دعم المشروعات المستهدفة بالإعفاء من خلال تخفيض تكاليف إنتاجها بمقدار قيمة الإعفاء. وعبر الزمن استُخدمت هذه الإعفاءات بكثرة في سورية وتضمنت معظم التشريعات الضريبية وقوانين الاستثمار ومراسيمه مواداً تنصّ على هذه الإعفاءات وشروطها والمستفيدين منها. على سبيل المثال، تمّ إقرار إعفاءات ضريبية عدّة ضمن قوانين الاستثمار خلال فترة الدراسة ومنها:

1. المرسوم التشريعي رقم 19 لعام 1991 والذي تم تعديله بالمرسوم رقم 7 لعام 2000.
2. المرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2007.
3. المرسوم التشريعي رقم 18 لعام 2021.

كما تمّت الإشارة أعلاه، فإنّ الهدف الرئيس من هذه الإعفاءات الضريبية هو تنشيط الاستثمار وتحفيزه ضمن مناطق أو قطاعات قد لا يفضلها المستثمرون بما ينعكس إيجاباً في هذه المناطق لاحقاً في حال تم توجيه هذه الإعفاءات بشكل جيد، ولكن توجد تكلفة فرصة بديلة لهذه الإعفاءات، فعندما تُعفى كلياً من الضريبة مشاريع كثيرة وأيضاً تُخفّض الضرائب كثيراً وباستمرار لمشاريع أخرى فإنّ ذلك يفوّت على الخزينة إيرادات لا بأس بها كان يمكن للحكومة أن تستثمرها بنفسها أو تستخدمها في سياساتها الأخرى الاقتصادية والاجتماعية.

بشكلٍ عام، يترتب على منح الإعفاءات الضريبية باستمرار آثار سلبية على الامتثال الضريبي ويجعل الأفراد الممثلين طوعياً الناشطين في القطاعات غير المُعفاة يشعرون بعدم العدالة ويدفعهم للتهرب من دفع الضريبة لكون الإعفاء يلغي العدالة التي هي روح القانون الضريبي، ويلغي دوره في عدالة إعادة توزيع الدخل لكونه يلغي عمومية التكليف، وذلك الإعفاء من المُفترض أن يكون لمراعاة ظروف المُكلفين الخاصة.

من جهة ثانية، إنّ عدم منح إعفاءاتٍ ضريبية تراعي أوضاع المكلفين في الظروف الاستثنائية يُشعر الأفراد بعدم العدالة، ومثال ذلك كما في أثناء جائحة كورونا التي تعرضت لها سورية والإغلاق وحظر التجول الذي فرضته الحكومة الذي أدى إلى توقف كثيرٍ من الأعمال للحفاظ على الصحة العامة. مثال آخر يتمثل بحالة كثيرٍ من المنشآت التي كانت قد تعرضت للتخريب والتدمير سواء كلياً أو جزئياً نتيجة الحرب على سورية. لذلك ومن أجل تشجيع الأفراد على العودة إلى منشآتهم وإعادة تشغيلها تمّ إصدار المرسوم التشريعي رقم 16 لعام 2013 الذي ينصّ على إعفاء المكلفين بضريبة الأرباح الحقيقية من جميع الفوائد والغرامات العائدة للأعوام 2011 وماقبلها¹⁶⁴، ولاقى حينها المرسوم ردود فعلٍ إيجابية لكونه جاء تقديراً لما مرت به البلاد من ظروف صعبة في بداية فترة الأزمة وهو الإعفاء الوحيد خلال فترة الأزمة.

3-2-4 التشريعات القانونية ذات الصلة بالتهرب الضريبي

لطالما كان التهرب الضريبي اختلاساً للمال العام وتم عدّه جريمة بحق المجتمع والدولة في القانون السوري لذلك يعاقب عليه القانون بمايلي:

- تنص المادة 19 من قانون ضريبة الدخل رقم 24 للعام 2003 على الحبس لمدة شهر واحد ويُحرم من إجازات الاستيراد والتصدير وتجمّد عضويته في غرف التجارة والصناعة، وتُضاعف العقوبة في حال تكرار المخالفة

¹⁶⁴ الموقع الرسمي للهيئة العامة للرسوم والضرائب، تاريخ الدخول للموقع 2021/08/01، الرابط http://www.syriantax.gov.sy/?page=show_det&category_id=74&id=332&lang=ar

مع تقدير الدوائر المالية لأرباحه مباشرة وفقاً لفعالياته ونشاطاته والمعلومات الأخرى المتوافرة لدى الدوائر المالية وبصورة لا تقل عن ضعف أعلى رقم سنوي للأرباح كُلف بها خلال السنوات الخمس الأخيرة.

- تنص المادة 10 من قانون مكافحة التهرب الضريبي رقم 25 لعام 2003 على معاقبة العاملين المكلفين بأعمال الاستعلام ومكافحة التهرب الضريبي وغيرهم الذين يثبت استثمارهم أسرار نتائج أعمالهم لمنفعتهم أو منفعة غيرهم بأن يُحالوا إلى القضاء لاتخاذ الإجراءات القانونية والتأديبية بحقهم.

- تنص المادة 15 من قانون مكافحة التهرب الضريبي رقم 25 لعام 2003 على إجراء المصالحة مع المكلف المتهرب من الضريبة أو الرسم عن جزء التكلفة محل التهرب وفق ما يلي:

- دفع 25 % من الغرامة المحددة في هذا القانون إذا تمت المصالحة قبل تحريك الدعوى العامة.
- دفع 50 % من الغرامة المحددة في هذا القانون إذا تمت المصالحة بعد تحريك الدعوى العامة.
- دفع 75 % من الغرامة المحددة في هذا القانون إذا تمت المصالحة بعد صدور حكم قضائي غير قطعي.
- ينص القانون رقم 41 لعام 2007 على إحداث الهيئة العامة للضرائب والرسوم وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وترتبط بالوزير ويكون مقرها الرئيسي دمشق، ويكون هدف الهيئة حسب المادة 3 من القانون نفسه هو اقتراح السياسة الضريبية وتنفيذها في ضوء السياسة المالية والاقتصادية العامة للدولة ووضع الخطط اللازمة وتنفيذها بما يخدم المساهمة الفعالة في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ضمن مهامها ما يلي:

1- اقتراح مشاريع الصكوك التشريعية المتعلقة بفرض الضرائب والرسوم وتحصيلها وتنفيذ هذه التشريعات وإعداد التعليمات والقرارات التنفيذية الخاصة بها على أن تصدر بقرار من الوزير.

2- إعداد تقديرات الإيرادات السنوية للموازنة العامة للدولة من الضرائب والرسوم.

3- وضع خطة مكافحة التهرب الضريبي وتنفيذها.

4- إبرام المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالضرائب والرسوم وحضور المؤتمرات الدولية والعربية والمحلية المتعلقة بالشؤون الضريبية.

5- التنسيق مع الأجهزة الرقابية بما يكفل حسن تنفيذ تشريعات الضرائب والرسوم.

6- التنسيق مع مديرية الجمارك العامة بما في ذلك تبادل المعلومات على المستويات كافة بما يضمن حسن

تنفيذ تشريعات الضرائب والرسوم.

7- ممارسة أية مهام أخرى تعهد إليها من الوزير.

مع ذلك، ورغم العقوبات الرادعة تشير التقديرات غير الرسمية إلى وصول حجم التهرب الضريبي في عام 2016 إلى 1750 مليار ل.س.¹⁶⁵ وكشفت وزارة المالية عن تنظيم 1000 ضبط تهرب ضريبي خلال 2019 بمبلغ تجاوز 160 مليار ل.س. كما تبين بعض التقديرات لأخصائيين في هذا المجال حجم التهرب الضريبي في سورية يُقدَّر بـ 2 تريليون ل.س في عام 2020.¹⁶⁶

تُشير الحالة السورية إلى أنّ القوانين ذات المستوى العالي من الردع ليست كافيةً لوحدها لجعل الأفراد يمثلون ضريبياً، وفي الوقت نفسه فهي غير مقنعة لأنّ العوامل النفسية هي الأكثر أهمية، ومن الضروري النظر في هذه المسألة من منظور علم النفس والتركيز على التأثيرات التحفيزية والتوجيهية للتجارب بالإضافة إلى الأفكار والسلوكيات. وبهذه الطريقة قد يكون من الممكن الكشف عن السلوكيات تجاه زيادة الوعي بالمسؤولية المجتمعية والامتثال الضريبي بفهم أفضل، وعندها يُظهر الأفراد امتثالاً طوعياً لدفع الضرائب في إطار وعيهم بالمواطنة المسؤولة رغم أنّ احتمال كشف تهربهم وتعرضهم للمسائلة ضئيل جداً. على سبيل المثال: في الدول الاسكندنافية مثل فنلندا، فإنّ جميع الأفراد تقريباً هم من دافعي الضرائب، حيث بلغت نسبة الامتثال الضريبي 98٪، حتى في بلدان مثل اليونان والمجر، حيث مستوى الدخل منخفض نسبياً، فإنّ عدد دافعي الضرائب مرتفع بشكل كبير.¹⁶⁷

¹⁶⁵ "دراسة عن حجم التهرب الضريبي في سورية لسنة 2017". (2018)، الموقع الرسمي لصحيفة بزنس2بزنس، تاريخ الدخول للموقع

2021/7/25، الرابط: <https://b2b-sy.com/news/47645>.

¹⁶⁶ مقال الكتروني، تاريخ الدخول للموقع 2021/08/01 الرابط <http://newspaper.albaathmedia.sy/2021/02/10> يشفطون- 2000-مليار-ليرة-من-خزينة-الدولة-من-ي/ .

¹⁶⁷ Mehmet Nar.(2015), The Effects of Behavioral Economics on Tax Amnesty, International Journal of Economics and Financial Issues, 5(2), 580-589.

3-2-5 بادرة لتطبيق الاقتصاد السلوكي في سورية

في خطوة غير مسبقة لوزارة المالية تجاه زيادة الثقة بين الحكومة والمكلفين تم فتح المجال للأفراد لإبداء آرائهم ومقترحاتهم حول تعديل قانون ضريبة الدخل رقم 24 لعام 2003 عن طريقة مبادرة اسمها (شاركنا رأيك)، وتم نشرها من خلال منصات التواصل الاجتماعي، ويمكن للأفراد الاطلاع على الموضوعات والتساؤلات المطروحة للنقاش وإبداء الرأي عبر¹⁶⁸:

- 1- الفيسبوك عبر الرابط: <https://www.facebook.com/syrianfinancialministry>.
- 2- زيارة قناة تلغرام عبر الرابط: <http://t.me/FinancialmeasuresBot>.
- 3- إرسال المقترحات والآراء عبر تطبيق الواتس آب من خلال الرقم الخاص بوزارة المالية /0987013346/.

لكن يهتم هذا البحث الإشارة إلى ثغرة في مقترح وزارة المالية رغم أنه يُعطي صورةً إيجابية للأفراد، ولكن يوجد تخوف متوارث من القديم لدى الأفراد من الإدلاء برأيهم بشفافية بما يخص التكاليف الضريبي، ويحتاج نجاح هذا الأمر إلى بناء مزيد من الثقة بين الأفراد والحكومة لضمان تعاون الأفراد مما قد يؤثر في نجاح المقترح. لهذا السبب لا يرى هذا البحث أنّ مثل هذه المبادرة، رغم أهميتها في حال البناء عليها بشكلٍ صحيح، ستكون مؤثرة فيما يتعلق بالامتثال الضريبي وتخفيض التهرب الضريبي في سورية.

3-2-6 تقويم سلوكيات تقدير الضريبة وتحصيلها (استطلاع رأي)

تم اعتماد الدراسة لاستخدام استطلاع رأي من أجل تحقيق هدفها في التعرف على كيفية تقدير الضريبة وتحصيلها وسلوك مراقبي الدخل أثناء تأدية عملهم وتقييم رد فعل المكلفين تجاه ذلك، حيث تم توزيع استطلاع الرأي ونشره

¹⁶⁸ الموقع الرسمي لوزارة المالية، 2021/06/26، تاريخ الدخول للموقع 2021/08/02 الرابط: <http://www.syrianfinance.gov.sy/ar/page/تعديل-قانون-الضريبة-على-الدخل-القانون-رقم-24-لعام-2003>

عبر الفيسبوك لمدة أسبوع وكان المجتمع المستهدف أصحاب الحرف والمهن في الجمهورية العربية السورية، وكان عدد أفراد العينة 100 شخص.

توصيف عينة الاستطلاع:

- الجنس: إناث: 55% ، ذكور 45%.
- المستوى التعليمي: دراسات عليا: 23% ، شهادة جامعية: 71% ، شهادة التعليم الثانوي 6%.
- المهنة: صيدلية 80%، تجارة 4%، طب أسنان 1%، مركز هندسي 3%، محاسبة 7%، صناعة الألبسة 5%.
- توزع أفراد العينة جغرافياً: السويداء 3%، اللاذقية 3%، حلب 2%، حماة 2%، حمص 3%، درعا 2%، طرطوس 5%، ريف دمشق 35%، دمشق 45%.

وتمّ التأكيد لجميع أفراد العينة أنهم غير مضطرين للكشف عن هويتهم حيث يتوافق ذلك مع نظرية البروز والوضوح وهي إحدى نظريات الاقتصاد السلوكي التي تشير إلى أنه يمكن جعل فكرة ما بارزة أكثر من غيرها لكونها ستغيّر سلوك الفرد في التعامل مع الموضوع المطروح وستعطيه شعوراً بالثقة¹⁶⁹. وهنا كان استطلاع الرأي يؤكد ما تقدم على أهمية دمج الاقتصاد السلوكي وتطبيق نظرياته عند صياغة السياسة المالية لأن الاكتفاء بتعديل التشريعات الضريبية فقط لن يحقق النتيجة المرجوة في رفع معدل الامتثال الضريبي، بل يتطلب الأمر النظر في كيفية تطبيق هذه التشريعات على الأفراد المكلفين والأخذ بأرائهم وأفكارهم من أجل تقييم مدى نجاح التشريعات وتقديم تعديلاتٍ واقتراحاتٍ بناءة. فيما يلي سيتم تقييم التشريع الضريبي من وجهة نظر الأفراد المكلفين بدفع الضريبة حسب عدة نقاط وفقاً لاستطلاع الرأي الذي تمّ إجراؤه وكانت الإجابات التي تم الحصول عليها على الشكل التالي:

¹⁶⁹ "salience-bias", access date: 1/8/2021, link: <https://thedeisionlab.com/biases/salience-bias/>.

1- 71% من الأفراد هم من حملة الشهادة الجامعية و23% كانوا من حملة الشهادات العليا، ولكن رغم ذلك لم يعرف 70.3% منهم القانون الضريبي الذي يتم تكليفهم على أساسه.

2- 59.6% من الأفراد مقتنعون بضرورة دفع الضريبة و11.2% كانوا غير متأكدين من ضرورة دفعها والنسبة الباقية كانت غير مقتنعة بالدفع.

3- 89% من الأفراد غير مقتنعين بعدالة الضريبة المفروضة والسبب هو ارتفاع التكلفة الضريبي.

4- 92.1% من الأفراد يرون أن طريقة تقدير الضريبة غير عادلة، وكانت أغلب الإجابات متشابهة من ناحية تقدير مراقب الدخل مبلغ الضريبة بشكل جزافي أو بشكل عشوائي أو تقديرياً حسب المنطقة وعدد السكان والمهنة وحسب حركة المبيعات عند قدومه وحسب رأس المال الموجود.

5- وفيما إذا كان لدى الأفراد المشمولين بالاستطلاع اقتراح لطريقة بديلة لتقدير الضريبة يرونها أكثر عدالة من وجهة نظرهم، توزعت الإجابات وفق الآتي:

- فرض الضريبة بنسبة ثابتة على الأرباح الصافية وتُطبق على جميع المهن والحرف.
- تطبيق نظام الفوترة وربط الحواسيب بشبكة مع مديرية المالية مع وجود حد أدنى يُعفى من الضريبة.
- العدالة في فرض الضريبة بين المهن المختلفة، حيث إنّ مبيعات كثير من البقاليات أكثر من الصيدليات لكنها مكلفة ضريبياً بمبالغ أقل.
- أخذ الظروف المعيشية الصعبة وتدني القوة الشرائية للأفراد بالحسبان عند فرض الضريبة.

6- أجمع الأفراد المشمولون بالاستطلاع على أنّ الفترة الزمنية التي يتم بها التكلفة الضريبي مناسبة، ولكن كان هناك اقتراحات حول إمكانية تسديد مبلغ التكلفة الضريبي على دفعات.

7- 87% من الأفراد صنفوا تعامل مراقب الدخل من خلال اللباقة والنزاهة والشفافية والمهنية وكان يتراوح بين الـ1 والـ5 من 10. وعند السؤال عن الصفات الأهم التي اتسم بها مراقبو الدخل أشارت الإجابات إلى الافتقار إلى الأدب والاحترام والنزاهة والإلمام بالتفاصيل الكاملة عن القانون الضريبي ليكون قادراً على الإجابة عند سؤال

المكلفين عن تفاصيل التكاليف الضريبي وبالإضافة إلى استغلال بعضهم لعمله كمراقب دخل. في مقابل ذلك تجاوز تصنيف بقية الأفراد لتعامل مراقب الدخل الـ 10/8.

8- 85.4% من الأفراد غير راضين عن جودة الخدمات المُقدّمة من قبل الحكومة مقابل الضريبة.

9- أبرز مشكلات الأفراد في تسديد الضريبة تتمثل باحترام الوقت والبيروقراطية الإدارية وعدم الرغبة في التعامل مع الموظفين، وكانت الاقتراحات لطرائق دفع بديلة وأكثر سهولة مثل الدفع الإلكتروني أو تخصيص حساب لوزارة المالية ويتم تسديد مبلغ الضريبة عن طريق أي مصرف.

3-2-7 نتائج استطلاع الرأي وتقييم النظام الضريبي

بناءً على استطلاع الرأي والإجابات المقدمة من قبل الأفراد، يهّم هذا البحث أن يشير إلى عددٍ من الملاحظات السلوكية المهمة التي يمكن لحظها لتحسين الامتثال الضريبي وتخفيض التهرب الضريبي وهي:

1- تحتاج الحكومة إلى زيادة الوعي الضريبي لدى الأفراد كون التهرب من دفع الضريبة هو فعلٌ سينعكس بآثاره على كل المجتمع، حيث إنّ النفقات الجارية للحكومة لن تتأثر على حساب النفقات الاستثمارية التي ستقل مما سيؤثر في النمو الاقتصادي وسيدفع الحكومة إلى فرض ضرائب جديدة لتعويض العجز الحاصل في الموازنة.

2- الضريبة هي عادلة من ناحية معدل الضريبة ولكن الإجراءات التنفيذية غير الواضحة عند تطبيقها تجعلها غير عادلة في نظر المكلفين مع شعورهم بالظلم. بالمقابل، فإنّ الهامش الواسع المتاح أمام مراقب الدخل في تقدير الضريبة يخلق فرصة كسبٍ لهذا المراقب من خلال تخفيض مبلغ الضريبة مقابل الحصول على مبلغٍ مادي "رشوة" يتفاوض عليه مع المكلف. عملياً، تزداد احتمالات استغلال هذه الفرصة من جهة بسبب انخفاض الدخل الذي يحصل عليه مراقب الدخل، ومن جهةٍ ثانية بسبب الشعور بالظلم عند المكلف نتيجة عدم عدالة الضريبة من وجهة نظره.

3- ينعكس ضعف كفاءة مراقبي الدخل وعدم تهيئتهم وتدريبهم على التعامل بسلوك سليم مع الأفراد سلباً على الامتثال الضريبي.

4- عدم احترام وقت المكلفين والبيروقراطية عند سدادهم ضرائبهم المفروضة قد تجعلهم عرضة للغرامات نتيجة تأخرهم بتسديد الضريبة، وهذا بالنهاية سيؤدي إلى تهريبهم من الدفع بطريقة أو بأخرى.

3-2-8 الخاتمة

ناقش هذا المبحث التهريب الضريبي من خلال الأطراف الرئيسة لعملية الامتثال الضريبي والتي هي التشريع الضريبي والإدارة الضريبية والأفراد المكلفين بدفع الضريبة، وتمّ ذلك في ضوء نقاط عدّة أهمها العدالة الضريبية والإعفاءات والعقوبات المفروضة في حال التهريب. بعدها تمّ الانتقال إلى مناقشة علاقة الأفراد مع بعضهم كمكلفين وكمراقبي دخل.

بيّن البحث أنّ العقوبات الرادعة ليست ذات تأثير في ظلّ غياب الوعي والمسؤولية عند الفرد تجاه مجتمعه. تمت مناقشة استطلاع رأي لتقويم النظام الضريبي بوساطة عينة من الأفراد المكلفين بدفع الضريبة وكانت نتائجه تُشير إلى انخفاض مستوى الوعي الضريبي وعدم المعرفة بالتشريعات الضريبية بالنسبة للأفراد، مع ترهل إداري وبيروقراطية في إجراءات دفع الضريبة مع ضعف كفاءة مراقبي الدخل.

ينتقل البحث في المبحث الأخير من هذا الفصل إلى بناء نموذج اقتصادي سلوكي لحلّ مشكلة التهريب الضريبي في ضوء نتائج استطلاع الرأي.

المبحث الثالث: نموذج اقتصادي سلوكي

3-1-3 المقدمة

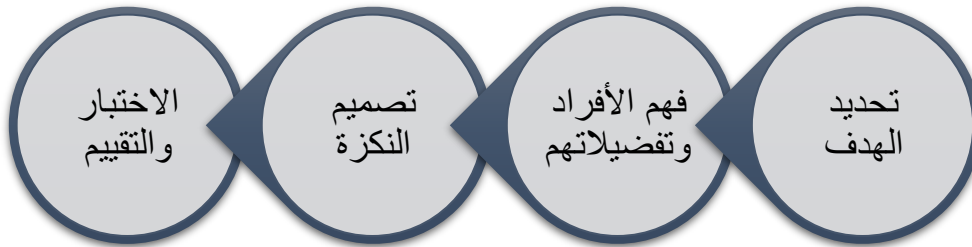
يناقش هذا المبحث أهم عيوب عملية الامتثال الضريبي وثغراتها من الناحية الاقتصادية السلوكية، ومن ثم يتم العمل على بناء نموذج لتقديم حلٍّ أولي لمشكلة التهرب الضريبي من منظورٍ جديد وبتكلفة زهيدة مقارنة بتكاليف الحلول التقليدية، فقد أثبتت تلك الحلول قصورها في حلّ هذه المشكلة.

إنّ طبيعة المرحلة الزمنية الحرجة التي تمرّ بها سورية تؤكد على أهمية زيادة الإيرادات المالية في موازنة الحكومة من أجل تأمين تمويل عملية إعادة الإعمار. سيتم بناء النموذج من خلال دراسات الحالة التي تمت مناقشتها في المبحث الأول من هذا الفصل واستخلاص أهم الدروس المستفادة ودمجها مع نتائج استطلاع الرأي لأبرز مشكلات النظام الضريبي التي تشكّل سلوكيات تقدير الضريبة وتحصيلها.

3-2-3 خطوات بناء النموذج الاقتصادي السلوكي

يرتكز الاقتصاد السلوكي على المبدأ الذي ينصّ على أنّ الإنسان كائنٌ غير عقلاني لا يسعى إلى تحقيق تعظيم منفعته، وإنما تحركه مشاعره وتحيزاته الفكرية وتفضيلاته. وعند وجود أيّ تغييرٍ مرغوب في السياسة العامة أو السياسة المالية يتمّ اللجوء إلى دراسة هذه التحيزات لتفسير سلوك الفرد غير العقلاني ومن ثمّ تغيير هذا السلوك. يغيّر الاقتصاد السلوكي بشكلٍ جذري طريقة تفكير الأفراد، ويساعد ذلك على إدراك أنّ الافتراضات التي يتخذها الأفراد أحياناً دون إدراك، لا تتطابق مع الطريقة التي يتخذ بها الأفراد قراراتهم بالفعل عندما نقوم بصياغة السياسات، ونعلم جميعاً أنّ الأفراد لديهم مشاكل في ضبط النفس، لكن هذه الحقيقة يتم نسيان ذلك عندما يتم تصميم السياسات، وينطبق هذا بالقدر نفسه على برامج التنمية التي تتوجّه الحكومة إليها الآن¹⁷⁰.

سيتم بناء النموذج الاقتصادي السلوكي المقترح حسب الطرائق التي طبقها فريق الرؤى السلوكي التي تنتقل في خطوات عدّة موضّحة من خلال الشكل التالي:



ويتم بناء النكزة حسب مبدئين أساسيين هما:

- الأبوية التحريرية التي تضمن حرية الأفراد عند اتخاذ قراراتهم ومسؤولية الحكومة تجاههم.
- تصميم الخيارات وذلك من خلال توظيف نظريات الاقتصاد السلوكي في السياسة التي تُقرها الحكومة.

¹⁷⁰ Saugato Datta.(2014), "BEHAVIORAL DESIGN: A NEW APPROACH TO DEVELOPMENT POLICY", Review of Income and Wealth Series 60, Number 1, March.pp11

ليتم بعدها البدء بتصميم النكزة من خلال الخطوات التالية:

3-2-1 تحديد المشكلة والهدف من تطبيق النكزة

تتجلى المشكلة في التهرب الضريبي مما يؤثر في إيرادات الحكومة، الأمر الذي ينعكس سلباً على الإنفاق. وهدف النكزة هو تحسين الامتثال الضريبي عند الأفراد بما يزيد إيرادات الحكومة كونها تمر في مرحلة حرجة وبحاجة لإيرادات إضافية لتمويل عملية إعادة الإعمار.

3-2-2 تحديد المفاهيم السلوكية التي تُفسّر سلوك الأفراد

- **تجنّب المكلف للخسارة:** وذلك من خلال احتمال كشف التهرب والتعرض للعقوبة، ومعدل العقوبة المفروضة في حال كشف التهرب. في الحالة المتعلقة بالتهرب الضريبي في سورية يتراجع مستوى المخاطرة عند المكلف رغم العقوبات الرادعة في القانون، لكون بعض مراقبي الدخل ضعيفي الكفاءة ولديهم ميلٌ للفساد وقبول للرشوة.
- **أثر التأطير:** وذلك من خلال تقديم المعلومات للأفراد أو عرضها ضمن إطار معيّن على أمل أن يتغير سلوك الأفراد تبعاً لذلك. عملياً، في حال التكليف الضريبي في سورية لا يتم تأطير السلوك بصورة إيجابية من قبل معظم مراقبي الدخل الذين لا يتعاملون بشكل لائق مع المكلفين. مثلاً إنّ غياب التوضيح لسبب دفع الضريبة أو أوجه الإنفاق العام للحكومة التي تعتمد على إيرادات الضرائب والتي تصبّ في مصلحة المكلف ومناقشة مسألة عدم عدالة الضريبة من وجهة نظر المكلفين، كل ذلك يجعل الضريبة تُقدّم في أطر سلبية تحفز المكلفين على التهرب منها لشعورهم بالغبن وعدم العدالة.
- **الأعراف الاجتماعية:** في غياب المعلومات الصحيحة وكثرة التأويلات للتشريع الضريبي يزداد العبء المعرفي على الأفراد، مما يجعلهم يلجؤون إلى فعل ما يرونه من حولهم مقبولاً في المجتمع، مما يعمم سلوك محاولة التهرب الضريبي بين أفراد المجتمع لكون الأفراد بأغليبتهم لديهم ردة فعل سلبية تجاه الأطر التي يتم ضمنها تقديم موضوع التكليف الضريبي للأفراد.

3-2-3 تصميم النكزة.

بعد تحديد المشكلة وفهم سلوك الأفراد وتحليله وتحديد المفاهيم السلوكية التي تُفسّر دوافع سلوك الأفراد التي يتم

تصميم النكزة وفقاً لها، يتم تحديد نقاط التدخّل السلوكي التي تتجلى بما يلي:

- **تغيير السؤال المطروح من خلال تطبيق مفهومي (العبء المعرفي، وتصميم بنية الاختيار).**

يتم ذلك عن طريق تخفيف العبء المعرفي عن الأفراد الناجم عن كثرة التأويلات والتفسيرات للتشريع الضريبي وتعقيده وعدم معرفة الأفراد بالتشريع الضريبي الذي يتم تكليفهم ضريبياً وفقاً له. يجعل ما تقدم الأفراد يتقبلون الطرائق الأسهل للتخلص من ذلك العبء، وغالباً ما يكون ذلك من خلال السلوك غير المرغوب (التهرب الضريبي). لذلك، يتم تغيير السؤال المطروح من التساؤل عن سبب امتناع الأفراد عن دفع الضريبة إلى كيفية تمكينهم من دفع الضريبة وبطرائق أسهل. في هذا السياق يوجد عاملٌ مساعد لتحقيق ما تقدم إذ إنّ أكثر من 50% من عينة استطلاع الرأي تُقر بضرورة دفع الضريبة المفروضة عليهم ولكنهم لا يعرفون كيفية تقديرها. هنا يأتي دور تصميم بنية الاختيار في جعل الخيارات أسهل على الأفراد من خلال وضع خيارات أكثر سهولة لتقديم الإقرار الضريبي مثل البريد الإلكتروني والدفع عن طريق أيّ مصرف.

- **تغيير المعلومات التي يتم توفيرها للأفراد ويكون ذلك من خلال تطبيق مفاهيم (التأطير، والبروز، والأعراف الاجتماعية).**

غالباً ما يتخذ الأفراد قراراً في الموضوع المطروح عليهم بناءً على المكاسب أو الخسارة المحتملة ضمنه. وحسب مفهوم تجنّب الخسارة الذي ينصّ على أنّ الخسارة في ألمها النفسي تعادل متعة المكاسب بمرتين ويمكن هنا التأثير في قرار المكلف من خلال تأطير التهرب الضريبي بالخسائر المرافقة له، مثل خسارة الحكومة لموردها الرئيس في تمويل إنفاقها العام وهذا ينعكس سلباً على معيشة الأفراد ورفاهيتهم. كما أنّ ذلك سيدفع الحكومة لفرض ضرائب جديدة بشكلٍ غير مباشر لتعويض العجز الحاصل في الإيرادات مما قد ينعكس سلباً على المكلف. كما يمكن أيضاً تطبيق نظرية البروز وتسلط الضوء على الآثار المجتمعية للتهرب وبيان أوجه الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري للإيرادات الضريبية للأفراد من خلال منصات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام

التي يُمكن لهم لمسها من خلال حياتهم اليومية، مثل قطاع التعليم والصحة والأمن والطاقة ودعم السلع الأساسية مما سيزيد الثقة بين الأفراد والحكومة ويغيّر النظرة المجتمعية المُتضمنة لسوء استخدام الحكومة لأموال الضرائب وتحسين الخدمات المقدّمة بما سيحقق رضا الأفراد.

- **حثّ الأفراد على الالتزام من خلال تطبيق مفاهيم (التبسيط، والتذكيرات، والمكافآت والعقوبات، وخصم الوقت).**

يتم ذلك من خلال تبسيط التشريعات الضريبية وتوضيحها وتدريب مراقبي الدخل لشرح إجراءات تنفيذها وتبسيط كيفية دفع الضريبة. ويمكن حثّ الأفراد على دفع الضريبة في وقتها المحدد من خلال إرسال رسائل تذكيرية للمكلفين على الهاتف الجوال أو البريد الإلكتروني مع بيان المكاسب المحققة في حال عدم التأخر بالدفع مثل المكافآت كحسم من معدل الضريبة لمن يقدّم إقراره الضريبي ويدفع ضمن فترة معينة، والخسائر المحققة كالعقوبات في حال التأخر.

3-2-4 تنفيذ النكزة

بعد وضع نقاط التدخّل السلوكي لتطبيق النكزة تتم عملية التنفيذ بالتنسيق بين خبراء السلوك وأصحاب القرار لاختيار الاستراتيجية الأكثر ملاءمة وفعالية لأنّ اختبار العديد من الاستراتيجيات قد يصبح مكلفاً وفوضوياً. ومن ثمّ تقييم مخاطر التدخّل ودراسة نتائجه المحتملة من خلال إجراء تقييم المخاطر عبر إجراء تجارب عشوائية تحت ظروفٍ محددة (Random Controlled Trials, RCT)، والتي هي استخدام تعيينٍ عشوائي لإنشاء مجموعتين على الأقل تشبهان بعضهما بعضاً بشكلٍ وثيق مع تطبيق استراتيجية التدخّل السلوكي على مجموعة واحدة فقط ودراسة نتائج التدخّل بالمقارنة مع المجموعة الأخرى، وهذا يساعد في استبعاد العوامل الخارجية التي تُعقّد عملية التقييم للتدخّل، وفيما يلي أهم استراتيجيات التدخّل السلوكي المُقترح:

- **زيادة الوعي الاجتماعي لأهمية دفع الضرائب من خلال توضيح أوجه إنفاقها كالمرافق العامة الحيوية من خلال وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي والإعلانات الطرقية، وتأطير هذه الخدمات كمكاسب لدفع**

الضريبة، وأن تهرب أي فرد من دفع الضريبة ينعكس سلباً على المجتمع ورفاهية مستوى معيشته وجودة الخدمات المقدّمة. يمكن أن يكون هذا التدخّل على المدى الطويل أيضاً من خلال بيان أهمية الضرائب للمجتمع في المناهج التعليمية والتركيز عليها، وهذا من شأنه أن يُغيّر الأعراف الاجتماعية التي ترى التهرب الضريبي مقبولاً في المجتمع.

- تعديل القانون الضريبي بما يناسب الوضع الاقتصادي الحالي ليكون أكثر عدالة بالنسبة للأفراد، مع تبسيطه لضمان تنفيذه بشكل صحيح دون الحاجة للجوء للتأويلات في التفسير لكونه باباً للفساد، وإقرار طرائق أسهل للإقرار الضريبي تُلغي التعامل البشري بشكل مباشر مثل البريد الإلكتروني ووضع لجنة تستقبل هذه الإقرارات وتتأكد من صحتها، وجعل دور مراقب الدخل يقتصر على توضيح التشريع الضريبي لمن لم يفهمه من المكلفين وتقدير مبلغ الضريبة في حال امتناع الفرد عن الإدلاء بإقراره الضريبي. فعلياً، يتطلب هذا الأمر إعداداً جيداً وتدريباً لمراقبي الدخل من حيث المهنية والشفافية واللباقة وضرورة اجتيازهم امتحاناً لتعيينهم كمراقب للدخل. كما يمكن جعل دفع الضريبة أكثر سهولة من خلال فتح حساب مصرفي لوزارة المالية يتم فيه دفع الضريبة من خلال أي مصرف آخر.

- تشديد العقوبات على التهرب ضريبياً وعده جريمة بحق المجتمع، مع تشجيع الممثلين ضريبياً بمكافآت كحسم من معدل الضريبة إذا دفعوا ضمن مدة محددة، والغرامات في حال التأخر.
- إرسال رسائل تذكير للمكلفين لدفع الضريبة في وقتها المحدد مع تأطيرها بالمكاسب في حال الالتزام والغرامات في حال التأخر مع بيان أثر التهرب الضريبي على المجتمع.

وبعد تطبيق واحدة أو أكثر من هذه الاستراتيجيات يتم معرفة مدى فعالية التدخّل السلوكي من خلال مقارنة تغيّر الإيرادات الضريبية قبل التدخّل وبعده، وإمكانية التعديل في نقاط التدخّل في حال عدم الوصول للنتيجة المرجوة أو التوسع وتعميم تطبيق التدخّل السلوكي ليشمل جميع المكلفين بالضريبة في المجتمع.

3-3-3 الخاتمة

بعد دراسة الدوافع الكامنة وراء السلوكيات المسببة لمشكلة التهريب الضريبي وتحليلها وتفسيرها، قدّم البحث نموذجاً اقتصادياً سلوكياً كحلٍ مقترح لهذه المشكلة يكون أقوى كنتيجة وأبسط من ناحية الإجراءات لتطبيقه وأرخص من حيث التكلفة. تمّ تقديم عدة نقاط للتدخل السلوكي تشمل جميع أطراف مشكلة التهريب الضريبي التي هي التشريع الضريبي والأفراد المكلفون بدفع الضريبة والإدارة الضريبية متمثلة بالموظفين (مراقبي الدخل)، ويتم معرفة مدى كفاءة الحل المقترح بعد تطبيقه على عينة، ومقارنة التغير مع عينة مشابهة لها ولكن بدون تطبيق أي إجراء عليها، ويتم ذلك بالتنسيق بين خبراء السلوك والحكومة صاحبة القرار.

الخاتمة

بدأ هذا البحث باستعراض مفهوم التهَرَب الضريبي وتعداد أهم أسبابه ومن ثمّ باختصار توضيح التشريع الضريبي والعقوبات الجزائية على التهَرَب الضريبي. عَقِبَ ذلك رَكَزَ البحث على تفسير التهَرَب الضريبي من وجهة نظر الاقتصاد السلوكي الذي يُلقِي الضوء على الدوافع المُسببة للسلوك وتفسيرها من خلال المفاهيم السلوكية. يمثل فهم هذه الدوافع شرطاً أساسياً لتصميم الحل أي خطة التدخل. انتقل بعدها البحث إلى دراسة دوافع الأفراد المسببة للسلوك وتحليلها وتم تقسيمها إلى دوافع فردية وأخرى اجتماعية، وذلك لأنّ هذه الدوافع هي جزء من الحل وتمثل نقاطاً للتدخل السلوكي الذي سيُطبق من خلال نظرية النكز التي تعمل على تغيير السلوك المسبب للمشكلة بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع. تمّ بعدها عرض أهم تطبيقات الاقتصاد السلوكي في مجالات السياسة العامة كقطاع الطاقة والتعليم، ليتم بعدها عرض أهم دراسات الحالة لدول طبّقت نظريات الاقتصاد السلوكي لحلّ مشكلة التهَرَب الضريبي للاستفادة من تجربة هذه الدول. يضم البحث قسماً عملياً وهو استطلاع للرأي هدَفَ إلى التعرف على دوافع الأفراد وراء سلوك التهَرَب الضريبي. استُخدِمت نتائج هذا الاستطلاع في بناء النموذج الاقتصادي السلوكي الذي يقدم مقارنةً أولية تسهم في حلّ مشكلة التهَرَب الضريبي ويعتمد على معالجة دوافع الأفراد وتغييرها كخطوة أولى في طريق العمل على تغيير سلوكهم بعيداً عن التهَرَب من دفع الضريبة نحو الامتنال الضريبي. يمكن أن يسهم نجاح تطبيق هذا النموذج في تحقيق زيادة في الإيرادات الضريبية في وقتٍ تمثل الموارد المالية حاجةً ماسة بسبب الأوضاع الاقتصادية الحرجة التي نجمت عن ثنائية الحرب على سورية والإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب، وتزداد أهمية هذه الموارد مع الانطلاق في مشاريع إعادة بناء الاقتصاد السوري، وكون سورية تمر في مرحلة حرجة لإعادة الإعمار وأحوج ما تكون فيها إلى الإيرادات لتمويل متطلبات هذه المرحلة.

النتائج

1. قُدرت قيمة الفجوة الضريبية في سورية بشكل وسطي بـ 15% مع تذبذب واضح سلباً وإيجاباً وذلك لعدة أسباب كان أهمها من الناحية السلوكية التجنب والتهرب الضريبي والخطأ في تفسير التشريعات وعدم تحمل المسؤولية تجاه المجتمع.
2. تحفّز الإعفاءات الضريبية الأفراد على عدم دفع الضريبة من خلال دفعهم لتبني سلوكيات التهرب الضريبي لعدم شعورهم بالعدالة.
3. أظهر استطلاع الرأي أن البيئة الاجتماعية والثقافية المحيطة بالفرد في سورية تُهيئ البيئة المناسبة للتهرب الضريبي.
4. بيّن استطلاع الرأي أن الأفراد ليس لديهم وعي ضريبي كافٍ أو أي معرفة وافية بالتشريع الضريبي، وكذلك عدم وجود وعي مجتمعي لماهية تأثير التهرب من دفع الضريبة على أفراد المجتمع.
5. معدل الضريبة عادل عند مقارنته بدول العالم، ولكن الخدمات المقدمة بالمقابل من الحكومة وتدني مستوى المعيشة تجعل الأفراد غير راضين عن الضريبة مما يدفعهم للتهرب منها.
6. الإجراءات التنفيذية غير الواضحة عند تطبيق التشريع الضريبي تجعله غير عادل في نظر المكلفين ويزداد شعورهم بالظلم مع الصلاحيات الواسعة لمراقب الدخل في تقدير الضريبة.
7. ينعكس ضعف الكفاءة لمراقبي الدخل وعدم تدريبهم على التعامل بأسلوب لبق مع المكلفين سلباً على الامتثال الضريبي.
8. يمكن تطبيق تجارب الدول التي تم عرضها في دراسات الحالة وتطبيقها في سورية لحل مشكلة التهرب الضريبي، لأنها بالأصل مشتقة من تجربة المملكة المتحدة والتي تُعد تجربة ناجحة حتى في الدول الأخرى التي طُبقت فيها مع مراعاة اختلاف الأفراد وثقافتهم وتحيزاتهم الفكرية في كل بلد.

المقترحات

1. إحداث وحدة إدارية جديدة في وزارة المالية تعمل على الاستعادة من نتائج الاقتصاد السلوكي وتطبيقها فيما يتعلق بتعزيز السلوكيات الإيجابية ومعالجة السلوكيات السلبية عند الأفراد المكلفين بدفع الضرائب بما يساعد في زيادة الامتثال الضريبي وتخفيض التهرب من دفع الضريبة.
2. تبسيط إجراءات دفع الضريبة وتوضيحها وإتاحة خيارات عدّة في ذلك بما يساعد في تخفيف ومن ثمّ وقف التواصل البشري بين المكلفين والدوائر الضريبية فيما يتعلق بدفع الضرائب.
3. التأهيل الجيد لمراقبي الدخل وتدريبهم على التعامل بشكلٍ لبق مع المكلفين.
4. وضع أسس عادلة و واضحة في تحديد مبلغ الضريبة على المكلف وشرحها له بما يحفّزه على الامتثال ودفعها.
5. إضافة مواد إلى المناهج التعليمية لزيادة الوعي المجتمعي عند الأفراد حول ماهية الضريبة وأهميتها وخطورة التهرب الضريبي، وهذا سيؤدي إلى جعل النكزة طويلة الأمد.

التوصيات

1. تعميم تجارب تطبيق الاقتصاد السلوكي في مختلف الوزارات والهيئات الحكومية لمعالجة الجوانب السلبية التي تواجه عملها مثل تحفيز الأفراد على دفع فواتير الكهرباء والماء وغيرها في المواعيد المحددة وعدم التأخر في ذلك، وتشجيع الأفراد على عدم سرقة الكهرباء وعدم التعدي على الأملاك العامة والمحافظة على النظافة والتخفيف من الهدر. أيضاً تشجيع الأفراد على الممارسات الصحية السليمة مثل تلك المتعلقة بالوقاية من مرض كورونا وغيره من الأمراض المعدية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

• الكتب:

1. العبيدي، سيد علي محمد. (2011). "اقتصاديات المالية العامة"، دار دجلة، عمان، الأردن.
2. زيدان، رامي. (2006). "حساسية النظام الضريبي في سورية"، منشورات وزارة الثقافة، سورية.
3. السيوفي، قحطان. (2008). "السياسة المالية في سورية"، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سورية.
4. شرف، سمير. (2008). "الاقتصاد المالي والنقدي"، منشورات جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
5. الضابط، مدين إبراهيم. (2001). "دور ضرائب الدخل في تمويل الموازنة العامة للدولة في سورية (دراسة مقارنة وتحليلية من واقع قطع حسابات الموازنات العامة للأعوام 1988 وحتى عام 1996)"، مجلة جامعة دمشق، المجلد السابع عشر، العدد الثاني.
6. عطوي، فوزي. (2003). "المالية العامة (النظم الضريبية وموازنة الدولة)"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
7. فرهود، محمد سعيد. (2004). "مبادئ المالية العامة"، الجزء الأول، منشورات جامعة حلب، كلية الاقتصاد.
8. مراد حلمي، محمد. (د.ت)، "مالية الدولة"، كلية الحقوق جامعة عين شمس، مصر.
9. العدي، إبراهيم، المهاني، محمد خالد، الخطيب، خالد. (2017). "المحاسبة الضريبية"، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية.
10. العكام، محمد خير (2018)، "المالية العامة"، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سورية.

• المجالات والدراسات البحثية:

- 1- "تأثير الأزمة في الاقتصاد السوري" (2015)، مركز دمشق للدراسات والأبحاث (مداد)، سورية.
- 2- أحمد عيسى، هيثم (2019)، "قراءة في المرسومين التشريعيين 23 و 24 لعام 2019 من منظور تحديات تحسين مستوى المعيشة في سورية"، المرصد العمالي للدراسات والبحوث، دمشق، سورية.
- 3- الجليلاتي، محمد (2000)، "النظام الضريبي السوري واتجاهات إصلاحه"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
- 4- حسن كاظم، صالح، (د.ت) "مكافحة التهرب الضريبي ضرورة ملحة في الحد من الفساد"، قسم البحوث والدراسات دائرة الشؤون القانونية، العراق.
- 5- الخطيب، خالد (2000)، "التهرب الضريبي"، مجلة جامعة دمشق العدد 16، المجلد الثاني.
- 6- عبد الصبور الدلاجوي، أحمد (2018)، "مفاهيم أساسية حول السياسة الضريبية"، مجلة الميزان.
- 7- عبد القادر المجالي، أحمد (2016)، "تقدير الطاقة والجهد الضريبي في الأردن"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 43، الملحق 1، جامعة مؤتة، الأردن.
- 8- العدي، إبراهيم (2019)، "واقع النظام الضريبي وآفاق تطويره"، المرصد العمالي للدراسات والبحوث، دمشق.
- 9- العدي، إبراهيم (2015)، "أثر تعقيد النظام الضريبي في التهرب الضريبي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الأول، العدد 31.
- 10- عودة كاظم، حيدر (2016)، "دوافع التهرب الضريبي في العراق دراسة ميدانية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18 العدد 2.
- 11- القاضي، حسين (2011)، "السياسة الضريبية في سورية"، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق.
- 12- محمد ياسين، كامش ومحمد أمين، خلادي (2014)، تقرير بحث لنيل شهادة الليسانس بعنوان "الغش والتهرب الضريبي"، جامعة أبي بكر بلقايد، قسم العلوم التجارية، الجزائر.

13- محمود الإدليبي، منى (2013)، "الضريبة على الدخل المقطوع في التشريع السوري (النطاق

الشخصي)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29 العدد الثالث.

14- نجمة، إلياس (2003)، "السياسة المالية في سورية"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق.

• رسائل الماجستير والدكتوراه:

1. حاج خليل، مادلين (2016)، "علاقة الإيرادات الضريبية بتغيرات الدخل القومي في سورية (دراسة

تحليلية خلال الفترة (2000-2011))"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

2. حمزة، برزوق (2017)، "السياسة الضريبية"، رسالة ماجستير في جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر.

3. عبد الحميد، عفيف (2014) "فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة (2001-2012)

دراسة حالة الجزائر" رسالة ماجستير جامعة فرحات عباس، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

4. عتيقة بن طاعة (2009)، "النظام الضريبي في كل من سورية والجزائر"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية.

5. الهندي، فاطمة أحمد (2012)، أطروحة دكتوراه بعنوان "السياسة الضريبية في سورية وأثرها في الإيرادات

الضريبية خلال الفترة (1990-2010)"، دمشق، سورية.

• التقارير والدوريات:

1- مصرف سورية المركزي (2017)، التقرير الاقتصادي الأسبوعي العدد 51.

2- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية لسنوات البحث.

3- مصرف سورية المركزي، النشرات الربعية لسنوات البحث.

• المواقع الإلكترونية:

1. محمود، عشتار (2019)، مقال بعنوان "كتلة زيادة الأجور الفعلية 162 مليار ليرة فقط"، صحيفة قاسيون، تشرين2، تاريخ الدخول للموقع 2019/12/5. الرابط: <https://kassioun.org/economic/item/63441-162>.
2. "تقرير التضخم CPI"، الموقع الرسمي للمكتب المركزي للإحصاء، تاريخ الدخول للموقع 2020/10/17. الرابط: <http://cbssyr.sy/CPI/2020/cpi-month08-2020.htm>.
3. "دراسة عن حجم التهرب الضريبي في سورية لسنة 2017". (2018)، الموقع الرسمي لصحيفة بزنس2بزنس، تاريخ الدخول للموقع 2021/7/25، الرابط: <https://b2b-sy.com/news/47645>.
4. "دراسة عن حجم التهرب الضريبي في سورية لسنة 2020". (2021)، الموقع الرسمي لصحيفة البعث، تاريخ الدخول للموقع 2021/08/01. الرابط: <http://newspaper.albaathmedia.sy/2021/02/10/يشفطون-2000-مليار-ليرة-من-خزينة-الدولة-من-ي/>.
5. "تعديل قانون الضريبة على الدخل". (2021)، الموقع الرسمي لوزارة المالية، تاريخ الدخول للموقع 2021/08/02. الرابط: <http://www.syrianfinance.gov.sy/ar/page/على-الدخل-القانون-رقم-24-لعام-2003>.
6. "دراسة: نحو 13% مساهمة الضرائب في سورية بإيرادات الدولة"، (2019)، تاريخ الدخول للموقع 2020/5/15، الرابط: <https://b2b-sy.com/news/53486>.
7. الصابوني، جميل (د.ت)، "التهرب الضريبي"، الموسوعة القانونية المتخصصة، تاريخ الدخول للموقع 2021/7/5. الرابط: <http://arab-ency.com.sy/law/overview/163424>.
8. "العمليات المنفذة في الموازنة العامة 2012"، الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، تاريخ الدخول 2020/10/11، الرابط: <http://cb.gov.sy>.

9. الموقع الرسمي للهيئة العامة للرسوم والضرائب، المرسوم التشريعي رقم 16 لعام 2013 ، تاريخ الدخول للموقع 2021/8/1 ، الرابط:

http://www.syriantax.gov.sy/?page=show_det&category_id=74&id=332&lang=ar.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Books:

- 1- Thaler, R. H., & Sunstein, C,(2008). "**Nudge: Improving decisions about health, wealth, and happiness**". New Haven, CT: Yale University Press.
- 2- Thaler, R. H.(2015), "**Misbehaving: The making of behavioral economics**", New York: W. W. Norton & Company.

Reports:

1. Alain Samson.(2014), "**Behavioral Economics Guide**"
2. world bank group.(2021), "**Behavioral Insights for Tax Compliance**", February 22nd.
3. Internal Revenue Service.(2017), "**Behavioral Insights Toolkit**", May.
4. "**Behavioural economics: seven principles for policy-makers**".(2005).
5. OECD.(2015), "**Behavioural insights and new approaches to policy design: The views from the field**", OECD Seminar Summary, Paris, 23 January.
6. DO Hoang Van, Khanh and Sharon, THAM (n.d), "**Evidence-based Policymaking in Singapore: A Policymaker's Toolkit**".
7. Elke U. Weber.(2020), "**Behavioral Economic Responses to the Dual Challenges of COVID-19 and the Climate Crisis**". In A. Samson (Ed.),

- The Behavioral Economics Guide 2020 (with an Introduction by Colin Camerer, 18.26, Retrieved from <https://www.behavioraleconomics.com>.
8. HM Revenue & customs.(2018), "**Measuring tax gaps 2018 edition**", 14 June.
9. HM Revenue & customs(2019), "**Measuring tax gaps 2019 edition, methodological annex**", 20 June.
10. Nikki Pfarr.(2016), "**Guía de Economía del Comportamiento Vol. 1: Políticas Públicas**", Instituto Mexicano de Economía del Comportamiento,
11. OECD (2017), "**Behavioural Insights and Public Policy: Lessons from Around the World**", OECD Publishing, Paris.
12. OECD (2019), "**THE BASIC TOOLKIT, TOOLS AND ETHICS FOR APPLIED BEHAVIOURAL INSIGHTS**", June 18.
13. Sunstein, Cass.(2017), "**The Behavioral Economics Guide**".
14. The Behavioural Insights Team (2014). "**EAST: Four Simple Ways to Apply Behavioural Insights**". London.
15. The Behavioural Insights Team (2019), "**Encouraging Earlier Tax Returns in Indonesia, project report**", April.
16. The Behavioural Insights Team (2018), "**Testing the Optimal Frequency of Tax Amnesty Reminders in Guatemala, Project report**", December.
17. The Behavioural Insights Team.(2020), "**The Stronger Nudge, Evaluation Report**", July.
18. United Nations Environment Programme, GRIDArendal and Behavioural Insights Team (2020). "**The Little Book of Green Nudges: 40 Nudges to Spark Sustainable Behaviour on Campus**", Nairobi and Arendal: UNEP and GRID-Arendal.
19. HM Revenue & customs.(2014), "**Tackling tax evasion, Issue briefing**", UK.
20. Internal Revenue Service (n.d), "**The Difference Between Tax Avoidance and Tax Evasion**", USA.

Journal Articles:

1. Alhakami, A.S, Slovic, P. (1994), "**A psychological study of the inverse relationship between perceived risk and perceived benefit**", Risk Analysis 14 (6), 1085–1096.
2. Banerjee, A.(1992), "**A simple model of herd behavior**", Quarterly Journal of Economics, 107.
3. Bogan, Vicki (n.d), "**Behavioral economics v. Traditional economics: what is the difference?**", Hartford funds for financial advisors.
http://bogan.dyson.cornell.edu/doc/Hartford/Bogan-8_BehavioralTraditional.pdf.
4. Cass Sunstein and Richard Thaler.(2003), "**Libertarian Paternalism**", BEHAVIORALECONOMICS,PUBLICPOLICY,AND PATERNALISM, VOL.93 NO3, Harvard University, May.
5. Chapin, John, Coleman, Grace.(2009), "**Optimistic bias: What you think, what you know, or whom you know?**", North American Journal of Psychology, Vol. 11, No. 1.
6. Daniel J. Levitin.(2012), "**Foundations of Cognitive Psychology**", The MIT Press Cambridge, Massachusetts, London, England.
7. Daniel Kahneman and Amos Tversky.(1974), "**Judgment under Uncertainty: Heuristics and Biases, Biases in judgments reveal some heuristics of thinking under uncertainty**", SCIENCE, VOL. 185.
8. Daniel Kahneman and Amos Tversky.(1979), "**Prospect Theory: An Analysis of Decision under Risk**", Econometrica, Vol. 47, No. 2 (March).
9. Daniel Kahneman, Jack L. Knetsch, and Richard H. Thaler.(1991), "**Anomalies: The Endowment Effect, Loss Aversion, and Status Quo Bias**", Journal of Economic Perspectives, Volume 5, Number1.

10. Fantozzi, Roberto.(2016), "**tax evasion and underground inequality: A parametric analysis**", UNIVERSITY OF OTAGO.
11. Gächter, S., Orzen, H., Renner, E., & Starmer, C.(2009), "**Are experimental economists prone to framing effects? A natural field experiment**", Journal of Economic Behavior & Organization, 70.
12. Herbert Alexander Simon.(1997), "**Models of Bounded Rationality: Empirically grounded economic reason**", vol3, the MIT press, Cambridge, Massachusetts, London, England.
13. Hichem, khlif Imen, Achek.(2015), "**The determinants of tax evasion: a literature review**", International Journal of Law and Management, Vol. 57 Issue 5.
14. Jack S. Levy.(1992), "**An Introduction to Prospect Theory**", Political Psychology, Vol. 13, No. 2, Special Issue: Prospect Theory and Political Psychology, (June).
15. James Alm.(2012), "**Measuring, Explaining, and Controlling Tax Evasion: Lessons from Theory, Experiments, and Field Studies**", Department of Economics Tulane University New Orleans, LA, Working Paper 1213, July.
16. Javier Cifuentes-Faura.(2020), "**The Importance of Behavioral Economics during COVID-19**", Journal of Economics and Behavioral Studies (ISSN: 2220-6140) Vol. 12, No. 3.
17. Johnson, E. J., & Goldstein, D. G. (2003). "**Do defaults save lives?**" , Science, 302, 1338-1339.
18. Kahneman, D. (2003). "**Maps of bounded rationality: Psychology for behavioral economics**", The American Economic Review, 93.
19. Kahneman, Daniel and Tversky, Amos.(1974), "**Judgment Under Uncertainty: Heuristics and Biases**", Cambridge University press, pp7.
20. Kahneman, Daniel and Tversky, Amos.(1981), "**The Framing of Decisions and the Psychology of Choice**", SCIENCE, VOL. 211, 30 JANUARY.

21. Lin, M. C.(2018), "**The impact of aggregate uncertainty on herding in analysts' stock recommendations**", International Review of Financial Analysis, 57.
22. Marsida Harremi(2014), "**A simple analysis of the tax gap Balkan region**", Mediterranean Journal of Social Sciences, MCSER Publishing, Rome-Italy, August.
23. Mehmet Nar.(2015), "**The Effects of Behavioral Economics on Tax Amnesty**", International Journal of Economics and Financial Issues, 5(2), 580-589.
24. Michael Hallsworth, John A. List, Robert D. Metcalfe, and Ivo Vlaev.(2014), "**The Behavioralist As Tax Collector: Using Natural Field Experiments to Enhance Tax Compliance**", NBER Working Paper No. 20007.
25. Mirrlees, James,(2010). "**Dimensions of Tax Design**", Institute for Fiscal Studies, oxford university press.
26. O'Donoghue, T., & Rabin, M.(1999), "**Doing it now or later**", American Economic Review, 89(1).
27. Paul J. Zak.(2008), "**Moral Markets: The Critical Role of Values in the Economy**", Princeton university press.
28. Paul Slovic, Melissa Finucane, Ellen Peters, Donald G. MacGregor.(2002), "**Rational actors or rational fools: implications of the affect heuristic for behavioral economics**", Journal of Socio-Economics 31, USA.
29. Samuelson.W and Zeckhauser.R.(1988), "**Status Quo Bias in Decision Making**", Journal of Risk and Uncertainty, 1: 7-59.
30. Saugato, Datta.(2014), "**BEHAVIORAL DESIGN: A NEW APPROACH TO DEVELOPMENT POLICY**", Review of Income and Wealth Series 60, Number 1, March.

31. Schindler, S, & Pfattheicher, S.(2017), "**The frame of the game: Loss-framing increases dishonest behavior**", Journal of Experimental Social Psychology, 69.
32. Sharot, Tali.(2011), "**The optimism bias**", Current Biology, Vol 21 No 23 R942.
33. Simon, Herbert A.(1955), "**A Behavioral Model of Rational Choice**", Quarterly Journal of Economics, 69(1).
34. Soman D., & Zhao M.(2011), "**The Fewer the Better: Number of Goals and Savings Behaviour**". Journal of Marketing Research, 48(6).
35. Thaler, R. H.(1999), "**Mental accounting matters**", Journal of Behavioral Decision Making, 12.
36. Thaler, R. H., Sunstein, C. R., & Balz, J. P.(2013), "**Choice architecture, The behavioral foundations of public policy**" ,Princeton, NJ: Princeton University Press.
37. Titos, Ritsatos.(2014),"**Tax evasion and compliance; from the neo classical paradigm to behavioral economics, a review**", Journal of Accounting & Organizational Change, Vol. 10.
38. Herbert A. Simon.(1992). "**Biographical, Nobel Lectures**", Economics 1969-1980, Editor Assar Lindbeck, World Scientific Publishing Co., Singapore.
39. The guardian.(2017), "**What is behavioural economics**", access date 1/8/2021 , link: <https://www.theguardian.com/world/2017/oct/09/what-is-behavioural-economics-richard-thaler-nobel-prize>.

Websites:

1. Tore Frängsmyr, (2003), "**Daniel Kahneman – Biographical**", Nobel Foundation, The Nobel Prizes 2002, Stockholm. Access date: 1/8/2021, link: <https://www.nobelprize.org/prizes/economic-sciences/2002/kahneman/biographical/> .
2. Susie, allen (2017), "**becomes 90th scholar associated with the university to receive nobel prize**", uchicago news, Oct 9, access date 1/8/2021 link: <https://news.uchicago.edu/story/richard-thaler-wins-nobel-prize-his-contributions-behavioural-economics> .
3. "**Framing effect**", access date: 1/8/2021, link: <https://thedecisionlab.com/biases/framing-effect/>.
4. Amya Rai (2018), "**designing micro-interactions for a social "nudge" - a design research**", access date 1/8/2021, link: <https://blog.prototypr.io/designing-micro-interactions-for-a-social-nudge-a-design-research-1d224f7828ea>.
5. "**salience-bias**", access date: 1/8/2021, link: <https://thedecisionlab.com/biases/salience-bias/>.
6. "**HM-revenue-customs**", access date 1/8/2021, link: <https://www.gov.uk/government/organisations/hm-revenue-customs/about>.
7. Elke Asen, "**Corporate Tax Rates around the World,2020**", Date: 01/08/2021 , Link: <https://taxfoundation.org/publications/corporate-tax-rates-around-the-world/#lowest>.

ملاحق البحث: استطلاع الرأي.

Abstract

Syria is now going through a critical stage of reconstruction after years of fighting terrorism. There is consensus that financial resources represent a binding constraint on all efforts aiming to rebuild the Syrian economy as well as society.

This research is one of very few studies to address behavioral economy issues in Syria and it uses a behavioral economic approach to formulate a possible solution of the problem of tax evasion, which deprives the state treasury of huge revenues. At first, the study addressed the issue of tax gap in Syria along with the most important reasons of tax evasion. Then, the study dealt with the motives of this problem both at individual (tax payers) as well as social (community) levels. Following that, a behavioral model is built that makes use of the nudge theory and the findings of the problem motives to conduct a behavioral intervention to modify tax payers, behavior to make them more willing to pay due tax at due date.

The study reviewed several case studies from several countries to draw key lessons from their experiences and employ them in the case of Syria

Keywords: behavioral economics, tax evasion, tax gap, Nudge theory, behavioral intervention, Syria.

Syrian Arab Republic

Damascus University

Faculty of Economics

Department of Economics



Tax Evasion in Syria: A Behavioral Economics Approach

A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree
of master in Economics

By:

Osama Ahmad Al Zarba

Supervisor:

Dr. Haitham Ahmad Issa

2021